كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الدولية

التداخل بين السياستين الداخلية و الخارجية: دراسة في تطور سياسات الولايات المتحدة أمام هجرة المكسيكيين

How domestic and foreign policies interact: The U.S. and Mexican immigration as a case study

رسالة ماجستير من إعداد:

جمانة عبيد

إشراف

د. روجر هيكوك

بيرزيت– فلسطين

2019

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الدولية/ معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

التداخل بين السياستين الداخلية و الخارجية: دراسة في تطور سياسات الولايات المتحدة أمام هجرة المكسيكيين

How domestic and foreign policies interact: The U.S. and Mexican immigration as a case study

رسالة ماجستير من إعداد: جمانة عبيد

تم إيجاز هذه الرسالة بعد المناقشة بتاريخ 12 /2019/6م

أعضاء لجنة النقاش

د. روجر هيكوك (مشرفاً ورئيساً)

د. لورد حبش (عضواً) د. عبدالرحمن الحاج إبراهيم (عضواً)

التداخل بين السياستين الداخلية و الخارجية: دراسة في تطور سياسات الولايات المتحدة أمام هجرة المكسيكيين

How domestic and foreign policies interact: The U.S. and Mexican immigration as a case study

إعداد: جمانــة عبيــد

تم إجازة هذه الأطروحة بعد عرضها للنقاش بتاريخ 12 /2019/6م

أعضاء لجنـة النقاش	**التـوقيـع**
د. روجر هيكوك (رئيساً)	.....
د.عبـدالرحمن الحاج إبراهيم (عضواً)	.....
د. لـورد حبـِش (عضواً)	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجـة الماجستيـر في الدراسـات الدوليـة من كليـة الدراسـات العليـا في جامعة بيـرزيـت، فلسـطين.

إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلا قالَ في غَدِهِ،
لوغُيّرَ هذا لَكانَ أَحسن ولَو زُيِّدَ ذاكَ لَكانَ يُستَحسن، ولَو قُدِّمَ
هذا لكانَ أفضل، ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل،
وهذا مِن أعظَمِ العِبر، وهو دَليلٌ على استيلاءِ النّقْصِ على جُملَةِ
البَشر.

عبد الرحيم البيساني

شكـر و عرفـان

شكري يسبق حروفي.. وبه أنهي سطوري، بكل الإمتنان لك دكتور (Roger Heakock) على سعة صدرك، ودعمك و توجيهاتك التي ساهمت في أن يكون البحث كما هو عليه الآن... شكراً

إن قلت شكراً فشكري لن يوفيكم.. و إن جف حبري عن التعبير، يكتبكم القلب بالعرفان تبجيلاً، إلى أعضاء لجنة النقاش رسولا العلم اللذان امتد أثرهما في منذ أكثر من ست سنوات، معلماي د. لورد حبش، و د.عبدالرحمن الحاج... شكراً

مهما نطقت الألسن بعطائهما.. و خطت الأيادي أفضالهما، تظل عباراتي متواضعة أمام عظيم جميلهما علي... لكما مني كل الامتنان، والدي، جيشي الوحيد و مبعث طاقتي والدتي، ملهمتي و المؤمنة بي على الدوام... شكراً

إلى المشجع الأبدي، رفيق الرحلة، الذي تحمل كل تقلباتي المزاجية، عبدالله ... أنا مدينة لك بصبرك وحبك

أنا ممتنة لإخوتي جميعاً، وفاء، محمد، معاذ و بالأخص منار... على جميل دعمهم ومساندتهم.. شكراً

إلى عائلتي الجديدة... التي أحاطتني بحبها ودعواتها الصادقة لي بالنجاح... أهل زوجي المحبين

إلى أصدقائي، عائلتي الممتدة الذين لم يبخلوا علي بكلمات التشجيع... شكراً

كل الشكر لموظفي معهد أبو لغد للدراسات الدولية، مكتبة معهد الصحة، مكتبة جامعة بيرزيت و دائرة العلوم السياسية بأساتذتها الكرام على كل ما أسهموا به من أجل أن يخرج هذا البحث ليرى النور.

أهدي هذا البحث المتواضع إلى روح المعلم الفذ و الأب د. سميح حمودة

قـائـمة المحـتــويـات

شكـر و تقديـر ..... د

قـائـمة المحـتــويـات ..... هـ

قائمـة الجداول و الصور و الرسوم البيانية ..... ز

ملـخص ..... ح

ABSTRACT ..... ط

1 الإطار العام للدراسة 1

1-1 متغيرات و مفاهيم الدراسة 3

2-1 إشكاليـة الدراسـة 8

3-1 أهميـة الدراسـة 9

4-1 فرضيـة الدراسـة 9

5-1 حدود الدراسة 10

6-1 منهجيـة ونموذج الدراسـة 11

1-6-1 نموذج الدراسة 12

1-7 هيكل الدراسـة 13

8-1 أدبيات الدراسة 14

9-1 الإطـار النظـري للدراسـة 20

1-9-1 في النظرية البنائية 20

1-9-2النظرية الواقعية التقليدية الجديدة (Neo-Classical Realism) 26

2 تــوطئـــة: حول الهجرة المكسيكيـة 28

1-2 موجة الهجرة الأولى: إقامة مؤقتة 31

2-1-1 برنامج البراسيرو Bracero: فرصة أم استغلال 34

2-2 موجة الهجرة الثانية: وجهات جديدة 39

2-3 موجة الهجرة الثالثة: إعادة كتابة التاريخ (2008- حتى الآن) 44

2-4 "اللاموقف" المكسيكي من الهجرة 48

2-5 النافتا(NAFTA) و أوسمكا(USMCA).. و لا ذكر لقضيـة الهجرة 54

3 الولايات المتحدة الأمريكية و تشريع الهجرة..... 60

3-1 انعكاسات الحرب العالمية الأولى على سياسات الهجرة الأمريكية 64

3-2 نظام الحصص القومية في تشريعات الهجرة 70

3-3 قانون هارت – سيلر 76

3-4 خطابٌ حادٌ من الجمهوريين، يُلام الديمقراطيون عليه..... 91

4 بين المكسيك و الولايات المتحدة.. علاقة متأرجحة 102

4-1 تقارب و سياسات مشتركة 103

4-2 سلوك غير مرضي، و مساس بالسيادة 108

5 الخاتمة 114

قائمة المراجع و المصادر..... 125

قائمـة الجداول و الصور و الرسوم البيانية

- **النمـاذج**

نموذج متغيرات الدراسة---------- 4

- **الرسـوم البيانيـة**

رسم بياني 1—أ يوضح نسبة المهاجرين المكسيكيين غير النظاميين بالنسبة لمجمل المهاجرين غير النظاميين و بالنسبة لمجمل المكسيكيين في الولايات المتحدة---------- 5

رسم بياني 2—أ: أعداد المهاجرين المكسيكيين ضمن مجتمع المهاجرين الكلي في الولايات المتحدة---------- 30

رسم بياني 2—ب : أعداد المكسيكيين المقيمين في الولايات المتحدة (الأرقام ممثلة بالمليون) ---------- 42

رسم بياني 2—ج : أعداد المكسيكيين المغادرين و الوافدين من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية---------- 46

رسم بياني 2—د : معدل الدخل القومي لكل من الولايات المتحدة و المكسيك منذ عام 2018-1996م---------- 47

رسم بياني 4—أ يظهر أعداد المهاجرين المكسيكيين في الولاليات المتحدة خلال الفترة 2017-1980م ----------113

- **الجـداول**

جدول 3-أ: الحصة السنوية المسموح بها للمهاجرين لكل دولة/كما يحددها قانون الحصص عام 1924م 72

****جدول 3-ب** من إعداد الباحثة: يلخص السمات العامة للقوانين الأمريكية المتعلقة بالهجرة منذ نشأة الدولة حتى آخر قانون صادر بهذا الشأن 2012م 100

- **الصـور**

صورة 2-أ : الأولى لنقطة تجميع حدودية للعمال و الثانية بطاقة عمل البراسيرو---------- 36

صورة 2-ب: أحد قوات حرس الحدود الأمريكية أثناء إيقافه لعملية تهريب مكسيكي عبر الحدود في العام 1956م---------- 38

صورة 4-أ: لحظة استقبال وزير خارجية المكسيك للرئيس الأمريكي هاري ترومان، في أول زيارة رسمية للمكسيك في تاريخ الرئاسة الأمريكية."MOMENT IN MEXICO CITY" ----------105

ملـخص

تُعْتَبَرُ السِّياسةُ الخَارجيةُ امتداداً تِلقائياً للسياسةِ الداخليةِ للدول، تُولَدُ في رَحِمِ المنظومةِ الدوليةِ على شَكلِ رُدودِ أفعالٍ تُمارِسُها الدولةُ تجاهَ تَفاعُلاتِ العلاقاتِ الدوليةِ المختلفة. من هنا كانت دراسةُ **التداخلِ بين السِّياستين الداخليةِ و الخارجيةِ: دراسةٌ في تطورِ سياسةِ الولاياتِ المتحدة أمَامَ الهجرَةِ المكسيكية** واحدة من الأوراق التي تبحثُ في تجلياتِ هذا التقاطع بين السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية، و نظيرتها الخارجية فيما يتعلق بتعاملها مع قضية الهجرة الوافدة، باعتبارِها إحدى موضوعاتِ العلاقات الدوليةِ الشائكة. متخذة هجرة المكسيكيين نموذجاً لتحديد العامل ذو الثقل الأكبر في صناعة القرار السياسي الأمريكي تجاه قضية الهجرة.

ترمي هذه الدراسة إلى تقديم نموذجٍ نظريٍ يكشفُ عن العلاقةِ التي تجمعُ بين السياسة الداخلية و الخارجية للدول. من خلالِ تقديمِ توليفةٍ نظريةٍ تجمع بين النظريتين البنائية و الواقعية التقليدية الجديدة، كنظريات في العلاقات الدولية، بهدف الوصول إلى العوامل الأكثر تأثيراً في صياغة القرار السياسي الأمريكي تجاه الهجرة، فكانَ الإطارُ العام للدراسة.

أما على الصعيدِ الإجرائي، تهدفُ الدراسةُ إلى البحثِ في العواملِ الحاكمةِ للسياسةِ الأمريكيةِ المتخذةِ تجاه الهجرةِ عموماً، من خلال تتبع قوانين الهجرة ضمن الفصل الثالث للدراسة. معتمدة في التحليل على التوطئة حول الهجرة المكسيكية لبحث خصوصيةِ هجرةِ المكسيكيين باعتبارها محطة فارقة في تاريخ الولايات المتحدة مع مسألة الهجرة.

بعد تحليلٍ لانعكاسات هذا التداخل على العلاقة بين البلدين في الفصل الرابع، خلصت الدراسة في الختام إلى أن العواملَ الداخليةِ المرتبطةِ بالبنى الاجتماعية للدولة و التي تنعكسُ في (الهويةِ و الأفكارِ، والخطاب الأمريكي)، هي ذات ميولٍ عنصريةٍ عرقية، و ذلك رجوعاً إلى الخلفياتِ التاريخيةِ المنشئة للصور النمطية للهوية الأمريكية. كما أنها تشكل – على الصعيد الدولي– أحدَ عواملِ رسمِ سياسةِ الولايات المتحدة خارجياً تجاه الدول الأخرى و التي كانت المكسيك في هذه الدراسة مثالاً لها.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية، السياسة الداخلية، الهجرة، الولايات المتحدة، المكسيك

Abstract

Foreign policy is in part a projection of the internal processes of the state, while also subject to the dynamics of international relations and thus the structure of the international system. This thesis, titled: “How Domestic and Foreign Policy Interact: The U.S and Mexican Immigration as a Case Study,” examines the implications of the interaction between the domestic and foreign policies of the United States with regard to the issue of immigration, and explores the ways in which the US government deals with the issue, now recognized as a critical subject in international relations. The specific example of Mexican immigration in the United States is seen as a model in analyzing the question more generally, and as an example of the interaction of foreign and domestic issues in the formulation of US policies.

At the outset, we present a theoretical model of the interaction between a state’s internal and foreign policies. Our model combines constructivist with neorealist international relations theory, since taken alone, neither one of these (nor any of the alternative theoretical models) proves satisfactory as an explanatory framework.

We move from there to researching the historical record regarding United States policy towards immigration in general. In so doing, we analyze US immigration laws (chapter three), in which we also shed light on the specificity of Mexican immigration as a cornerstone in the history of US immigration policy.

Chapter Four analyzes the implications of the interaction between the domestic and foreign policies of the United States in its relationship with Mexico. We fin that US internal factors (such as identity, ideology, and political speech) are at least in part motivated by discriminatory or even racist elements.have discriminatory and racist inclinations. Such factors are apparent in the historical definition of “the stereotypical American Identity”. The case of Mexico thus shows how these elements have been defining factors in the crafting of US foreign policy.

Key Words: Foreign Policy, Internal Policy, Immigration, United States, Mexico

1 الإطار العام للدراسة

ترتبط سياسات الدول على المستوى المحلي بعلاقة تبادلية مع مثيلتها على المستوى الخارجي. فيكون تحقيق الأهداف الداخلية المحددة مسبقاً من قبل صانع القرار أحد ضوابط صناعة السياسة الخارجية، و على صعيد آخر يتم توظيف السياسة الداخلية ، في بعض الأحيان، بقصد تحقيق مآرب الدولة على الصعيد الخارجي.

بقدر ما تنعكس التفاعلات المستمرة ضمن البيئة الدولية على توجهات السياسة الخارجية، إلا أنه لا يمكن تجاهل تأثير السياسات الوطنية كذلك في رسم الاستراتيجية الخارجية للدولة؛ لهذا فإن التوجه الخارجي لها –باعتبارها أحد فواعل النظام الدولي– لن يكون بمعزل عن تأثير القيم والأفكار و اضطراباتها الحاصلة ضمن المستوى المحلي[1]. استناداً على هذه الحقيقة، تحاول الدراسة الكشف عن تجليات تلك العلاقة بين المكون الداخلي للسياسة و صناعة السياسة الخارجية للدول، معتمدة دراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الهجرة القادمة من المكسيك حالةً دراسية.

وقع اختيار الباحثة على اعتماد ظاهرة الهجرة كأحد تمثلات التداخل بين السياستين الداخلية و الخارجية، لأن التعامل مع قضية كالهجرة يعد شكلاً من أشكال التقاطع بين الاعتبارات الخارجية للدولة، من ناحية، و بين سياساتها الوطنية المرتبطة بالأمن و الاقتصاد و المواطنة وغيرها من المسائل الداخلية.

خلق هذا التداخل بين الهجرة و سياسات الدول تحدياً أمام الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها واحدة من أكثر الدول استقبالاً للمهاجرين. و مع تعاظم التحديات الداخلية وتشابكها بأخرى خارجية تهدد أمن واستقرار الدولة الأمريكية، كان لابد لها من أن تخلق– على الدوام– اتساقاً بين سياستيها الداخلية و الخارجية. تمخض عن هذا التداخل في اللاحق ما عرف ب "استراتيجة الأمن القومي الأمريكي" التي يصدرها البيت الأبيض باعتباره وجه السلطة التنفيذية للدولة، و التي تعد بمثابة تقرير موجه من قبل الرئيس الأمريكي لمواطني الدولة –ممثلين بأعضاء الكونغرس– تتضح من خلاله أهداف و مصالح الولايات المتحدة الضرورية للحفاظ على أمنها، و ما يسلتزم ذلك من آليات وسياسات إجرائية

[1] Nick Evans, What is the Relationship Between Domestic and Foreign Policy? Should they even be distinguished?, *E-international Relations student*, 16 May 2009, https://www.e-ir.info/2009/05/16/what-is-the-relationship-between-domestic-and-foreign-policy-should-they-even-be-distinguished/#_ftnref1

ستتخذها من أجل تحقيق التوافق بين سياساتها و مصالحها[2]. تتضمن غالبية تقارير الأمن القومي الأمريكي إشارة الرؤساء إلى أن الأمن القومي للدولة جزء لا يتجزأ من مصالحها الوطنية، فكما يرتبط بتحسين اقتصادها و نظام الضرائب يرتبط أيضاً بتحقيق السلم و الانسجام الاجتماعي كضرورة للتصدي للتحديات الخارجية[3].

كما أشار الكاتب (كريستوفر هل Christopher Hill) فإن السياسة الخارجية ليست بمعزل عن تأثير القيم و الأفكار و النشئة الاجتماعية للدولة، لذلك اختارت الباحثة توليفة نظرية تجمع بين النظريتين البنائية و الواقعية الكلاسيكية الجديدة، منتجة نموذجاً نظرياً خاصاً للكشف عن محددات العلاقة بين السياسة الخارجية و الداخلية. و ذلك بغية الإقلاع بتناول أحد موضوعات الدراسات الدولية، تاركة المجال للدراسات اللاحقة كي تمعن البحث في أشكال و تجليات أخرى من التشابك بين السياستين الداخلية و الخارجية، كذلك تناول سياسات الهجرة بالاعتماد إلى بنى نظرية أخرى، أو حتى تطوير الخليط بين النظريتين السابقتين لإنتاج كم معرفي يغني مجال الدراسات الدولية.

بأخذ ما سبق في عين الاعتبار، تعالج هذه الدراسة إشكالية مستجدة– إلى حد ما– على موضوعات العلاقات الدولية، تتمثل في تحليل مدى التقاطع بين السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية، و نظيرتها الخارجية فيما يتعلق بتعاملها مع قضية الهجرة الوافدة، متخذة هجرة المكسيكيين نموذجاً لتحديد العامل ذو الثقل الأكبر في صناعة القرار السياسي الأمريكي تجاه قضية الهجرة.

لم يسبق وأن أثار الكتاب المهتمين بالشأن المكسيكي أو في شؤون الهجرة، الأسباب الكامنة وراء ما يصاغ من قرارات، و يسن من قوانين أمريكية تتعلق بالهجرة. فقد تم معالجة الموضوع إما ضمن الإطار القانوني ومدى نظامية هؤلاء المهاجرين. أو في أصعدة أخرى اقتصادية أو اجتماعية تتعلق بالاندماج وما شابه، لكن دون النظر لقضية الهجرة على أنها إحدى قضايا العلاقات الدولية والتي تصوغ بشكل شبه مباشر سلوك دولة كبرى في القارة الشمالية الأمريكية تجاه نظيرتها الأقل حظاً في القارة "المنسية".[4]

لهذا، فقد مرت عملية البحث في هذه الدراسة ببعض الصعوبات، والتي تتعلق أهمها بشح الأدبيات التي تدرس موضوع سياسات الهجرة من باب التقاطع مابين توجهات الدول

---

[2] National Security Strategy Archive, http://nssarchive.us/

[3] https://history.defense.gov/Historical-Sources/National-Security-Strategy/

[4] كما أطلق عليها مايكل ريد في عنوان كتابه " القارة المنسية: المعركة من أجل روح أمريكا اللاتينية"، *مركز الإمارات للدراسات والبحوث*، المجلد 1،(2011).

الخارجية و اعتباراتها الوطنية الداخلية. كذلك كان البعد الجغرافي حاجزاً يحول دون الوصول إلى مصادر علمية أو حتى تجارب واقعية تساعد في استجلاء سياسات التعامل مع المهاجرين المكسيكيين داخل الولايات المتحدة.

1-1 متغيرات و مفاهيم الدراسة

قبل الخوض في تفاصيل الدراسة لابد من التطرق إلى بعض المفاهيم الإجرائية و نموذج المتغيرات اللذان ترتكز إليهما الباحثة في الوصول للنتائج. فيما يتعلق بالنموذج استحدثت الباحثة توليفة نظرية جديدة ناجمة عن الجمع بين متغيرات كل من النظرية البنائية التي تفسر دور البنى الاجتماعية و القيمية في خلق سياسات الدول، هذا من جانب. و على الجانب الآخر، تم توظيف أحد متغيرات النظرية الواقعية التقليدية الجديدة، والتي تفترض وجود ثقلٍ للمتغيرات الداخلية للدول في التأثير على شكل سياستها الخارجية. مضيفة – الباحثة– متغيراً مستقلاً يتمثل في السلوك المكسيكي على صيعد الهجرة و على الصعيد الرسمي، و الذي اعتبرته الباحثة وفقاً لفرضية الدراسة العامل الأكثر ثقلاً في التأثير على كل من السياسة الداخلية للولايات المتحدة تتبعها السياسة الخارجية.

مثلت المكسيك بمكونيها (الرسمي، غير الرسمي المنعكس بهجرة المواطنين) متغيراً مستقلاً، يُخضع الولايات المتحدة ببنيتها الداخلية المكونة من (الهوية، الأفكار، المصالح، الخطاب) لتأثيره المباشر أو غير المباشر لتمثل الولايات المتحدة المتغير الوسيط. و وفق النموذجين النظريين سوية (البنائية، الواقعية الكلاسيكية الجديدة) تعتبر مخرجات كل من السياسة الداخلية (تجاه الهجرة) و الخارجية (الموقف تجاه المكسيك) متغيراً تابعاً. مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير متغيرات مادية و إدراكية أخرى للولايات المتحدة تنعكس على سياستيها، وذلك تبعاً لما تقدمه الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

على الجانب المفاهيمي و رغم اتفاق معظم الدارسين على إرجاع مرحلة التغير في المفهوم التقليدي للهجرة الدولية إلى بدايات القرن العشرين، ليصبح ذو أبعاد وتداعيات أوسع مما كان عليه تختلف عن تلك التي كان يقف التحليل عندها، و ذلك لتفسير دوافع وأسباب حدوث الانتقالات عبر الوطنية. حتى غدت الهجرة الدولية ظاهرة حراك تفاعلي مستمر، تؤثر على صناعة القرار السياسي تماماً كتأثيرها على البعد الاقتصادي والديمغرافي والثقافي للدول[5]. لكن هذا لا ينفي أن الدوافع الفردية وراء ميول الأفراد للهجرة لم تتغير، تاركين مكان

[5] أيمن زهري، "الحراك البشري: " المجتمعات المهاجرة والتغيير السياسي في الدول الأم،" *مجلة الأهرام الرقمي عن السياسة الدولية*. ع.192، (ابريل 2013). www.siyassa.org.eg/IssueContent/32.aspx.

إقامتهم الأصلي متخطيين الحدود الوطنية للعيش مؤقتاً أو بشكل دائم في دولة أخرى لغايات تحسين المستوى الاقتصادي الفردي، أو هروباً من ضغوطات ثقافية أو اجتماعية معينة. هذا التعريف التقليدي لمفهوم الهجرة من وجهة نظر علم الاجتماع[6]، و الذي تعتمد عليه كثير من الدراسات السياسية باعتبار السلوك الفردي جزءاً لا يتجزء من البيئة السياسية ككل. و تشير الباحثة هنا إلى أن التعامل مع مفهوم الهجرة في هذه الدراسة لا يتم تناوله باعتباره حلقة الربط الإنسانية بين الشعوب، إنما باعتباره حراكاً إنسانياً يؤثر في العلاقات الدولية و يسهم في تشكيل سياسات الدول. تدرس حركة الهجرة المكسيكية ضمن سياقاتها ، ففي الفصل الثاني يظهر المفهوم على أنه المتغير الأكثر حدة، و الذي يجسد مراحل التطور في عملية الانتقال الجماعية عبر الوطنية للمكسيكيين. أما في الفصل الثالث يتحول المفهوم إلى متغير وسيط تبرز من خلاله انعكاسات السياسة الخارجية للولايات المتحدة على إجراءاتها الداخلية تجاه المهاجرين. ليتم تناوله في الفصل الرابع باعتباره نتاجاً للتفاعل المستمر بين السياستين الداخلية و الخارجية للولايات المتحدة، وصولاً للتحقق من فرضية الدراسة التي تجادل بأن العوامل الداخلية ليست وحدها من يبلور الموقف الرسمي من الهجرة.

يختلف المفهوم الاصطلاحي للهجرة عموماً وفقاً لوجهة الانتقال، فقد تكون هجرة وافدة إلى البلد المستقبل، أو هجرة مغادرة من البلد الأصلي. لكن بالعموم يعود المفهوم إلى الكلمة اللاتينية Immigrare والتي تعني(الولوج إلى..) فيرجع ظهوره إلى العام 1652م. مرتبطاً بتوصيف عملية التحرك الفردية أو الجمعية التي يقوم بها الأفراد من أجل تغيير محل إقامتهم الدائم.[7] في كثير من الدراسات يعمد الباحثون إلى التعامل مع مفهوم الهجرة على أنه عملية الانتقال الفيزيائية للفرد أو الجماعة نحو بلد آخر، متجاهلين تبعات ذلك الانتقال من الناحية الثقافية للأفراد حيث يتحول في بعض الأحيان – كما في حالة المكسيكيين– هذا الفعل الجسماني إلى انتقال ثقافي مكوناً مجتمعاً جديداً ذو أفكار وقيم جديدة تختلف في مضمونها عن كلتا ثقافتي البلد الأم والبلد المستقبل، بحيث تشكل تحدياً حضارياً جديداً للدولة المستقبلة موضوع الدراسة الولايات المتحدة الأمريكية، و هنا يصبح التعامل مع المفهوم بتجرد غير مجدٍ في الوصول إلى نتائج الدراسة.

---

[6] عبدالله عبدالمحسن فوزان، " النماذج النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير النظامية: دراسة نظرية،" *جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية*، (2015)، تاريخ آخر دخول 16 شباط 2016.
http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/61443.

[7] بلميمون عبد النور، أطروحة دكتوراة " تحديات الهجرة جنوب- شمال أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري"، *جامعة أبو بكر بلقايد*، تلمسان- الجزائر، 2015. http://www.univ-mascara.dz/pme/migration-transfert-fonds-economie-algerienne-doc.pdf

قبل الانتقال إلى مفاهيم الدراسة الأخرى ، تجدر الإشارة إلى تفرع مفهوم الهجرة إجرائياً و موضوعياً إلى نوعين يختلفان في مدى قبول الدولة المستقبلة لعملية الانتقال تلك. فالأول يقوم على عملية انتقال مقبولة وفق قوانين و إجراءات تسنها الدولة المستقبلة، يسمى بالهجرة النظامية. أما النوع الثاني و هو ما ميز قضية الهجرة المكسيكية، وذلك أن هجرتهم التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية وجهتها، في معظمها تتم في الخفاء دون تصاريح للدخول أو تأشيرات وأوراق ثبوتية، ليطلق عليها بذلك الهجرة غير النظامية[8].

رسم بياني 1—أ يوضح نسبة المهاجرين المكسيكيين غير النظاميين بالنسبة لمجمل المهاجرين غير النظاميين و بالنسبة لمجمل المكسيكيين في الولايات المتحدة [9]

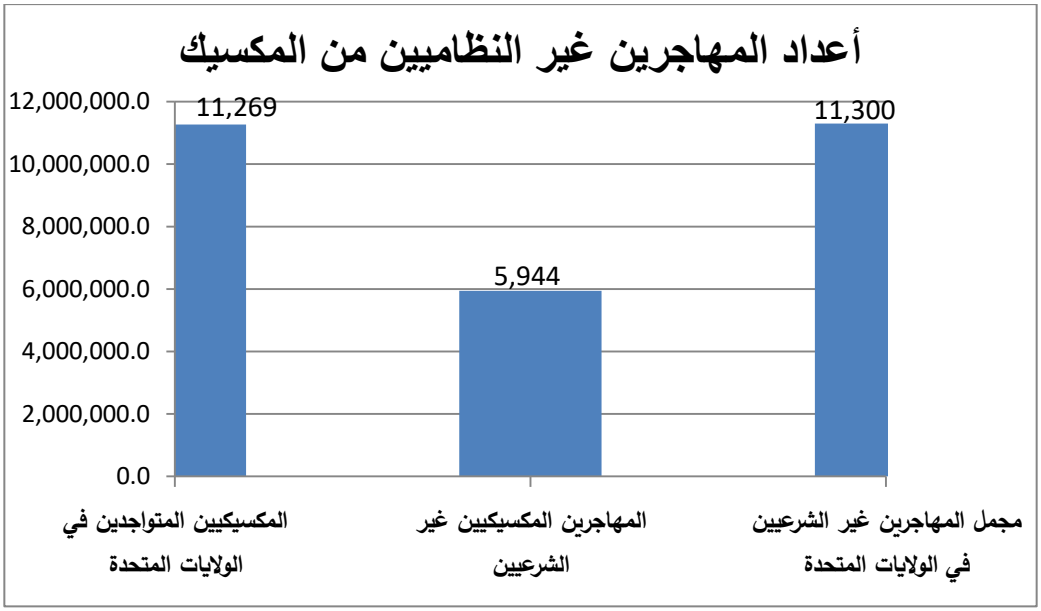

اتجهت معظم نظريات السياسة الخارجية لشرح و تفسير ما تريد الدول إنجازه على الصعيد الخارجي و متى، لذلك كانت تركز على دراسة السياسة الخارجية وفقاً لمتغيراتها المستقلة، دون النظر إلى جذورها الداخلية. اتخذت معظم نظريات العلاقات الدولية التقليدية هذا الاتجاه في تفسير سلوكيات الدول الخارجية، فترى الواقعية التقليدية أن السياسة الخارجة تتمثل في سعي الدولة لتعزيز قوتها في مواجهة سياسات القوة للدول الأخرى. بالتالي فهي لا

[8] تعتمد الباحثة مصطلح " غير النظامية" في التعامل مع لفظة " Illegal" الواردة في معظم الأدبيات الإنجليزية و مفهوم " غير النظامية" في الأدبيات العربية للإشارة للهجرة التي تتم عبر الحدود دون أوراق إثبات أو دون العبور بالقنوات الرسمية للدولة. وذلك لأن الترجمة الحرفية ل " legal" و "illegal" تكون بمفهوم الشرعية و غير الشرعية و التي تحمل مضامين حكم قيمي و أخلاقي ذو اعتبارات سياسية تنأى الباحثة عن التعبير عنها بهذه الصورة في الدراسة.

[9] قامت الباحثة بجمع البيانات المتعلقة بأعداد المهاجرين المكسيكيين من المصدر الأول، و بيانات توضح أعداد المهاجرين غير النظاميين من مصدر آخر لتتوصل بالمحصلة لهذا الشكل البياني.

https://www.migrationpolicy.org/data/state-profiles/state/demographics/US

https://www.migrationpolicy.org/data/unauthorized-immigrant-population/state/US

تدع للعوامل الداخلية للجماعة (الدولة) أي متسع في تحديد أو تغيير سياسات الدولة الخارجية[10]. و على هذا الأساس، فإن النظريات القديمة اعتبرت السياسة الخارجية حكراً على الدول الكبرى فحسب، فالدول الصغرى تكتفي بالالتزام بقواعد اللعبة الدولية المفروضة عليها ضمن سياق الفوضى العالمية، دون أن يكون لها سياسة خارجية مستقلة[11].

عمل (كينيث والتز Kenneth Walt) على إعادة إحياء التفكير الواقعي، لكن وفق مقتضيات الظروف الدولية التي عاصرها، تحديداً خلال الحرب الباردة، لذلك أضاف بعض الأبعاد الأخرى في دراسة السياسة الخارجية. فرأى أن **السياسة الخارجية** هي سلوك الدولة لتعظيم قوتها و الذي ينجم عن عوامل خارجية و أخرى داخلية، جاء هذا انطلاقاً من توجهات فكرية قديمة تستند إلى أن الدول لا بد لها –من أجل الحفاظ على تماسكها الداخلي– أن تقحم شعبها في مواجهة خارجية مع أحد عناصر المحيط الدولي، لذلك فقد تكون مسببات الحرب أو السلام بين الدولة و الفواعل الدولية الأخرى نتيجة لأحداث و عوامل داخلية. بناء عليه فإن **السياسة الخارجية** حسب (شارلز بيرد Charles Beard) هي مرحلة لا مناص منها من مراحل السياسة الداخلية[12].

بتحليله لمحددات السياسة الخارجية رأى محمد السيد سليم في إحدى تعريفاته أنها عملية اجتماعية بالأساس، تنتج عن تفاعل عناصر المجتمع المتباينة و غير المتجانسة؛ بغية تحقيق أهداف تلك الجماعات المختلفة المقاصد[13]. هذا التعريف يتفق نسبياً مع توجه الدراسة، و إطارها النظري البنائي، الذي يثمن دور التفاعلات الاجتماعية الداخلية للولايات المتحدة الناتج عن اختلاف القوميات المكونة للنسيج الأمريكي، بما فيها اللاتينيين ذوي الأصول المكسيكية، في تشكيل السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

بالمحصلة، اتجهت الباحثة إلى دمج مجموعة المفاهيم السابقة وصلاً لتعريف **السياسة الخارجية على أنها** حقل من حقول العلاقات الدولية، وهي مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الخارجية بمستوياتها المختلفة، سعياً لتحقيق أهدافها والتكيف مع متغيرات هذه البيئة.

---

[10] محمد شاعة، "المقاربة الواقعية و تحليل السياسية الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة و مقتضيات الحالات الخاصة"، *مجلة الدراسات الاستراتيجية* 134، ع.15 (مركز البصيرة للدراسات والاستشارات التعليمية، 2011): 2.

[11] سعاد محمود أبو ليلة، " الأبعاد النظرية لتحليل السياسة الخارجية للدول الصغرى،" *السياسة الدولية*.

[12] كينيث والتز، " الصراع الدولي و البنية الداخلية للدول"، في *الإنسان و الدولة و الحرب تحليل نظري*(أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة و الثقافة "كلمة"، 2013): 167.

[13] محمد السيد سليم، " محددات السياسة الخارجية"، في *تحليل السياسة الخارجية* (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998): 187.

يتطرق البحث أيضاً– في إطاره النظري و القسم التحليلي– إلى مفهوم **السياسة الداخلية** من أجل تحديد مدى التداخل الحاصل بينها و بين السياسة الخارجية فيما يتعلق بالسلوك الأمريكي تجاه الهجرة. و في هذا المنحى، لابد من الإشارة إلى التمييز بين كلتا السياستين مفاهيمياً كما قدمه السيد سليم؛ و الذي رأى أن وجه التفرقة بينهما يكمن في أمرين: أولاً أن السياسة الخارجية لا تمس توزيع موارد الدولة بشكل مباشر، إنما يبقى هذا الأمر حكراً على السياسة الداخلية التي تهتم بالأساس بألية توزيع موارد الدولة الداخلية ضمن السياق المجتمعي المتنوع. ثانياً أن السياسة الداخلية فيها قدر أكبر من الحتمية و اليقينية، كونها ترتبط بواقع الدولة و مواردها الداخلية المعروفة و الواضحة. بخلاف السياسة الخارجية التي تحمل قدراً من الكهن لارتباطها بتوقعات حول السلوك الدولي و ردات فعل أعضاء المنظومة الدولية غير المؤكدة[14].

يطرح والتز في أحد تصوراته حول العلاقات الدولية، أن عيوب الدولة الداخلية هي من توجه تحركات الدول الخارجية، بالتالي فإن السياسة الخارجية تتمثل بانعكاسات الخلل الداخلي للدولة. بالتالي، وفقاً لاستنتاج والتز فإنه يمكن إدارة العلاقات الدولية (السياسة الخارجية للدول) من خلال إصلاح الدولة داخلياً.

و بغرض تحقيق الانسجام المفاهيمي و النظري في البحث و لغايات التحليل، إرتأت الباحثة اعتماد مفهوم المدرسة البنائية **للسياسة الداخلية** الذي ينظر لها على أنها نتاج التفاعل الحاصل بين المكون الاجتماعي للدولة و بين المقدرات المادية، فعملية الضبط للموارد المادية التي يقوم بها صانعو القرار و مؤسسات الدولة تبعاً للعلاقات الاجتماعية الداخلية للدولة تنتج في النهاية السياسة الداخلية للدولة.

مفهوم **الدولة القومية أو الدولة –الأمة وفقاً للترجمة عن الانجليزية –Nation State** و هي شكل من أشكال التكامل الاجتماعي المتطور، تصبح فيه الروابط القومية المشتركة كاللغة و الثقافة، التاريخ و الهوية، منظمة ضمن إطار رسمي معترف به دولياً تحت إطار الدولة[15].

---

[14] منى زنودة، أطروحة ماجستير بعنوان " أثر عامل شخصية الرئيس في السياسة الخارجية الامريكية - دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلنتون و جورج وولكربوش"، (الجزائر: جامعة محمد خضر بسكرة، 2008): 17-16 http://thesis.univ-biskra.dz/id/eprint/939

[15] محمود حيدر، *الدولة فلسفتها و تاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة*،(بغداد: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، 2018):140-138

2-1 إشكاليـة الدراسـة

شكل المكسيكيون مجتمعاً حضارياً جديداً اقتحم النسيج الأمريكي –المكون من أجناس مهاجرة أصلاً– حاجزاً لنفسه مكاناً محورياً و فاعلاً في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بمجملها. تبعاً لذلك انقسمت صور استجابة السياسة الأمريكية لظاهرة الهجرة بين فريق لم يمانع احتضان الأزمة على اعتبار أنها أصبحت أمراً واقعاً؛ ليصبح بذلك موضوع الهجرة شأناً داخلياً يحتاج إلى معالجة من نوع خاص، وذلك لتبعاته المترتبة على عملية صنع السياسة الخارجية وتباعاً تأثيره في طبيعة العلاقة البينية للأمريكيتين. خصوصاً فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية المتبادلة، على رأسها اتفاقية التجارة الحرة (نافتا NAFTA) و بديلتها المستحدثة فترة حكم ترامب (الأوسمكا USMCA). أما في الناحية المقابلة، كانت رؤية الحزب الجمهوري أن الهجرة المكسيكية تشكل تهديداً خارجياً من دولة جوار غير مستقرة، لذا لابد من التعامل مع الأمر بحزم وجدية وصرامة. حتى أدخل ضمن سياق الحرب على الإرهاب في سياسات جورج بوش الإبن خلال فترته الرئاسية، والتي مارس فيها إجراءات حدودية صارمة تحديداً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. تلك التشديدات التي لم تمنع أو تحد الهجرة المكسيكية، إنما جعلت من رحلات هجرة المكسيكيين أكثر صعوبة ومخاطرة ليس إلا. تبعه في ذلك الرئيس الحالي دونالد ترامب و الذي أخذ مساراً أكثر حدة، و إجراءات صارخة في العنصرية.

إنطلاقاً من هذا الانقسام حول مسألة تعامل صانع القرار الأمريكي مع موضوع الهجرة تعالج الدراسة إشكاليتها المركزية: ما هو العامل الأكثر ثقلاً – بين الداخلي و الخارجي– الذي يوجه صناعة القرار السياسي الأمريكي تجاه الهجرة؟. متخذة التتبع التاريخي للسياسات و القوانين الأمريكية تجاه هجرة المكسيكيين لتحديد العامل الأكثر اعتباراً في صناعة القرار السياسي الأمريكي تجاه قضية الهجرة. و للوصول إلى تفسير لهذه الإشكالية عمدت الدراسة إلى طرح تساؤلات فرعية أخرى أجابت عليها تباعاً فصول الدراسة: ما هو السياق العام الذي تشكلت فيه موجات الهجرة المكسيكية نحو الولايات المتحدة؟ كيف كان الموقف الرسمي للمكسيك من هجرة مواطنيها نحو الولايات المتحدة؟ من ناحية أخرى، كيف تغيرت سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الهجرات الوافدة في مراحلها المختلفة؟ وما هي الأسباب وراء هذا التحول؟ و نهايةً ما هي العوامل غير المرتبطة بالهجرة بشكل مباشر التي تلعب الدور الأكبر في رسم السياسة الأمريكية تجاه هذه الظاهرة؟

1-3 أهميـة الدراسـة

ليست هذه الدراسة الأولى من نوعها فيما يتعلق بموضوع الهجرة المكسيكية، و ليست كذلك فيما يخص دراسة السياسة الأمريكية وتداخلاتها في صناعة القرار. لكن، تنبع قيمة هذه الدراسة على الصعيد النظري في أنها مزجت بين نظريتين من نظريات العلاقات الدولية، اللتان تنتميان إلى مدراس سياسية مختلفة، لكنها خلقت توليفة نظرية جديدة تم إبرازها في نموذج الدراسة. و تتابعت فصول الدراسة بالتحليل وفقاً لأسس النظريات البنائية و النيوكلاسيكية مع إضافة نظرية جزئية قدمتها الباحثة ساهمت في معرفة العامل الأكثر تأثيراً في تداخل السياستين الخارجية و الداخلية للولايات المتحدة. بحيث يكون هذا النموذج استرشادياً ليتم تطويره لاحقاً ويكون أقرب للتعميم.

أما على الصعيد الإجرائي، فقد تم دراسة هذا الموضوع من باب رفد البحوث العلمية العربية بمزيد من الدراسات حول مواضيع تخص القارة الأمريكية عموماً، و موضوعات تحليل السياسة الأمريكية على وجه الخصوص. كذلك إغناء المحتوى الأكاديمي العربي فيما يتعلق بتوضيح مدى المساحة التي تتداخل خلالها السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية.كما و تلقي الباحثة الضوء على أسس السلوك الأمريكي تجاه مسألة الهجرة المكسيكية تحديداً، لعلها تكون في المستقبل جزءاً ضمن الدراسات التي تبحث العوامل الحقيقية الكامنة وراء توجهات الولايات المتحدة في تعاملها مع الجماعات العرقية المختلفة المتواجدة على أراضيها، أو تبحث في تداخل السياستين الخارجية و الداخلية للولايات المتحدة من خلال قضية أخرى، أو حتى دراسة تداخل السياستين في إطار دول غيرها.

كذلك تكم أهمية هذه الدراسة في إبراز الموقع الذي تحتله ظاهرة الهجرة في رسم سياسات الولايات المتحدة. بالتالي، تساعد في قراءة مستقبل سياسات الولايات المتحدة و تأثيراتها على مجتمع المهاجرين. خصوصا وأن الدراسة تظهر أحد أشكال الاندماج للمجتمعات المهاجرة كمجتمعات "Chicano" التي تمكنت من فرض ذاتها على الدولة المستقبلة لتصبح جزءً مهماً بل حاسماً في بعض القضايا كالانتخابات الرئاسية، و تشكل أحد بنود الأجندات السياسية للسباق الرئاسي والسياسات الاقتصادية.

1-4 فرضيـة الدراسـة

مجيبة على الأسئلة السابقة تجادل هذه الدراسة زاعمةً أن العوامل التي تؤثر في صناعة القرار الأمريكي تجاه قضية الهجرة هي عوامل غير مرتبطة بالهجرة كتحدٍ بحد ذاته،

منفصلة تماماً عن التحديات الاقتصادية أو الاجتماعية التي تدعي بها الولايات المتحدة فيما يخص أعداد المهاجرين الوافدين وانعكاساتها السلبية؛ إنما تصاغ القوانين و السياسات المرتبطة بالتصدي للمهاجرين وفقاً لعوامل إما تتعلق بالسياسة الخارجية مع الدول الأم للمهاجرين الوافدين، أو تبعاً لعوامل أخرى غير موضوعية (ترتبط بالعنصرية العرقية) المنعكسة في توجهات صانع القرار.

1-5 حدود الدراسة

بحكم تشعب موضوع الدراسة و تشابك أبعاده في إطار حقول دراسة العلوم السياسية، كان لابد من تحديد أبعاد الدراسة بكافة فروعها، لضمان الوصول إلى نتائج أكثر دقة و تحديداً حول دوافع السياسة الأمريكية- بشقيها الداخلي و الخارجي – تجاه قضية الهجرة. فعلى صعيد البعد البشري، و الذي يظهر تحديداً في الفصل التمهيدي، اعتمدت الباحثة على تجربة المهاجرين المكسيكيين كحالة دراسية يتم من خلالها فحص فرضية الدراسة، و ذلك لعمق التجربة المكسيكية في التاريخ الأمريكي على وجه الخصوص ، و في تأريخ الهجرات البشرية عموماً؛ مما قد يجعل من تجربة المهاجرين المكسيكيين مؤشراً لا يغفل في تقييم السياسة الأمريكية تجاه الهجرة.

يتداخل خلال الفصلين الأول والثاني من الدراسة البعد البشري مع المكاني، و الذي تمثله دولة الولايات المتحدة الأمريكية بصورة مركزية، حيث تشكل وجهة الهجرة (البلد المستقبل) بالنسبة للمهاجرين المكسيكيين و ضمن حدودها تصاغ كافة السياسات و القرارات للتعامل مع هؤلاء المهاجرين. مشيرة إلى دولة المكسيك باعتبارها الدولة المرسلة للمهاجرين، آخذين بعين الاعتبار الموقف الرسمي لها من مواطنيها المتجهين نحو الجارة الأمريكية.

أما بالنسبة للبعد الزمني، فقد اعتمدت الباحثة دراسة التطور التاريخي لسياسات الهجرة الأمريكية منذ استقلالها حتى العام السابق، منتقية التواريخ المفصلية التي شكلت محطة فارقة على مر قوانين الهجرة التي أصدرتها الولايات المتحدة خلال عقود تطورها. وذلك بغية استشفاف الدوافع المشتركة التي تقبع وراء إقرار تلك السياسات و القوانين المتعلقة بالهجرة.

و أخيراً كان لابد من تقييد الدراسة ضمن بعدٍ موضوعي محدد، نتيجة اتساع موضوع الدراسة وتشابك تفاصيله، بالتالي كان لابد من تركيز البحث في طبيعة التداخل بين السياستين الداخلية و الخارجية و دور هذا التداخل في صنع القرار المتعلق بظاهرة الهجرة . دون الإسهاب في سياسة الولايات المتحدة الخارجية أو الداخلية على اتساعهما. كذلك التأثر

المتبادل بين هذه الظاهرة و العلاقات الدولية باعتبار أن هذا التداخل بين السياستين يحدد شكل العلاقات بين الدولتين بصورة أوضح.

1-6 منهجيـة ونموذج الدراسـة

تصنف الدراسة على أنها تحليل تاريخي موسع لسياسات الهجرة الأمريكية، حيث تعتمد في تحليل الظاهرة المدروسة- والمتعلقة بمحددات السياسة الأمريكية الداخلية و الخارجية تجاه الهجرة المكسيكية- على منهجين، أولهما استقرائي يقوم على دراسة الواقع القائم ومجرياته، استناداً إلى قوانين و وقائع تتعلق بالموضوع بالإضافة إلى دراسات علمية ناقشت مواضيع ذات علاقة بالسؤال البحثي. لتحليلها بعد ذلك بصورة توصل إلى تعميمات سياسية تخص الظاهرة محل الدراسة. تلجأ الباحثة في عملية التحليل إلى منهج صنع القرار الذي يقوم على الرجوع إلى كافة الظروف الموضوعية التي تكون في غضونها القرار السياسي للوصول إلى الوحدة البنائية الأساس في تشكيله. حيث تدرس الباحثة القرار من خلال دوافع اتخاذه، و تداعيات وآثار ذلك القرار كجزء من السياسة العامة للدولة.

أما على الجانب النظري ، سيتم توظيف أدوات التحليل المتعلقة بالنظرية الواقعية النيو- كلاسيكية أو ما عرفت أيضاً بالواقعية التقليدية الجديدة، باعتبار قضية الهجرة ظاهرة معقدة ليست قضية دولية فقط قد تدرس بأدوات العلاقات الدولية البحتة، كما أنها ليست داخلية إلى الحد الذي يجعل منها شأناً داخلياً يدرس بأدوات تحليل النظم السياسية. بالتالي كان الاختيار على الواقعية التقليدية الجديدة التي تؤكد على دور المتغيرات الداخلية في تشكيل السياسة الخارجية للدولة تجاه مختلف القضايا.

من جانب آخر، ستعتمد الدراسة في تحليلها لظاهرة الهجرة المكسيكية على المدرسة النظرية البنائية التي تركز في صلبها على البنى والهياكل الاجتماعية كالهوية والثقافة و الخطاب ودورها في تشكيل الظاهرة الدولية وهي الهجرة في هذه الدراسة. وكما يحدد الكاتب (فيكتور ديفس هانسن Victor Davis Hanson) أن قرار الهجرة في المكسيك لم يعد قراراً فردياً اجتماعياً، إنما هو في مضمونه قراراً على مستوى الدولة، ليس بشكل مباشر إنما في عدم مبادرة الحكومة المكسيكية لاتخاذ أي إجراء في الحد من تلك الظاهرة[16]. تحدداً وأن المدرسة البنائية تؤمن بالعلاقة المتبادلة بين السياسة الدولية والداخلية، وأن الأفكار هي المحرك للسياسة العالمية.

---

[16] فيكتور ديفيز هانسون، "أميركا والهجرة المكسيكية"، *صحيفة البيان*، 20/ أغسطس 2013، https://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-08-20-1.1944301

1-6-1 نموذج الدراسة

جاء هذا النموذج لأنه كان من الصعب أن يتم تفسير حالة الدراسة من خلال منظور واحد من تلك النظريات، و التي تشترك كلتاها في افتراض وجود تأثير الداخلي على الخارجي في سلوك الدولة، لكنها لا تقدم أي تفسير للعوامل ذات الثقل في صنع السياسة الخارجية للدول والناجمة عن تقاطها بالسياسة الداخلية، كذلك الدوافع الكامنة وراء صنع السياسة الداخلية للدول. بناءً عليه لجأت الباحثة للنموذج التالي[17].

نموذج 1-1: نموذج متغيرات الدراسة*

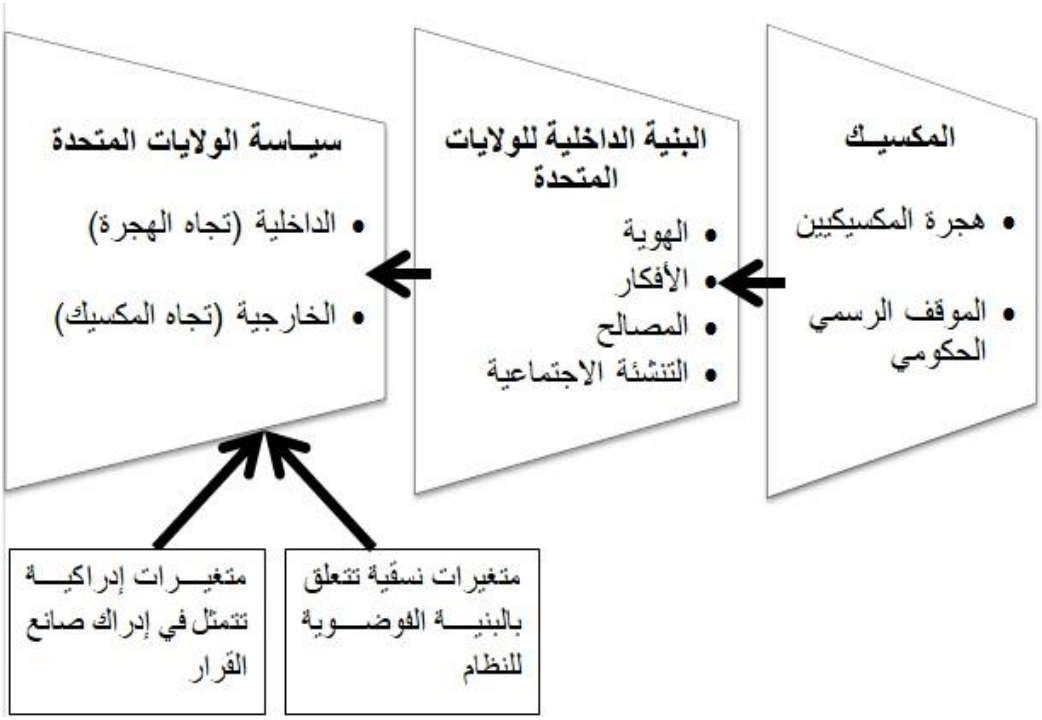

[17] النموذج من عمل الباحثة، يجمع بين متغيرات النظرية البنائية، و النظرية الواقعية التقليدية الجديدة، في محاولة لبناء نموذج نظري يتم تطويره لاحقاً ضمن دراسات أخرى في ذات السياق لخلق إطار يفسر تقاطع السياستين الداخلية و الخارجية للدول، و العوامل المكونة لهما.

1-8 هيكل الدراسة

يعرض موضوع الدراسة في أربعة فصول رئيسة، تسهم ثلاثة منها في الإجابة على أسئلة الدراسة من خلال عناوين فرعية تضمنتها، وصولاً إلى الخاتمة.

يشكل الفصل الأول من الدراسة **الإطار العام** الذي يتضمن أسئلة الدراسة و فرضيتها، كما أنه يقدم توضيحاً لمنهجية العمل، بالإضافة إلى إطار نظري يضم عرضاً مفاهيمياً للنظريتين المستخدمتين في التحليل (البنائية، و الواقعية الكلاسيكية الجديدة). يتبعه الفصل الثاني المعنون بـ **توطئة حول الهجرة المكسيكية** مقدماً خلفية تاريخية لمراحل الهجرة المكسيكية نحو الولايات المتحدة ضمن الإطار الدولي عموماً، و ذلك باعتبارها الحالة الدراسية للبحث. حيث اختلفت أشكال و كثافة المهاجرين خلال فترات زمنية بعينها، الأمر الذي يدعو لدراسة الخلفيات وراء هذا التذبذب.

و انتقالاً إلى الفصل الثالث **الولايات المتحدة الأمريكية و تشريع الهجرة** تناقش الدراسة في العناوين الفرعية للفصل النظام القانوني للهجرة من منظور سياسي ضمن إطار دولي- و اعتماداً على الإطار النظري المشار إليه في الفصل الأول- من أجل تفسير العامل الأكثر تأثيراً في صناعة القرار الأمريكي تجاه الهجرة. حيث يتم ذلك من خلال تتبع الإطار الدولي و المحلي لنشأة بعض القوانين- كعينة تحليلية- لأخذ البعد الأكثر وزناً في تكوينها محل الاعتبار، وصولاً للفصل الرابع **تقاطع السياستين الداخلية و الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية** الذي يقدم نتائج الدراسة في وعاء النموذج النظري الذي خلقته الدجراسة من دمج النظريتين البنائية و الواقعية الكلاسيكية الجديدة كل على حدى بشكل تبادلي وفقاً للبعد الأكثر عمقاً في كل قانون.

اعتمدت الباحثة النظرية البنائية لتفسير أثر البعد الداخلي المنبثق عن التوجه المصلحي أو الأفكار أو الهوية المكونة للدولة في صناعة القرار الأمريكي. أما فيما يتعلق بالقوانين الصادرة وفقاً لأبعاد دولية و خارجية أكثر من تلك الداخلية، فقد اعتمدت النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة من أجل تفسير إسهام العامل الخارجي في صناعة القرار تجاه الهجرة.

1-9 أدبيـات الدراسـة

خلال المراجعة الأدبية لما كتب حول موضوع الدراسة أو أحد موضوعاتها، لمست الباحثة شح المصادر العلمية التي تتناول العلاقة بين الهجرة ورسم السياسات الخارجية للولايات المتحدة. فيتناول بعض الدارسين، الجانب الاقتصادي في علاقة الولايات المتحدةٍ الأمريكيةٍ بالمكسيك وأبعاد اتفاقيةِ التجارة الحرة على اقتصاد كل منهما، بالإضافة إلى دراسة دور الجانب الاقتصادي في التوجه للهجرة الخارجية. فريق آخر، يركز دراسته على تحليل علاقة كلتا الدولتين من خلال مفهوم التبعية, والذي لم تثبت نجاعته فيما يخص دولة كالمكسيك في فهم علاقتها مع الولايات المتحدة. فرأى (مايكل ريد Michael Reid) في كتابه "القارة المنسية المعركة من أجل روح أمريكا اللاتينية" وانطلاقاً من تجربته الشخصية في تلك القارة، أن نظرية التبعية قد تنطبق على الدول الصغيرة في القارة اللاتينية، لكنها لا تشكل أداة ناجحة لتفسير العلاقة بخصوص دول القارة اللاتينية الكبرى كالمكسيك. و هذا ما يعزز حجة الباحثة في الدراسة و التي تعتقد بوجود دور حقيقي فاعل لدولة المكسيك في رسم طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة، فهي لا تشكل هنا- الولايات المتحدة- اللاعب المركزي في التفاعل الحاصل بين الدولتين. و في فصليه الثاني والثاني عشر يقدم ريد تحليلاً لعلاقات أمريكا اللاتينية الخارجية، وتحديداً تجاه الولايات المتحدة مفنداً منهج علماء الاجتماع والسياسة في دراسة القارة اللاتينية و علاقاتها مع الشمال وفق نظرية التبعية.

في سياق مشترك يناقش الباحث محمد شاكر حسين[18] فهمه لطبيعة علاقة أمريكا كدولة عظمى بجيرانها، والتي تتراوح مابين صراعية و تعاونية متغيرةً تبعاً لتغيرات الإدارة الأمريكية. مشيراً إلى أن المحدد العام والمشترك لهذه السياسة هو الاعتماد على دراسة النوعية وليس الكم في تحديد قبول أم رد الهجرة الوافدة إلى الأراضي الأمريكية، مستنداً في هذا إلى رأي المفكر(لاري سينك Larry Sink) خلصت دراسة الباحث إلى نتيجة مفادها أن السياسة الأمريكة تسعى للهيمنة على القارة اللاتينية وتتخذها ميداناً استثمارياً تلجأ إليه وقت الأزمات. كذلك يفسر الباحث دوافع السياسة الأمريكية تجاه الجارة اللاتينية، و إن كان المبرر الذي قدمه الباحث على لسان Sink غير مقنع بدرجة كافية. تسهم هذه الأطروحة في إثراء الجانب التحليلي في الدراسة، لتفسير الدور الذي يلعبه التواجد المكسيكي في الولايات المتحدة، الذي أصبح يأخذ شكلاً منظماً تشكل الجالية المكسيكية من خلاله قوة

[18] محمد شاكر حسين، أطروحة ماجستير" السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية 1993-2008"، *جامعة القاهرة*، القاهرة (2012).

ضغط فاعلة عبر اللوبي الخاص بها، مما يجعلها تستغل الحملات الانتخابية للضغط في اتجاه مزيد من التسهيلات في معاملات الهجرة. وهذا قد يسهم جزئياً في فهم تداعيات تزايد أعداد المهاجرين المكسيك إلى الولايات المتحدة.

هذا ما أظهرته المكسيك في محاولاتها الضغط على صانع القرار الأمريكي من أجل تحديث قوانين الهجرة، لتخفيف حدة تعامل الولايات المتحدة مع مهاجري دولتها، و قد رأى الأستاذ المساعد في القانون (إيرنستو هيرناندیز لوبيز Ernesto Hernandez Lopez)[19] أن في هذا خرق للمفهوم التقليدي للسيادة الذي لوحت به المكسيك على الدوام. خصوصاً فيما يتعلق بموقفها من الهجرة واصفاً إياه بموقف " اللاسياسة". مبررة ذلك بالتزامها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى– و هو أحد صور مبدأ السيادة المطلقة–.

في مقاله، عزز د.لوبيز توجه الدراسة في دحض مبدأ السيادة المطلقة التي تعبر عنها الدول كافة، و تحديداً الولايات المتحدة الأمريكية. فقد حاول في مقاله فحص التغيرات المستحدثة على العقيدة القانونية الراسخة للدولتين، و التي تقوم على فكرة السيادة في القوانين المحلية، وصولاً إلى القوانين الضابطة لظاهرة الهجرة من قبل كلا البلدين. و من منظور قانوني أكد لوبيز أن هناك عوامل و قوىً خامدة تلعب دوراً حقيقاً في صنع القرار السياسي و تغيير مفهوم السيادة. بالنسبة للولايات المتحدة فقد جعل مبدأ السلطة العامة المستقى من مفهومها للسيادة قضية الهجرة في مأمن من التدخل أو المراجعة القضائية أو الدستوري. لقد أخضعته الولايات المتحدة لسلطة سياسية بحتة، الأمر الذي تنطلق الباحثة من خلاله لفحص الإطار الناظم لسياسات الهجرة الأمريكية.

بغية استكمال أركان الدراسة، و شمولية معطيات التحليل و كما أشارت الباحثة سابقاً أن غنى الدراسات المتعلقة بالمكسيك وعلاقتها بالولايات المتحدة يتعلق بتحليل الجانب الاقتصادي للعلاقة حكماً، باعتبار العلاقة الاعتمادية التاريخية بين الدولتين، كذلك ارتباطاً باتفاقية التجارة الإقليمية المنعقدة بين الطرفين. لذلك كله، كان لا يمكن للباحثة إغفال أثر العامل الاقتصادي في كل من اجتذاب المهاجرين العمال من المكسيكيين، أولاً. كذلك أثره في رسم اتجاهات السياسة الأمريكية تجاه تلك الظاهرة، ثانياً. و رغم الارتفاع غير المسبوق

[19] Ernesto Hernandez Lopez, "Sovereignty Migrates in U.S. and Mexican Law: Transnational Influences in Plenary Power and Non-intervention," *Vanderbilt Journal of Transnational L*aw (2007), Vol.40

في الاستثمارات الأجنبية الذي أحدثته اتفاقية التجارة الحرة NAFTA و تزايد التجارة مع الخارج، وتحديداً الولايات المتحدة، إلاَ أن النمو الاقتصادي قد تراجع تدريجياً في المكسيك، مما انعكس على نظام العمالة و التي انخفضت في ذات الفترة. و رغم الاتفاقية تلك فلا زالت المكسيك أكثر دول العالم النامي التي تعاني من الأزمات الاقتصادية الحادة.هذا ما أثبتته مقالة كل من (إدواردو زبيتا Eduardo Zepeda) و (تيموثي وايز Timothy A Wise) و(كيفين غالغار Kevin P. Gallagher) المنشورة في مجلة مؤسسة كارنيجي للدراسات.[20] هذا تماماً ما ترتكز إليه الدراسة لتأكيد وجود عوامل غير تلك المتعلقة بالاقتصاد في رسم سياسة الولايات المتحدة. كذلك تعزيز الموقف القائل بعدم وجود رغبة مكسيكية في إيقاف التدفق العمالي تجاه أمريكا، فيؤكد الكتاب أن الأدلة كافة تجمع على أن الإصلاحات المكسيكية الناجمة عن اتفاقية النافتا كانت سلبية النتائج على اقتصاد الدولة ككل.

تقدم هذه المقالة فهماً دقيقاُ لانعكاسات تنفيذ اتفاقية النافتا على دولة كالمكسيك بعيداً عن وجهة النظر الأمريكية التي لا ترى في الاتفاقية إلا أنها أحدثت ارتفاعاً غير مسبوقٍ في الاستثمارات داخل المكسيك، معتقدة أنها بهذا حلت المشاكل الاقتصادية التي عانت منها المكسيك. إلا أن النافتا كانت ذات أثر مباشر على انخفاض مستويات توزيع الدخل؛ وهذا قد يساعد الدراسة في تبرير الهجرات المتزايدة من المكسيك نحو الولايات المتحدة بدافع اقتصادي يتمثل في انخفاض معدلات العمل ومستويات الدخل الفردي. في معالجته لقضية الهجرة يوضح ريد أثر العامل الاقتصادي في تفسير التوجه نحو الولايات المتحدة، شارحاً تبعات توقيع اتفاقية النافتا على تزايد الهجرات، مشيراً أن تأثيرها لم يكن بهذا الحجم الكبير الذي يدفع بالأعداد المهاجرة للازدياد الضخم التي وصلت إليه. و يبرر بأن الخلل في سياسات الحكومة المكسيكية الاقتصادية وليس في الاتفاقية ذاتها.

هذا ما يعزز حجة الدراسة القائلة بدور الحكومة المكسيكية سواء المباشر أو غير المباشر في تعزيز هجرات مواطنيها بغية أهداف تخدم مصالحها مع دولة الجوار.و اتفق في ذلك الكاتب (جيف فوكس Jeff Faux) الذي قدم حجته بأن النافتا تمثل سبباً رئيساً في إفشال المكسيك على الصعيد الاقتصادي، طارحاً من الأدلة ما يبرهن على أن الحد من تدفق الهجرات من المكسيك كان الدافع الأهم لإبرام تلك الاتفاقية. How NAFTA Failed

[20] Eduardo Zepeda and Timothy A. Wise and Kevin P. Gallagher, "Rethinking Trade Policy for Development: Lessons from Mexico under NAFTA," *Carnegie Endowment For International Peace* (2009).

Mexico كان عنوان مقاله الذي أوضح من خلاله أن أحد أبرز حجج الأطراف المتفاوضة، والداعمة لإبرام المعاهدة تمثلت في تقليص أعداد المهاجرين المكسيكيين نحو الولايات المتحدة، هذا ما عبر عنه الرئيس جيرالد فورد صراحة[21]. لكن المضطلع في هذا الشأن يرى أن ربط صانع القرار الأمريكي بين الحد الهجرة و عقد الاتفاقية لم يحمل كثيراً من الصواب؛ إذ اعتمد الساسة في قرارهم على نظرة نخبة مكسيكية محدودة الرؤيا. أما الطرف المقابل، والذي نادى بضرورة إسقاط اتفاقية التجارة الحرة– الموقف الذي تبناه الكاتب– فقد برر موقفه بأن كافة عوائد اتفاقية النافتا ستصب لصالح الأغنياء، ويدفع ثمنها الفقراء و الطبقة المتوسطة. وهذا ما أثبته الواقع الذي حافظ فيه أعداد المهاجرين على مستواه المرتفع.

ما تستنكره الباحثة في هذه الدراسة أن الدافع الاقتصادي ليس هو السبب وراء توافد المكسيكيين إلى الأرض الأمريكية. فيرى فوكس أن "الاتفاقية لم تحد من أعداد المهاجرين، إنما جعلت عملية الانتقال ورحلة الهجرة أكثر صعوبة وتعقيداً"[22]. ويؤكد ذلك شهادة مئات الآلاف من العمال المغامرين كل عام برحلة قد تكلفهم حياتهم، والتي تؤكد وبعد مرور عقدين على توقيع اتفاقية النافتا، أنها ليست نموذجاً فاعلاً لحل مشكلات دولة كالمكسيك مع جارتها الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية.

تكون معالجة موضوع الهجرة منقوصة إن لم تؤخذ المعطيات الاجتماعية بعين الاعتبار في تحليل دوافع عملية الانتقال عبر الحدود. فظاهرة الهجرة بالأساس ظاهرة اجتماعية ذات انعكاسات سياسة، بالتالي فإن فسيفساء تحليل الظاهرة تتمثل في فهم الأسباب الفردية أو الجمعية الكامنة وراء هجر المكان الأم إلى وجهات أخرى. ارتكازاً إلى هذا الشق و رجوعاً إلى فرضيات النظرية البنائية ستتمكن الدراسة من إيجاد إطار جامع يساعد في فهم العوامل الموجهة لعملية صنع القرار الداخلي و انعكاساته الخارجية بالنسبة للولايات المتحدة فيما يتعلق بالتعامل مع الظاهرة. فقد نشرت المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع من جامعة شيكاغو دراسة ل Massey و Espinosa (What's Driving Mexico–U.S Migration?) لتقييم الإسهام النظري في الهجرة الدولية، ومدى انطباقه على السياسات الدولية المعتمدة في التصدي لظاهرة الهجرة. محللاً مدى نجاعة السياسة الأمريكية تجاه الهجرة المكسيكية الوافدة، كذلك درس نظرياً دوافع الهجرة لدى الأفراد رجوعا للنظرية

[21] Jeff Faux," How NAFTA Failed Mexico (immigration is not a development policy)", *Immigration and Work* (Juley/Aug 2003), WWW.PROSPECT.ORG.
[22] Ibid,35

الكلاسيكية في الاقتصاد التي تعتبر أن تحقيق الفائدة المادية وتحسين الوضع الاقتصادي هو السبب وراء قرار الهجرة الدولية لدى الفرد.

أما فيما يخص نظرية رأس المال الاجتماعي والتي يفترض بمحددات واعتبارات اجتماعية، أنها السبب وراء اتخاذ القرار بالانتقال عبر الحدود بالإضافة إلى نظريات أخرى في معظمها حملت مضموناً اجتماعياً. لينتقل بعدها إلى تحليل نظري لسياسات الولايات المتحدة في التصدي للهجرة المكسيكية كنموذج للدراسة، ومدى اتساقها مع الدوافع الحقيقية للمهاجرين المكسيك. ليخلص في دراسته إلى أن الدوافع الاجتماعية الفردية لتحقيق المكانة الاجتماعية، وكسب شرف التجربة وتحقيق الذات هي العوامل الحقيقية الكامنة وراء التوجه المكسيكي للهجرة. بالتالي فإن الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية من إغلاق للحدود وتوقيع العقوبات على الأفراد الذين يمنحون المهاجرين فرصاً للعمل وغيرها من الإجراءات لم تحقق فعالية كافية في منع التواجد المكسيكي على الأرض الأمريكية.

دعماً لتوجه الدراسة في التشكيك بدور الدوافع الاجتماعية أو الاقتصادية المباشرة التي يدعي بها صانع القرار الأمريكي، فإن هذه الدراسة لاسبنوزا و ميسي تمنحنا رؤية أكثر منطقية لاستمرار موجات الهجرة المكسيكية رغم كل الإجراءات الأمنية المتبعة ضد ذلك. مما يعني أن آلية العلاج الأمريكية للظاهرة لا تتوافق مع مسبباتها، أو أن الدوافع وراءها ليست كالمعلن من صانعي القرار الأمريكي إنما هناك عوامل خفية وراء تلك الإجرات.

تقدم الباحثة في هذه الدراسة إسهاماً نوعياً إلى الدراسات السابقة، كونها تدرس انعكاسات قضية هجرة المكسيكيين على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك أولاً، كذلك تتناول كيف ساهمت الهجرة المكسيكية في صناعة السياسة الأمريكية بشقيها الداخلي والخارجي. فكل ماسبق من دراسات كانت تحصر البحث في العلاقة إما من خلال العلاقات الاقتصادية التي تربط البلدين أو حتى من خلال التجارة البينية التي أفرزتها اتفاقية النافتا، أما استخدام الباحثة لمسألة الهجرة كمعيار لفحص عمق التداخل بين السياسة الداخلية و الخارجية لدى الدول يعد توجهاً حديثاً يضيف للتراكم المعرفي في دراسات العلاقات الدولية من جانب، كذلك يضيف لدراسات الهجرة من جانب آخر حيث يوجه الأنظار إلى مسألة الهجرة كمؤثر في صناعة سياسة الدول، وليس فقط، باعتبارها حراكاً إنسانياً فيزيائياً.

أما في الجانب النظري، لفتت الباحثة النظر إلى زاوية أخرى لمعالجة مسألة الهجرة من خلال دراستها بمنظور المدرسة البنائية، و تحليل دورها كعامل يسهم في تشكيل الهوية المجتمعية للدولة و توجيه الخطاب و الأفكار التي تعبر الدولة بها عن نفسها. و من هنا كان النموذج النظري الذي تبنته هذه الدراسة الإسهام الأبرز حيث جمع بين فرضيات نظريتين بعيدتان تماماً في التوجه، منتجةً مزيجاً نظرياً يبحث في العوامل التي تسهم في صناعة االبنية الداخلية للدولة وفق ما جاءت به النظرية البنائية، و من ثم دور تلك العوامل في تشكيل السياسة الخارجية للدول وفق النظرية الواقعية التقليدية الجديدة.

1-10 الإطـار النظـري للدراسـة

بحكم التركيبة المعقدة التي تفرضها محاولة تفسير السلوك الأمريكي تجاه الهجرة المكسيكية الوافدة، واعتمادها على تداخل السياسة بالبعد الاجتماعي. كان لابد للباحثة من الرجوع إلى نظرية سياسية تأخذ الفواعل الداخلية غير الرسمية في اعتبارها عند تحليل سلوكيات الدولة الخارجية ضمن النظام الدولي و دوافعها. فكانت النظرية البنائية الأقدرعلى ذلك فهي تهتم بالفواعل الدولية من غير الدول، معتمدة على العوامل الذاتية و المعرفية للفرد في تحليل وتفسير العلاقات البينية للدول؛ والتي ترتكز وفق منظورها لبنية اجتماعية في تفاعل دائم مستمر. بالتالي فإنها تأخذ أصغر وحدة تفسيرية في النظام الدولي و هو الفرد كأساس لبناء تصور متكامل حول المنظومة الدولية بأسرها. مستندة إلى أن العوامل الداخلية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، كذلك الأيديولوجية هي التي تحدد سلوك الدولة تجاه الأطراف الأخرى سواء كانت دول أو جماعات أو منظمات[23]. فوفقاً للكاتب في علم الاجتماع أنتوني غيندر لقد أصبحت أنماط الهجرة تمثل انعكاساً للتغيرات المستمرة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم.[24]

1-9-1 في النظرية البنائية

ظهرت النظرية البنائية كانعكاس نقدي للتوجه "العلمي[25]" في دراسة العلوم الاجتماعية، حيث يتركز الجدل الذي يقدمه رواد هذه النظرية فيما يخص دراسة العلاقات الدولية حول طبيعة الضابط الذي يحكم دراسة العلاقات الدولية، بمعنى آخر الإطار الذي تحدد بداخله قواعد لعبة العلاقات الدولية. وخروجاً من السجال المستمر بين العلمي والتأويلي في النظرية السياسية.[26] وعلى الصعيد المنهجي للنظرية فهي ترفض اتباع منهجيات دراسة

---

[23] Ibid, 148.

[24] انتوني غيندر، ترجمة فايز الصايغ، *علم الاجتماع* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ط1، 331.

[25] عرفت أيضاً بالنظريات الوضعية positivism ظهرت في الستينات من القرن الماضي، وصنفت ضمن المدرسة السلوكية. فكانت أول توجه لفصل علم العلاقات الدولية كحقل مستقل في العلوم الاجتماعية، معتمدة على التفسير العلمي للمارسة الدولية، متمسكة بوجود عدد من المفاهيم المطلقة غير القابلة للقياس ضمن العلاقات الدولية. كما اعتمدت على الملاحظة كأسلوب علمي لإنتاج معرفة علمية منظمة تخلص إلأى إنتاج نظري موحد شامل في العلاقات الدولية، من خلال إنشاء علاقات سببية في الظاهرة الدولية للوصول إلى قوانين عامة.

[26] Maysam Beharvesh, " Constructivism: An Introduction" *Journal of E-international Relations*, (2011), http://www.e-ir.info/2011/02/03/constructivism-an-introduction. تاريخ أخر مشاهدة 13 October 2016

العلوم الطبيعية في دراسة العلوم الاجتماعية، مفضلة التركيز على منهجيات تفسيرية ترتبط السلوكيات الفردية؛ لذلك فهي تجعل من الأفكار والهوية محركاً لسلوك الدول تماماً كما الأفراد. فجوهر الجدل بين التوجه التقليدي والمدرسة البنائية يتعلق بخلاف منهجي في كيفية دراسة العلاقات الدولية.

في بداية ظهورها لم تقدم النظرية البنائية أسساً موضوعية أو حتى فرضيات واضحة تشرح سلوك الدول داخل النظام الدولي. لكن وبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها برزت النظرية البنائية كنظرية موضوعية دخلت أوج الجدل بين نظريات العلاقات الدولية التي سبقتها. بذلك فإن النظرية البنائية في العلاقات الدولية، هي مقاربة نظرية تجعل من البعد الاجتماعي أساساً للسلوك السياسي الدولي؛ والذي يبرز خلال تفاعل مستمر بين الوحدات العالمية على شكل نمط من التصرفات التي تشكل في محصلتها – وعبر الزمن – هوية الفاعل السياسي. غير مهملة في ذلك التأثير المعياري[27] للهياكل المؤسسية داخل الدولة، والتي تتأثر بشكل عكسي بسلوك الدول في مسار تبادلي بين الفاعل الدولي و كياناته الداخلية الأصغر.[28]

"النظام الدولي بناء اجتماعي بالأساس، يسير وفق الطرق التي يفكر بها الأفراد ويتفاعلون بها مع بعضهم ، ومع البناء من ناحية أخرى "[29]

دحضت البنائية بأفكارها مفهوم الدولة القومية، الذي تمسكت به معظم الدول لتبرير القمعية الداخلية لمصالح الأفراد، و إيجاد مسوغات للدولة بشأن استخدام القوة من أجل القيام بالدور القيادي على الصعيد العالمي. فكما عبر هنتنغتون أن مشكلة أمريكا حالياً تتمثل في التعددية الثقافية، و التي قد تقيد حريتها في استخدام العنف أو القمع المشرع تحت مظلة تعبيرها عن أيديولوجيا أو ثقافة واحدة؛ كما نادى مناصري الدولة القومية. بالتالي فإن هذه التعددية تنفي عن الدولة سلطتها الكاملة إذا ما نظرنا بعين النظرية البنائية.

---

[27] ذلك الانعكاس لسلوك الهياكل المؤسسية داخل الدولة، على سلوك الدولة الدولي؛ ليلاقي قبولاً عاماً من الهياكل المكونة لها. بحيث يشكل سلوك تلك الهياكل معياراً معرفياً للثقافة العاملة للدولة https://en.wikipedia.org/wiki/Normative_social_influence#cite_note-SchacterDaniel

[28] مارتن غريفيش و تيري أوكلاهان، *المفاهيم الدولية في العلاقات الدولية* (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، 108. نسخة إلكترونية.

[29] Beharvesh, " Constructivism: An Introduction"

الهوية، المعايير ، الخطاب، والتنشئة الاجتماعية، القيم والأفكار كلها مفاهيم مركزية لدى البنائيين في خطابهم في العلاقات الدولية. و على الصعيد الموضوعي تؤكد هذه النظرية على تأثير الهوية في سلوك ومصالح الفواعل الدولية. فكما يرى غريفيش و أوكلاهان أن الدول تحدد أهدافها وسلوكها السياسي بناء على هويتها الاجتماعية –كما تراها هي– في مواجهة الدول الأخرى. بذلك تتنوع مصالحها وفقاً لتقلبات هويتها الاجتماعية المرتبطة بالأوضاع الاجتماعية الداخلية لها. ممثلين على ذلك بالحرب الباردة، والتي لم تخبو حدتها إلا عندما بات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ينظران إلى بعضهما البعض خارج الإطار العدائي الذي نشأ تبعاً للبنى الاجتماعية المتناقضة لكل منهما.

مما يعني بالضرورة أن المصلحة القومية للولايات المتحدة لا يمكن أن تتحدد بمعزل عن مكونها الاجتماعي المتنوع، بما يتضمنه من اللاتينيين – المكسيكيين على وجه الخصوص. لذلك، فإنه ليس من المنطق أن تتعامل الولايات المتحدة مع النسيج المكسيكي في الداخل على أنه تهديد داخلي، أو حتى دولي. فذلك يتناقض صراحةً مع الهوية الاجتماعية التعددية لها، كما يتعارض مع المصالح العامة التي حددها الأفراد مسبقاً للتعبير عن الدولة؛ الأمر الذي يجعل الدولة في تناقض مستمر بين مصالح أفرادها و ممارساتها الفعلية.

هذا تحديداً ما قد يبرر لجوء الباحثة لاعتماد النظرية الواقعية التقليدية الجديدة التي تربط سلوك الدولة الخارجي بمحدداتها الداخلية، و هنا توكل الدراسة إلى النظرية البنائية مهمة تبيان تلك المحددات. و التي ترى أنها في الأساس، معطيات اجتماعية ثقافية ترتبط بهوية الدولة الأمريكية. من هنا جاء اختيار دمج كلتا النظريتين في تفسير الرابط بين سلوك الولايات المتحدة الخارجي وفقاً للفواعل الداخلية فيها. و حيث تفترض الدراسة أن أحد تلك المحددات هو التنوع العرقي الاجتماعي الذي تفرضه ظاهرة الهجرة؛ فإن سياستها الداخلية– بالتالي سلوكها الخارجي– يفترض تأثير هذا التواجد المكسيكي على التوجهات الأمريكية الدولية.

لذلك فإن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية للقوة مقابل ضعف إمكانيات المكسيك المادية، ليس هو –فقط– ما يرسم ملامح العلاقة بينهما. إنما الهوية الثقافية لكل منهما و وجود تاريخ مشترك متمثل بوجود روابط أسرية تاريخية عميقة بين الأمريكيين و اللاتينيين[30]،

[30] David A. Shirk, US-Mexico Relations in an Age of Uncertainty, *Latin American Studies Association,* https://larrlasa.org/articles/10.25222/larr.326/

الأمر الذي يفسر سبب غزارة التدفق المكسيكي نحو الولايات المتحدة. هذا يعني أن توزيع القوى ليس هو الإطار الذي تنتظم ضمنه العلاقة بين الدولتين، إنما عوامل اجتماعية أخرى تلعب دوراً في هذا السياق.

وتشدد البنائية على أن النظام الدولي يقوم على العلاقات الاجتماعية والقدرات المادية سوياً. فتضبط المقدرات المادية من خلال العلاقات الاجتماعية. والتي تنعكس في سلوك المؤسسات التنظيمية؛ والتي يراها البنائيون كيانات إدراكية ناجمة عن مجموعة أفكار وأعراف اللاعبين الدوليين داخل المنظومة.[31]

تخالف البنائية كل من الليبرالية والواقعية الجديدتين في اعتبار مصالح الدول محددة سلفاً تبنيه الدولة بناء على عدة معطيات مادية وتاريخية تتشكل مع مرور الزمن، إلا أن البنائية تعتبر المصلحة عنصر يحدد بشكل موضوعي متجدد التكوين يختلف باختلاف توقيته والعلاقات الاجتماعية للفاعل في حينه،[32] واتساقاً مع الافتراض المبدئي للنظرية بأن الدول ليست الفاعل الوحيد بالتالي فإن مصلحة الدولة تتحدد ضمن العديد من الجماعات ومراكز القوى في داخلها. والتي تتبلور على هيئة مؤسسات تعكس استيعاب مصالح وهويات الأفراد المكونين للدولة. هنا يبرز دور التنشئة الاجتماعية التي تحدثت عنها البنائية، والتي تتجلى في تشكيل الهويات والمصالح الفردية.

ينظر رواد البنائية إلى العلاقات الدولية على أنها فلك تشكل فيه هويات الدول وسلوكياتها الإطار الضابط لتفاعلاتهم، وتتأثر هذه التفاعلات بالتغيرات المستمرة الحاصلة في البنى المؤسساتية داخل الدول. كما أن أهداف الدول سواء المادية أو غير المادية تتحدد وفقاً للهوية الجمعية المشتركة للدولة وبالطريقة التي تعبر بها الدولة عن نفسها داخل البنية الدولية بأكملها. تقف هذه الرؤية للبنائيين على طرف نقيض من التوجه الواقعي الذي يرى أن القوة هي الإطار الذي تتحرك بداخله تفاعلات النظام الدولي والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بأمن ومصالح الدول المادية غالباً. تنشق المدرسة الليبرالية المؤسساتية عن هذا التطرف بقولها أن الاعتمادية المتبادلة بين الدول هي التي تضبط تفاعلات الدول فيما بينها، مع يقينها بأن مصالح الدول وأمنها هي المحفز وراء هذه التفاعلات.[33] مع ذلك تتفق البنائية مع

---

[31] غرافيش و أوكلاهان، مرجع سابق، 109

[32] خالد المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، 30، عدد2 (2014): 324

[33] Beharvesh, " Constructivism: An Introduction"

الليبرالية على أهمية المؤسسات على الصعيد الدولي في إنشاء القواعد المنظمة أو الضابطة لاللعبة الدولية كالدبلوماسية والقانون الدولي.مشددة على دور الأنظمة في تكوين فهم مشترك لسلوكيات الفواعل؛ لكنها تفترض طريقة عمل هذه الأنظمة أن تكون المؤسسات الأساسية في مكانها بحيث تكون نشاطاتها ممكنة.[34]

"**anarchy is what states make of it** " Alexander Wendt.

من هذا المنطلق،فإن سلوكيات الدول تنحدر من هوياتها ومصالحها، ولا يوجد على الاطلاق توقع محسوم لطبيعة الفوضى في النظام الدولي.[35] فشكل الفوضى الدولية ليس بموضع اهتمام مركزي لدى المدرسة البنائية، إنما فإن الدور الذي تلعبه هوية الدولة وتفاعلاتها في هذه الحالة هو الأهم.

هذا ما تحاول الدراسة فحصه ألا وهو تأثير الهوية التعددية الثقافية للولايات المتحدة– التي تشكل الثقافة المكسيكية جزءاً منها– على موقفها من الهجرة المكسيكية الوافدة.

تعتبر الهوية مفهوماً مركزياً ضمن مفاهيم النظرية البنائية والتي تتشكل –حسب رواد النظرية– ضمن السياقات التاريخية المختلفة التي تمر بها الدولة، لذلك تصبح محدداً أولياً لمصالح الدولة. كما أنها تقف وراء صنع السياسة العالمة للدول وترسم دورها في العلاقات الدولية.وفي هذا السياق، تظهر مركزية مفهوم الهوية لدى البنائيين؛ حيث يفترضون أن الهوية هي التي ترسم للدولة موقعها ودورها ضمن العلاقات الدولية، وستتصرف الدول في هذا بناء على الدور الذي رسمته لنفسها من خلال هويتها المحددة سلفاً، وليست مصالح أو منافع وقتية.[36] لكن لابد هنا من الإشارة إلى مرونة مفهوم الهوية لدى أتباع المدرسة البنائية، فالهوية بالنسبة لهم موضع تغيير وتجديد في العلاقات الدولية تباعاً لسلوكيات الدول وإجراءاتها وفق الظروف الزمنية.[37]

على الرغم من تأكيد أمانيول أدلر على أن تصنيف النظرية البنائية ونظريات ما بعد الحداثة ضمن التوجه النقدي ذاته يعد إجحافاً بحق البنائية، إلا أنه تقاطع مع أتباع مابعد

---

[34] غرافيش و أوكلاهان، مرجع سابق110

[35] Beharvesh, " Constructivism: An Introduction".

[36] المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية،" 326

[37] Beharvesh, " Constructivism: An Introduction".

الحداثة في دور الهوية في توصيف (الآخر) وتوظيفه له من أجل تحديد الهوية من خلال النقيض أو المخالف.

كما في غيرها من المدارس النظرية، انقسم رواد المدرسة البنائية إلى تيارين تنظيريين؛ وذلك تبعاً لطريقة تعاملهم مع علم العلاقات الدولية ومحاور تركيزهم فيها، كذلك تعاملهم مع آلية صنع السياسة الخارجية للدول. وأخيراً تبعاً لمنهجية التحليل المتبعة لدى كل تيار. وفي ضوء هذا، ظهر تيار البنائية التقليدية/ الأمريكية والتي سيطر عليها الطابع الوضعي. فاعتمد أتباعها الأسلوب الاستنباطي في تفسير العلاقات السببية التي تربط الظواهر المختلفة. وكان (الكسندر ويندت Alexander Wendt)، (أمانيول أدلر Immanuel Adler) و (نيكولاس أونوف Nicholas Onuf) أبرز منظري هذا التوجه التقليدي للبنائية. والذي يظهر مدى التقارب بين النظريات الوضعية في العلاقات الدولية ، و النظريات النقدية الانعكاسية. فالاتفاق في منهجية الدراسة سابقة الذكر لم يعني أبداً الاتفاق في جوهر النظرية. فركز التيار التقليدي في موضوعاته على دور الكيانات الاجتماعية والهوية في تشكيل العلاقات الدولية وتحديد مخرجات السياسة الخارجية للدول. فطبيعة وشكل "الأنا" للدولة تتحدد من خلال وجود وشكل "الاخر" داخل البنية الدولية نفسها. مسترسلين في علم النفس الاجتماعي، فإن البنائيين يرون أن تبلور هوية الدولة ناجم عن التفاعلات الاجتماعية المكونة لتلك الدولة، فهي بالمحصلة انعكاس لمجموعة هويات ومصالح جزئية للمجموعات الاجتماعية الأصغر.[38]

يحسب للبنائية أنها تدرس طبيعة العلاقات البينية بين الفواعل في النظام الدولي من ناحية والبناء من ناحية أخرى. فهي تحاول خلق رابط بين مكونات النظام الدولي الفاعل، البناء، والتفاعل بينهما. بالتالي تدرس العلاقات الدولية على أنها علاقات اجتماعية بالأساس. يخدمها في ذلك بروز دور والهوية والأفكار والقيم في التأثير على مجريات الأحداث الدولية خلال الحرب الباردة، وما تبعها من حروب أهلية ذات طابع وخلفيات اجتماعية قيمية. وبهذا كانت النظرية البنائية أكبر إسهام معرفي يرسم صورة واضحة للعلاقة بين الفاعل والبناء وفق أسس نظرية.

---

[38] Alexander Wendt, "Constructing International Politics," *International Security*, Vol. 20, No. 1. (Summer, 1995), http://links.jstor.org/sici?sici=0162-2889%28199522%2920%3A1%3C71%3ACIP%3E2.0.CO%3B2-I

يوصف أدلر البنائية على أنها "الأرض المتوسطة" التي تلتقي فيها النظريات ذات التوجه العقلاني، مع نقيضاتها من المدرسة الحداثية ذات المنهج التفسيري النسبي، فالبنائية تتعامل مع العالم على أنه نتاج و مكون بشري/ إنساني خالص، وتعتمد في تفسير التفاعلات داخل هذا النتاج البشري على أسس معيارية معرفية ذات أساس علمي. بهذا تجمع بين كل من التوجه الحداثي الناقد والتقليدي المحافظ في تفسير العلاقات الدولية.

1-9-2 النظرية الواقعية التقليدية الجديدة (Neo-Classical Realism)

ظهرت النظرية الواقعية التقليدية الجديدة ضمن توجه نظري عرف بنظريات السياسة الخارجية، و التي تهدف لدراسة سلوك الدولة الخارجي وفق متغيرات السياسة المستقلة، و ليس تبعاً لتفاعلات النظام الدولي[39]. يخدم هذا التوجه النظري فرضية الدراسة التي ترمي إلى التشكيك في دوافع سلوك الولايات المتحدة الخارجي، متكهنة بأنه لا ينبثق –فقط– من مبدأ السيادة المطلقة أو السلطة العامة للدولة ضمن نظامها الدولي باعتبارها الأقوى اقتصادياً و مادياً. إنما تنبع سلوكياتها الخارجية نتيجة متغيرات تتعلق بالدرجة الأولى – حسب الفرضية– بالعامل الاجتماعي المتنوع المكون للدولة، بما يشمله ذلك من من مخرجات ظاهرة الهجرة و آثارها على سياسات الدولة داخلياً.

عوداً على بدء، أرادت النظرية أن تقدم تفسيراً موضوعياً حول أهداف الدول على الصعيد الخارجي، و كيف و متى أرادات تحقيق تلك الأهداف. فحسب كينيث والتز فإن السياسة الخارجية تنجم عن عوامل داخلية بالأساس و قد يكون بعضها خارجياً. لهذا فإن الواقعية التقليدية الجديدة ترفض فرضية منظري الواقعية التقليدية حول الأمن القومي، بأنه يشكل الهدف الأوحد للدول. بل تعتبر أن الشغل الشاغل للدولة هو محاولة التأثير في النظام الدولي و تغيير سلوكه باتجاه يحقق لها مصالحها و أهدافها أياً كانت. هذا ما يفسر تنوع سلوكيات الدول الأقوى نحو دول النظام الأخرى[40].

تميزت الواقعية الكلاسيكية الجديدة عن سابقتيها بتحديد متغيرات أكثر دقة تؤثر في سلوك الدولة الخارجي، فهي تعتبر أن موارد الدولة كمتغير مادي، و عملية الإدراك أو المعرفة من قبل الدولة بالنظام الدولي وقوتها النسبية ضمنه كمتغير إدراكي، بالإضافة إلى متغيرات تتعلق بالبنية الداخلية للدولة نفسها و أسماها البعض متغيرات التدخل. كلها

[39] Rose, Neoclassical realism, 147

[40] Randall L. Schweller, "Unanswered Threats: Political Constrains on the Balance of Power," *International Security*, Vol.29; No.2, (MIT Press, 2004): 8.

مجتمعة تسهم في ضبط سلوك الدولة الخارجي و الذي قد لا يكون دقيقاً بالمطلق نتيجة تميز البيئة الدولية بعدم اليقين و صعوبة تحديد توجهات الدول الأخرى فيها[41].

بهذا، شكلت الواقعية التقليدية الجديدة مدخلاً تفسيرياً للموقف الأمريكي من الهجرة و التي تعتبرها مؤسسة صنع القرار تهديداً لبقائها كدولة قومية، و ذلك نتيجة للتنوع العرقي و الأيديولوجي الذي توجده الجماعات المهاجرة. أما عن الحالة المكسيكية بوجه الخصوص، فإن الكابوس اللاتيني[42] الذي يهدد الأنغلوساكسونية الأمريكية هو ذلك العامل الذي يزعزع الطابع الأممي للدولة– هذا كم يطرح صانع القرار الأمريكي و المحافظون منهم على وجه الخصوص. فتوزيع أدوات القوة التي تمتلكها الولايات المتحدة بكافة أشكالها المادية و غير المادية تتم وفق ذاتية صانع القرار الأمريكي و ما تمليه عليه معطيات و تحديات المتغير التدخلي.

تحولت دوافع تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية من تحديات أمنها الخارجي، إلى أن أصحبت استجابة لضغوط سياستها الداخلية و انسجاماً مع تحقيق طموحها القومي. فبعد انتهاء المنافس السوفيتي لها على قيادة العالم، انكفئت الولايات المتحدة إلى الدفاع عن موقعها القيادي حضارياً و سياسياً[43]. و انسجاماً مع هذه الحقيقة، تعتمد الدراسة على النظرية الواقعية النيوكلاسيكية من أجل فهم تأثير و انعكاس تلك الضغوط الداخلية على صناعة القرار الأمريكي. و على اعتبار مسألة الهجرة إحدى تلك التحديات فإنه لابد من فهم السياق العام لنشأة قوانين الهجرة، التي تكونت –وفق فرضية الدراسة– بناء على الهوية و القيم الفكرية الداخلية للمجتمع الأمريكي. و هنا يبرز دور النظرية البنائية آنفة الذكر في تفسير آثر الهوية و القيم على بناء الساسية الداخلية و تشكيل الطموح القومي الأمريكي، و اللتان تشكلان بالمحصلة الدافع وراء قرارات السياسة الخارجية.

---

[41] ميثاق مناحر دشر، "النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة ((قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر"، *مجلة جامعة آل البيت*، ع. 20 (2016): 424-426.

[42] أحمد مختار الجمال،ترجمة، السيد أمين شلبي، تقديم، صاموئيل هنتنغتون "من نحن؟ المناظرة الكبرى حول أمريكا"، *المركز القومي للترجمة*، القاهرة، 2009: 291.

[43] أحمد نوري النعيمي، " البنيوية العصرية في العلاقات الدولية،" *مجلة العلوم السياسية*، ع.46، 2013: 18 https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76507

2 تــوطئـــة: حول الهجرة المكسيكيـة

نتيجة لتدفقات الهجرة اللاتينية، والهجرات القادمة من المكسيك– على وجه التحديد– كادت تتحول الولايات المتحدة الأمريكية بحلول نهاية القرن العشرين، إلى مجتمع إنجليزي/ لاتيني إسباني ثنائي الثقافة. لدرجة جعلت الخبير السياسي الأمريكي صامويل هنتجتون يسمي هذه الهجرات بإعادة الغزو السكاني. و ذلك لأن الهجرة المكسيكية تعتبر فريدة بالنسبة للتاريخ الأمريكي[44]. خصوصاً و أن حركة الهجرة تلك لم تكن سلوكاً فردياً اجتماعياً خالصاً، ناتجاً عن رغبة عادية لدى الأفراد بتحسين شؤون حياتهم منتقلين عبر الحدود؛ ليستقر بهم الحال في ظروف اقتصادية أو اجتماعية أفضل. فوجود 35,709,528[45] مكسيكي – بين نظامي وغير نظامي– يستقرون على أرض ليست مكسيكية ليس بالأمر العادي. كما أن استمرارية تدفق الهجرة على مدى أربعة عقود دون انقطاع، يعكس ظاهرة خاصة لا تشابه كل حالات الهجرة.

كما يرى هنتجتون أن ذلك التفرد بالنسبة للمكسيك يعود لستة عوامل تتمثل في : الجوار، أعداد المكسيكيين الوافدين للولايات المتحدة، التدفق غير النظامي، التركز الإقليمي، كذلك الاستمرارية ففي آخر الإحصائيات، وصل العدد الإجمالي للمهاجرين المكسيكيين – غير النظاميين– في الولايات المتحدة حتى عام2018 م إلى 5,944,000 مهاجرٍ[46] من أصل 11,573,680[47] مهاجر مكسيكي الجنسية. و من أصل 11,300,000[48] مهاجر غير شرعي من كافة الجنسيات.

---

[44] الجمال، من نحن؟، 291

[45] "American Fact Finder." United States Census Bureau. 2017. https://factfinder.census.gov/faces/tableservices/jsf/pages/productview.xhtml?pid=ACS_15_5YR_DP05&src=pt (accessed January 10, 2019).

[46] "Data Hub." Migration Policy Institute. 2014. http://www.migrationpolicy.org/data/unauthorized-immigrant-population/state/US (accessed January 10, 2019).

[47] https://www.migrationpolicy.org/data/state-profiles/state/demographics/US

[48] Jeanne Batalova. "Migration Policy Institute." Migration Policy, (accessed January 10, 2019) https://www.migrationpolicy.org/data/unauthorized-immigrant-population/state/US , (accessed January 10, 2019).

من اللافت للنظر أن تعامل الولايات المتحدة مع الهجرات المتدفقة من الحدود الجنوبية بصيغة واحدة، علماً بأن كافة الإحصاءات تثبت أن الكثيرين من هؤولاء المهاجرين عبر الحدود المكسيكية ليسوا من المكسيكيين، بل من دول أمريكا اللاتينية الأخرى.

يستعرض هذا الفصل من البحث التدرج التاريخي في مراحل هجرة المكسيكيين نحو الولايات المتحدة الأمريكية؛ سعياً لاستيضاح الخلفية التاريخية لأكثر قضايا الهجرة العالمية تعقيداً و استمرارية. و ذلك ضمن ثلاث موجات من الهجرة دخلت الولايات المتحدة عبر مراحل زمنية متفاوتة الطول، عنونت كل منها تحت عنوان فرعي. تجدر الإشارة هنا أن تصنيفها لثلاث موجات اعتمد على ارتباط مجموعات الهجرة المكسيكية الوافدة في كل موجة بخصائص مشتركة تعطيها طابعاً عاماً. ثانياً جاء هذا التقيسم بالاستناد إلى موجات الهجرة المكسيكية، و لا يرتبط بتصنيفات بعض الدارسين لموجات الهجرة الوافدة للولايات المتحدة منذ نشأتها و التي قسمت لأربعة موجات، و لا يتعارض كلا التصنيفين بتاتاً، لكن لوجود ظروف موضوعية مشتركة تجمع مراحل معينة من موجات الهجرة اعتمدت الباحثة هذا التقسيم. تالياً، يتناول هذا القسم تحت عنوان فرعي مستقل السياسات الرسمية للدولة المكسيكية في إدراتها و موقفها من قضية الهجرة المكسيكية نحو الولايات المتحدة. و أخيراً يتضمن الفصل معالجة سريعة لانعكاسات اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA على موجات انتقال الأفراد من إحدى الدول الأعضاء في الاتفاقية كالمكسيك، متجهين نحو الولايات المتحدة الأمريكية، مع تسليط الضوء على انعكاسات كل منهما على الأخر من ناحية، و على دبلوماسية الدولتين من ناحية أخرى.

رسم بياني 2—أ : أعداد المهاجرين المكسيكيين ضمن مجتمع المهاجرين الكلي في الولايات المتحدة[49]

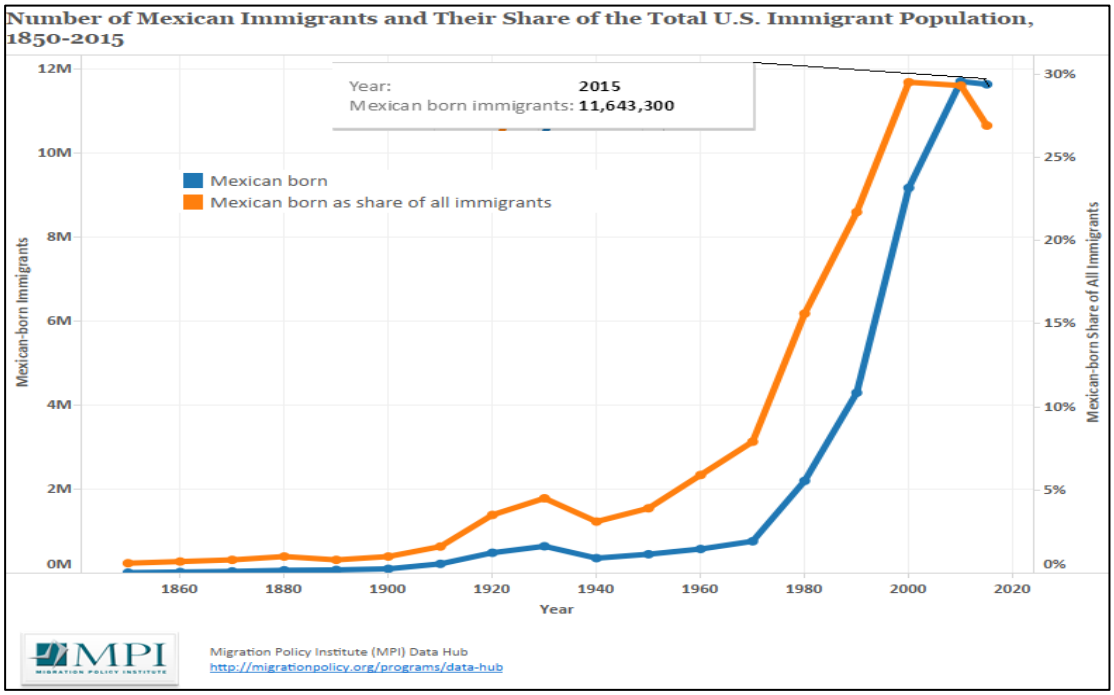

كثيرون من سكان الولايات المتحدة الذين يعرفون أنفسهم على أنهم أمريكيون– مكسيكيون، أو بأسماء أخرى و ضمن مجموعات أشمل (الشيكانو، أو الأمريكين– اللاتينيين). منهم من وصل الولايات المتحدة خلال العقود القريبة كمهاجر بطريقة نظامية و أوراق رسمية، أو دخلها متسللاً عبر طرق غير نظامية. و منهم من كانت الولايات المتحدة مستقره منذ زمن بعيد ، حيث استقر هؤلاء ضمن ولايات كانت تتبع جمهورية المكسيك قديماً كولايات –تكساس و أريزونا حالياً– قبل أن تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية. فلقد كان التواجد المكسيكي في القارة الشمالية الأمريكية سابقاً على تأسيس الولايات المتحدة و ذلك منذ احتلال الأسبان للقارة الأمريكية حيث تواجد جزء من المكسيكيين في القسم الشمالي للقارة، مؤسسين مدينة سانتافي في مكسيكو سيتي عام 1610م هذا تحت الحكم الإسباني.[50]

بذلك حجز المهاجرون المكسيكيون و أحفادهم المكسيكيون– الأمريكيون من بعدهم، مكاناً بارزاً في تاريخ أميركا، مذللين كل العقبات في سبيل خلق مساحتهم الخاصة ضمن

[49] Data Hub, https://www.migrationpolicy.org

50 Emily Skop, Brain Gratton, and Myron P. Guttman. "La Frontera and Beyond: Geography and Demography in Mexican American History." The Professional Geographer, 2006: 78-98.

نسيج الولايات المتحدة. لم يكن ذلك نتيجة –فقط– لثقلهم الديمغرافي فيها، إنما لأن وجودهم على الأرض الأمريكية كان سابقاً على وجود الأمريكيين–الأوروبين، و الذين يشكلون الآن المجتمع الأمريكي الأصلي نتيجة تفضيلهم على غيرهم من جماعات الهجرة الوافدة في الماضي. و لا أدل على ذلك من نوعية الثقافة و أسلوب الحياة، كذلك أسماء المدن والشوارع السائدة في الجزء الجنوبي الغربي من الولايات المتحدة الأمريكية و التي هي انعاكس جلي للثقافة المكسيكية و اللاتينية عموماً.[51]

لم يكن هذا حال كل سكان الولايات المكسيكية القديمة، فقد آثر عددٌ –ليس بقليل– منهم أن ينتقل بهجرة معاكسة نحو حدود بلده الأم –المكسيك– التي أنتجتها المقايضات بينها وبين الولايات المتحدة بعد حرب طاحنة، قامت الولايات المتحدة على إثرها بضم عدد من ولايات كانت تخضع للحكم المكسيكي وذلك عام 1845م. و بشراء الولايات المتحدة لعدد من أراضي المكسيك مقابل 15 مليون دولار أصبح سكان تلك الولايات من المكسيكيين، مواطنين أمريكين بحكم الدستور الأمريكي. لكن هؤلاء المكسيكيون لم يدم رفاههم كمواطنين طويلاً، فقد وجدوا أنفسهم بحلول نهاية القرن التاسع عشر، قد صودرت أراضيهم و أصبحوا ضمن المنطقة الحدودية بين شمال القارة وجنوبها، معرضين للخطر في أية لحظة.[52]

2-1 موجة الهجرة الأولى: إقامة مؤقتة

في هذه المرحلة لم تكن هناك كثير من التوجهات نحو الولايات المتحدة من قبل المكسيكيين، خصوصاً أن المكسيك كانت تعيش مرحلة مزدهرة في تاريخها خلال فترة حكم الرئيس بروفيريو دياز(1876–1910م). بالتالي، مع انتعاش الاقتصاد المكسيكي و وجود فرص عمل إضافية كذلك دخول المكسيك مرحلة تصنيع بدائية بالإضافة لخط السكة الحديد، هذا كله جعل من فكرة الهجرة بالنسبة للمكسيكين فكرة مستبعدة في ذلك الوقت، تحديداً في الفترة التي عاشت فيها المكسيك مرحلة من الاستقرار السياسي أيضاً.[53] لكن ذلك كله تحول إلى النقيض مع بداية القرن العشرين، فبدأ تدفق العمالة المكسيكية نحو الأعمال الزراعية والتعدين في الدولة الناشئة المجاورة. و مع دخول المكسيك مرحلة حرجة بين عامي

[51] Victor Zuniga, and Ruben Hernandez-Leon. New Destinations: Mexican Immigration in the United States. (New York: Russell Sage Foundation, 2005), 2.
[52] "Mexican Immigration." Library of Congress. n.d. http://www.loc.gov/teachers/classroommaterials/presentationsandactivities/presentations/immigration/mexican.html , (accessed November 2, 2016).
[53] (Zuniga and Hernandez-Leon 2005),6.

1910–1920م بسبب أحداث الثورة المكسيكية، ازدادت وتيرة الهجرة نحو أمريكا؛ نتيجة للعنف و التمييز الطبقي الذي تأجج خلال الثورة على يد الطبقة البرجوازية، خصوصاً وأن الثورة قامت على خلفيات سياسية تتهم الرئيس ومعاونيه بالفساد والتزوير. كذلك أصبحت جموع المهاجرين التي تجاوزت أعدادهم 100,000 مهاجر سنوياً تختلط بأعداد من اللاجئين والمبعدين السياسيين.[54] فلم تكن الولايات المتحدة ،منذ نشأتها، بعيدةً عن انعكاسات مايجري في الداخل المكسيكي. كما أن دخولها ضمن أحداث الثورة في المكسيك وتحيزها لطرف على حساب الأخر في سبيل حماية مصالحها الاستثمارية، جعل منها الخيار الأول بالنسبة للشعب المكسيكي، خصوصاً ممن كانت لهم روابط عائلية بعائلات بقيت مقيمة على الأرض المكسيكية القديمة بعد ضمها للولايات المتحدة.

شكل المهاجرون المكسيكيون قضية معقدة بالنسبة للساسة الأمريكيين على صعيد صناعة القرار، و كذلك بالنسبة للرأي العام. فتأرجحت تلك المواقف بين الترحيب بهم و تسهيل السبل، مثل الاستثناء الذي قدمته السلطات التشريعية عام 1924م للمهاجرين المكسيك من نظام الكوتا، مما جعل حصة المكسيك من المهاجرين غير مقيدة بأعداد محددة، هذا القرار الذي دفع باتجاهه جماعات الضغط الزراعية مبدين مبررات للحكومة الأمريكية تثبت أن وجود العمالة المكسيكية الزهيدة الأجور، والقليلة المطالب هي التي تسهم بالجزء الأكبر في ازدهار القطاع الزراعي في الولايات المتحدة، خصوصاً و أن هذه الجماعات كانت تحمل اعتقاداً جازماً بأن هجرة مؤقتة للعمالة المكسيكية نحو بلادهم ستتوقف بانتهاء حاجتهم لليد العاملة الزراعية، فهي لا تشكل أي خطر على المجتمع الأمريكي.[55] و بالاتجاه المقابل كانت المواقف حازمة متشددة في التعامل معهم بزيادة أعداد خفر الحدود الجنوبية، وبناء سور عازل على امتداد تلك الحدود محصن بأسلاك شائكة، و التعامل مع طلبات الهجرة لكثيرين وفق إجراءات صارمة، هذا في حال عدم رفضها. و لكن

[54] Young, Julia, interview by Jason Steinhauer. The History of Mexican Immigration to the U.S in the Early 20th Century Library of Congress, (March 11, 2015). https://blogs.loc.gov/kluge/2015/03/the-history-of-mexican-immigration-to-the-u-s-in-the-early-20th-century/, (accessed 2 November 2016)

[55] Young 2015

على أية حال فقد تمكن المكسيكيون من إفراغ مكانة خاصة لأنفسهم ضمن مجتمعات الولايات المتحدة الأمريكية، متمتعين بمعالم و تراث ثقافي خاص يعبر عنهم.[56]

بحلول القرن العشرين، و بعد أن تمكنت معالم الاختلاف الثقافي بين طرفي القارة الأمريكية. بدأت ترتسم الحدود البرية الفاصلة بين المكسيك و الولايات المتحدة، حتى أصبحت عملية الانتقال من الأولى عبوراً نحو الولايات المتحدة مخاطرة مكلفة. فمن بين كثيرين ممن يحالفهم الحظ بالعبور كان يقتل أو ينهب آخرون من الذين يقعون فريسة قطاع الطرق و اللصوص. كما أن العبور للداخل لم يكن نهاية تلك المخاطرة؛ فما ينتظر المهاجر المكسيكي في الداخل قد يكون أكثر إجحافاً مما قد يواجهه من صعوبات في الترحال عبر الحدود. فالأوضاع الاقتصادية غير المستقرة، و الطقس البارد، و تهديدات المواطنين الأمريكيين لهؤلاء المهاجرين في ظل غياب عدالة قانونية، كل ذلك كان يجعل من رحلة المهاجر المكسيكي رحلة نحو الموت أكثر من كونها أملاً في حياة اقتصادية و اجتماعية أكثر أمناً.[57]

يعود وجود مايقارب 11,000,000 مكسيكي في الولايات المتحدة إلى آلاف الجماعات من المهاجرين، التي دخلت الحدود الأمريكية خلال أربعة عقود، قسمها الدارسون إلى ثلاثة موجات تحمل كل منها سماتٍ مرحلية تختلف عن الأخرى. ففي مطلع التسعينيات مابين عامي 1900–1930م –و رغم من تضاعف أعداد المهاجرين المكسيكيين نتيجة الثورة المكسيكية، و التطور الجامح في الاقتصاد الأمريكي حينها حتى وصلت أعدادهم إلى نحو 600,000 مهاجر خلال العشرين عاماً الأولى من القرن العشرين– إلا أن المعلم الأبرز لهذه المرحلة هو عودة كثير من هؤولاء المهاجرين في غضون عشر سنوات، فلم تكن الهجرة في ذلك الوقت طويلة الأمد، أو انتقالاً جذرياً للأفراد. إنما كانت بغرض جمع مزيد من الأموال لتحسين الظروف المعيشية عند العودة للمكسيك أو لأسباب أخرى ترتبط بتحسن الأوضاع الاقتصادية في الدولة.[58] بالتالي لم يكن الاستقرار و إنشاء مجتمع مكسيكي مستقل داخل المنظومة الأمريكية هو الهدف من تلك الهجرات، بل اقتصرت أهداف هذه الموجة للهجرة على تحصيل مبلغ مالي جيد، يعيل الفرد في تحسين أوضاعه في وطنه الأم. اعتبرت هذه الموجة الأولى للمهاجرين المكسيكين نحو الولايات المتحدة، و كانت عبر

[56] Mexican Immigration n.d,1.
[57] Mexican Immigration n.d, 3.
[58] Mexican Immigration n.d, 4.

حدود قصيرة نسبياً وغير محصنة، فكانت الأبواب مشرعة أمام هذه الأعداد من المهاجرين ذهاباً و إياباً دون الحاجة للمرور بإجراءات معقدة، أو تحمل عناء رحلة طويلة عبر الحدود البرية. كما أن أعداد المهاجرين غير النظاميين منهم لم تكن معلومة بدقة لسهولة العبور خلال الحدود.[59]

كانت أهم تبعات حرب كرستيرو[60] 1926–1929م بين أنصار الكنيسة الكاثوليكية والحكومة الفدرالية المكسيكية، أنها أدت إلى موجات جديدة من المهاجرين أو حتى اللاجئين من العنف والتمييز الاقتصادي الذي قامت به حكومة أليس كاليس، كذلك ضمت الجماعات الوافدة مبعدين سياسين. و عكست تلك المرحلة أن المجتمعات المهاجرة المكسيكية لم تكن أبداً قد انفصلت عن ارتباطها ببيئتها الأصلية كما عملت على تسييس الوجود المكسيكي في الولايات المتحدة لالتفاف أعداد كبيرة منهم حول الكنيسة الكاثوليكية وبدء الاحتجاجات ضد الحكومة داخل مجتمعاتهم في الولايات المتحدة.[61]

2-1-1 برنامج البراسيرو Bracero: فرصة أم استغلال

1930م، عام الكساد العظيم الذي أحال حياة المهاجرين في الولايات المتحدة إلى الهلاك. و رغم انعكاساته السلبية الفادحة على الاقتصاد، و الظروف المعيشية للمواطن الأمريكي، إلا أن تبعاته على حياة المهاجر المكسيكي كانت أعظم و أشد. فبعد الجوع، و فقدان الوظائف الهزيلة التي عمل بها المزارعون و عمال البناء المكسيكيون، أصبح الترحيل هاجساً يومياً يؤرق كثيرين بعد أن قررت الحكومة الأمريكية ترحيل عدد كبير منهم بشكل طوعي أو إجباري، كجزء من خطة إنعاش الاقتصاد الأمريكي و توفير فرص عمل إضافية للمواطنين بدلاً من المهاجرين المكسيكين. اتخذت إدارة أمن المزارع أو ما يعرف ب Farm Security Administration بعض الإجراءات الوقائية التي حدت من تهجير عدد كبير من المزارعين المكسيكين، حيث كانت القوى العاملة المكسيكية بالنسبة لها أفضل من أي

---

[59] Ibid

[60] Cristero

ثورة شعبية دينية عمت ولايات المكسيك الغربية احتجاجاً على السياسات الحكومية بتحجيم دور الكنيسة الكاثوليكية ورجالها، كذلك

حظر كافة الأنشطة و الاحتفالات الدينية العامة. كان رجال الدين هم المحرك الأساسي لتلك الثورة مستخدمين قوة عرفت باسم كريستيرو. حيث سعى الرئيس إلياس كاليس إلى قمع رجال الدين و الحد من سلطة الكنيسة. و بعد احتدام الحرب تدخلت الولايات المتحدة للوساطة فقدم كلا الطرفين بعض التنازلات وانتهت الحرب عام 1929م.

[61] Jason Steinhauer, The History of Mexican Immigration to the U.S. in the Early 20th Century, *Library of congress,* (March 2015), https://blogs.loc.gov/kluge/2015/03/the-history-of-mexican-immigration-to-the-u-s-in-the-early-20th-century/

عمالة أخرى و أقل تكلفة، و للحفاظ عليها قامت بإنشاء مخيمات عمل للمهاجرين وفرت فيها المسكن والمأكل و العلاج لعوائل المزارعين، و الذين انضم لهم بعد ذلك عدد أكبر من عمال السكة الحديد التي بدأت الولايات المتحدة بإنشاءها أواخر الثلاثينيات.[62]

لكن هذه الحاجة الماسة للعمال من المكسيكيين، لم تغفر لهم. فكانت أولى التجارب العرقية التميزية السيئة الذكر لديهم هي إجراءات الرئيس الأمريكي هوفر فيما أسماه (Mexican Repatriation). حيث أقر ترحيل ما يقرب من سدس المكسيكيين و المكسيكيين الأمريكيين المتواجدين على أرضه بطريقة مهينة، فلم يسلم من هذه العملية أي شخص انتهى اسمه بلقب مكسيكي حتى وإن كان مواطناً أمريكياً يحمل الجنسية بالولادة، أو يحمل إقامة دائمة[63].

هذا الضغط من قبل إدارة المزارع لفت أنظار الحكومة الأمريكية بشكل أكبر، إلى قيمة العمالة المكسيكية و دورها. مما دفعها نحو إبرام اتفاقية ودية خلال أعوام الحرب العالمية الثانية– مع الحكومة المكسيكية. طالبةً تزويدها بأعداد من الفلاحين للاهتمام بالأراضي الزراعية؛ خلال فترة انشغال العمالة الأمريكية بالتجنيد في صفوف الجيش الأمريكي. فمنذ عام 1942 حتى عام 1964م زودت المكسيك الولايات المتحدة بما يقارب الأربعة مليون عامل. بهذا ترسخ التبادل الشرعي بين الدولتين و الذي توسع ليصبح برنامج عمالة للعمال المكسيكيين سمي ب البراسيرو[64] ، فارتبط في أذهان المكسيكيين أن التوجه إلى شمال القارة، يعني فرصاً للعمل. و بعد تراكم هذه الأعداد من المكسيكيين الذين كونوا

[62] Cornelius, Wayne A. "Death at the border: Unintended consequences of U.S. immigration control policy." Population and Development Review, 7, December 2001: 661-685.

[63] Diane Bernard, " The time a president deported 1 million Mexican Americans for supposedly stealing U.S. jobs", *The Washington post,* (13 August 2018), https://www.washingtonpost.com/news/retropolis/wp/2018/08/13/the-time-a-president-deported-1-million-mexican-americans-for-stealing-u-s-jobs/?noredirect=on&utm_term=.abcf59433f98

[64] كلمة لاتينية الأصل، تحمل دلالة العمالة اليدوية. أطلقت فيما بعد على سلسلة الاتفاقيات الدبلوماسية الثنائية التي أبرمت بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الحرب العالمية الثانية؛ و ذلك لاستجلاب أعداد من الفلاحين المكسيكيين للعمل في الأراضي الزراعية الأمريكية.

عوائلهم هناك، لم يعد بإمكان الولايات المتحدة أن توقف التدفق المهول لأعداد المهاجرين القادمين من المكسيك بحثاً عن فرص العمل.[65]

استنزفت الحرب العالمية الثانية كافة الطاقات العاملة من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تم تشغيل كافة فئات المجتمع في الصناعات و خطوط الانتاج؛ لذلك لجأت الولايات المتحدة للمكسيك تعويضاً للنقص الحاد الذي أصاب القطاع الزراعي نتيجة انتقال معظم الفلاحين نحو الصناعات سعياً للحصول على رواتب مجزية. إلتقت هذه الرغبة لدى الولايات المتحدة تماماً مع حاجات المكسيك كدولة فقيرة، التي رأت في هذا الطلب الرسمي من الولايات المتحدة فرصة لتحسين اقتصادها الداخلي.

أصدرت الولايات المتحدة قرارها الإداري عام 1942م، و الذي تحول عام 1951م إلى قانون عام. لكنها لم تدرك حينها أن قرارها باستقدام عمالة مؤقتة لن يتجمد بنهاية الحرب العالمية الثانية فأخذت العمالة بالتزايد و التوجه نحو قطاعات عمل أخرى غير الزراعية كان أهمها بناء خط السكة الحديدية. لم يكن هذا التوافد من قبل المكسيكيين قرارهم الشخصي، بل أن الحكومة المكسيكية– ومنذ البداية– أدركت أن سعي الولايات المتحدة لتوفير عمالة زهيدة الأجور كان وراء تلك الاتفاقية. كما أن الحكومة المكسيكية لم ترد لعمالها المتواجدين على الأرض الأمريكية نفس المصير الذي لقيته الجماعات السابقة منهم عام الكساد 1930، من ترحيل إجباري. الأمر الذي هدد الاقتصاد المكسيكي بالركود.

صورة 2-أ : الأولى لنقطة تجميع حدودية للعمال و الثانية بطاقة عمل البراسيرو[66]

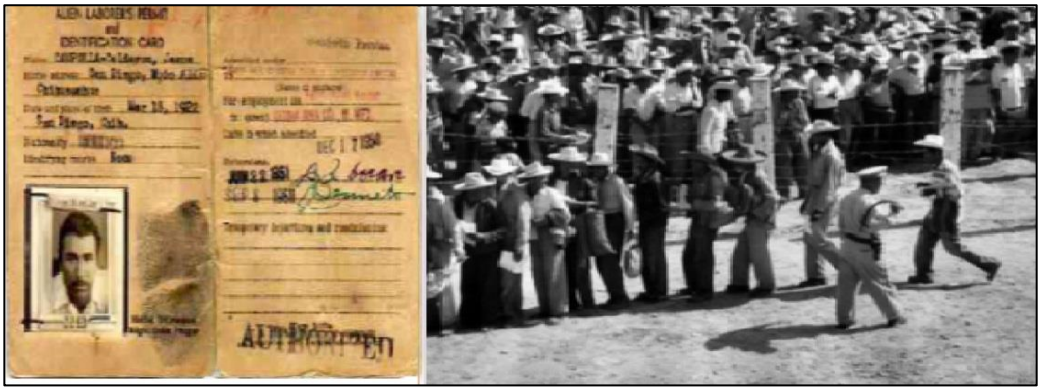

[65] Francisco Alba. "Mexico: The New Migration Narrative." Migration Policy Institute (Migration Policy Institute) ،April 2013. http://www.migrationpolicy.org/article/mexico-new-migration-narrative (accessed 14 October 2016)

[66] The Bracero Program 1942-1964 n.d.

وجد المكسيكيون في برنامج العمالة الذي قدم لهم أملاً جديداً لإعالة أسرهم الكبيرة، حيث كانت معدلات الإنجاب مرتفعة جداً تلك الفترة فقد قدرت بما يقارب سبعة أطفال/ للمرأة الواحدة، خلق هذا الوضع حاجة ملحة لدى المكسيكين للبحث عن مصادر رزق أفضل، كما أن الوضع الاقتصادي الذي عانته المكسيك بعد ثورتها لا زال يلقي بظلاله على الاقتصاد الوطني العام. فهذا أيضاً شجع الحكومة المكسيكية للقبول بعرض الولايات المتحدة حول البرنامج. و رغم ظروف العمل الصعبة و غير الصحية، و تعرض الكثير من العمال المكسيكيين للتمييز المجحف، و إجبارهم على القيام بأعمال ليست ضمن مهامهم– هذا كله بخلاف ما أقرته الاتفاقية– إلا أن العمال المكسيكيين استمروا في دخول الحدود بشكل شرعي أو غير شرعي عبوراً من نهر ريو غراندي. و على الجانب الآخر كانت الولايات المتحدة هي المستفيدة من برنامج كهذا سمح لها بتوفير عدد كبير من العمالة غير المكلفة، كما أن أجورهم لم تكن تتحدد وفقاً للسياسة السوقية بالعرض و الطلب. إنما تم تحديدها مسبقاً ضمن بنود الاتفاقية.[67] الأمر الذي شكل إجحافاً قاسياً بحقوق العمال المكسيكيين الذين لا يدخرون جهداً في إنجاز مهامهم، كما كان أحد أشكال الاستنزاف الذي مارسه أرباب العمل الأمريكيون تجاههم. مع العلم أن هذا السلوك لم يكن غريباً عليهم، تاريخياً و قبل طلب العمالة المكسيكية، شكلت القوى العاملة الصينية و من بعدها اليابانية النوى الأساسية للأعمال اليدوية و الزراعية. إلا أن دول هؤلاء العمال لم تكن تقبل بأن يتم استغلال رعاياها من العمال بهذا الشكل، فتقدمت بعقد اتفاقيات عدة مع الولايات المتحدة أهمها اتفاقية(جينتل من Gentlemen) عام 1908م بين الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، التي كان من شأنها تحسين ظروف العمل لليابانيين. لكن مع دخول الحروب العالمية الأولى و الثانية وتأزم العلاقات بين دول المحور و الحلفاء كانت اليابان و الولايات المتحدة في خضم تلك الأزمات التي انعكست تالياً على مصير العمالة اليابانية في أمريكا.

خفتت حركة الهجرة المكسيكية بعد انتهاء برنامج البراسيرو، نتيجة لعدة عوامل متداخلة كان على رأسها أن رأت الولايات المتحدة أن هذا البرنامج يشكل عبئاً اقتصادياً مكلفاً على كاهل الدولة في حالة السلم، كذلك لم يكن هناك شواغر للأمريكيين العائدين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، و الذين تم استدعائهم لمهن ذات علاقة بالحرب. تبعاً لذلك قامت الولايات المتحدة بتكثيف القوى العسكرية الحدودية لها، حيث اعتادت على استخدام

[67]The Bracero Program 1942-1964 n.d.

خفر السواحل أولى و أسهل الطرق لمواجهة الهجرة عبر الحدود –رغم عدم جدواها– إلا أنها تزايدت أعدادها بشكل تصاعدي استجابة للأزمات الداخلية و قضايا الأمن القومي. انعكس هذا السلوك الاحترازي للولايات المتحدة على سلوك المهاجرين المكسيكين بأن جعل إقامتهم على الأرض الأمريكية دائمة و أكثر استقراراً– بالمعنى السلبي– إذ حد من سهولة حركتهم من و إلى أراضيها فأصبح العمال المكسيكيون المتواجدون هناك مدركين لخطر عودتهم للمكسيك لأنهم يعلمون أن هذه الإجراءات ستجعل رحلتهم التالية أكثر موتاً و أقل فرصة. بالتالي، فضلوا البقاء بشكل دائم و تكوين مجتمعاتهم الخاصة على أن ينتقلوا ذهاباً و إياباً من و إلى دولتهم الأم. و حسب الإحصائيات، فقد تزايدت أعداد المكسيكين المقيمين بشكل دائم في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مضطرد حتى وصلت خلال القرن التاسع عشر 250ألف مهاجر مقيم، و أكثر من 300ألف مهاجر خلال القرن العشرين، و تخطت النصف مليون مقيم في مطلع القرن الحادي و العشرين. و بهذا التزايد وصلت نسبة المهاجرين المكسيكيين ضمن مجتمع المهاجرين الكلي في الولايات المتحدة في أعلى مراحلها في تاريخ الهجرة المكسيكية إلى 29.5 بالمئة عام 2000م.[68]

صورة 2-ب أحد قوات حرس الحدود الأمريكية أثناء إيقافه لعملية تهريب مكسيكي عبر الحدود في العام 1956م[69]

[68] Alba 2013, http://www.migrationpolicy.org/article/mexico-new-migration-narrative
[69] https://www.history.com/news/operation-wetback-eisenhower-1954-deportation

2-2 موجة الهجرة الثانية: وجهات جديدة

احتوت المكسيك مشاكلها الاقتصادية لفترة من الزمن بتأسيسها برنامجاً صناعياً يضم عدداً من العمالة المكسيكية العائدة من الولايات المتحدة. توفيراً لفرص عمل تمنع تدفق المهاجرين باتجاه الشمال. و تم استحداث برنامج (Maquiladoras) عام 1965م. الأمر الذي حسن العلاقات مع الجارة الشمالية و ظهر كتعاون مشترك من أجل حل أزمة البطالة الداخلية التي تنعكس على العلاقة بين البلدين بزيادة تدفق الهجرة نحو الولايات المتحدة[70].

انطلقت الموجة الثانية للهجرة المكسيكية في نهايات القرن العشرين، بين عامي 1980م -2000م،و التي كانت الأكبر و الأكثر تأثيراً ضمن جماعات الهجرة السابقة و التالية. أحدثت هذه المرحلة من الهجرة تغييراً محورياً في أبعاد الهجرة المكسيكية عبر التاريخ، كما شكلت اللبنة الأساسية في تكوين مجتمعات المكسيكيين بعد ذلك. فظهور وجهات استقرار و إقامة جديدة للجماعات المهاجرة، تاركين مواطن استقرارهم التقليدية في جنوبي و جنوب غربي الولايات المتحدة التي اعتاد المكسيكيون التوجه إليها، كانت أهم ما يميز تلك الموجة. فكثافة الهجرة في ذلك الوقت لم تغير حالة الاستقرار المؤقتة للمكسيكي فحسب، بل خلقت امتداداً جديداً في موقع إقامته. فقد أسس المكسيكيون القادمون خلال هذه الموجة مستوطنات في أجزاء جديدة من الوسط الغربي و شرقي الحدود البحرية للولايات المتحدة ضمن ولايات نبراسكا، مانيسوتا، أوتاوا، نيويورك و نورث كارولاينا كذلك كنتاكي، إداهو و جورجيا أيضاً. كما أن الأعداد التي توافدت خلال الموجة الثانية كانت أعداداً ضخمة ومتسارعة النمو بشكل غير معتاد. و مع بدأ تكون روابط عائلية أعمق داخل المجتمع الجديد انتقل المهاجرون المكسيكيون من التكتل داخل التجمعات الزراعية، إلى مرحلة متطورة و أكثر تداخلاً مع المجتمع الأمريكي. إذ أصبح المكسيكيون أكثر ظهوراً يتواجدون في المدارس والمراكز التجارية و غيرها من الأماكن العامة. ليتحول بذلك وجه أمريكا الديمغرافي والثقافي كذلك السياسي بتوافد هذه الأعداد من المكسيكيين المهاجرين.[71] بحلول عام 1980م شهدت الولايات المتحدة وصول مايقدر ب مليون مهاجر مكسيكي غير شرعي إلى أراضيها.[72]

70

71 Zuniga and Hernandez-Leon 2005, xi.

72 Philip Martin, and Elizabeth Midgley. "Immigration: Shaping and Reshaping America." Population Bulletin Publication of Population Reference Bureau 58, June 2003, 2 ed.: 11

وفقاً للتطور التاريخي لممارسات سياسات الهوية للأقليات في المجتمع الأمريكي، اعتقد أن مساعي حركة الشيكانو التي ظهرت في أواخر التسينيات من القرن ذاته، شكلت ركناً أساسياً في تفسير التدفق المهول للمهاجرين خلال هذه الموجة. فلقد حققت حركة الشيكانو تقدماً على صعيد إثبات الذات في الواقع الأمريكي. من خلال الاحتجاجات المستمرة خلال عام 1968م سعياً لتكريس دراسة التاريخ المكسيكي، و الإسهام الحضاري للمكسيكيين في بناء الأمة الأمريكية. كذلك تحقيق فرص تعليمية أفضل للأمريكيين من أصول مكسيكية مع المناداة بتمييز أقل[73]. نتج عن هذا تشكيل برامج دراسات الشيكانو في عدة جامعات أمريكية، و التي يتم من خلالها محاربة عملية التنشئة الاجتماعية التقليدية في مؤسسات التعليم الأمريكية، و استبدالها بتنشئة اجتماعية أكثر إنصافاً تبرز دور المكسيكيين في كتابة التاريخ الأمريكي وذلك ضمن سجال داخلي أكثر عمومية ألا وهو إشكالية الهوية.

كان من حسن حظ المهاجرين المكسيك أن منافسيهم من المهاجرين القادمين من أوروبا بدأو بالتلاشي تدريجياً مع بداية سبعينيات القرن العشرين. نتيجة للازدهار الاقتصادي و الاستقرار السياسي الحاصل في أوروبا في ذلك الوقت. مما حمل كثيراً منهم للبقاء في بلادهم التي بدأت تأخذ منحى متطوراً شبيهاً بالولايات المتحدة. و هنا تغيرت تركيبة الهجرة الوافدة للأراضي الأمريكية؛ ما يفسر كثافة أعداد المكسيكيين الوافدين خلال هذه الموجة الثانية.

حاولت الحكومتان المكسيكية و الأمريكية تدارك تبعات إيقاف برنامج العمالة الثنائي البراسيرو، الذي أسفر عن مئات الآلاف من العمال و عوائلهم باتوا دون مصدر دخل يعيلهم. لذلك؛ أقدمت الحكومتان على إنشاء مصانع الماكيلادوراس في المدن الحدودية في المكسيك. هذه المصانع التي تقوم على استخدام العمالة الزهيدة الأجور من المكسيكيين في تحويل المواد المستوردة من الولايات المتحدة لصناعات نهائية، من ثم إعادة تصديرها للولايات المتحدة من جديد. على الرغم من ذلك، لم يكن برنامج الماكيلادوراس مجدياً في إعادة تشغيل العمالة الفائضة بعد انتهاء البراسيرو، فهو لم يعتمد بشكل أساسي على العمال الذكور إنما ضمت هذه المصانع عمالة من الإناث – والتي من دون شك تتقاضى أجوراً أقل من العمال الذكور – بالتالي كانت عوائد هذا البرنامج كسابقه في مصلحة الولايات المتحدة –

[73] عمار جمال، ترجمة، أندرو هارتمان، حرب *من أجل روح أمريكا: تاريخ الحروب الثقافية*، (القاهرة: الكتب خان للنشر و التوزيع، 2017)، 40.

من جديد-. فهي تصنع إنتاجها على يد عمالة غير مكلفة و دون الحاجة لتحمل تبعات تراكم العائلات المكسيكية في المدن الحدودية الواقعة في الجانب المكسيكي.[74]

في محاولة للتعبير عن رفض الامتثال لمعايير الهوية الأمريكية، شكلت حركة الشيكانو الاجتماعية حجر أساس في ما أطلق عليه بعض الباحثيين أبستمولوجيا التحرير. حيث تشكلت هذه الحركة على أسس الهوية الجمعية، وممارسة تقدير الذات. و ذلك من خلال الدعوة لإضفاء تحسينات على وضع الأمريكيين من أصول مكسيكية من خلال التضامن الاجتماعي في الإقرار بامتلاك الشيكانو لقيم اجتماعية مختلفة عن الهوية الأمريكية المعبر عنها.

في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين إنهار النظام الاقتصادي المكسيكي، و دخلت الدولة في أزمة هبوط عملتها المحلية (البيزو) بشكل كارثي. الأمر الذي دفع أعداد ضخمة من المكسيكيين للهجرة بشكل غير قانوني نحو الولايات المتحدة، للحصول على أي فرصة حتى و إن كانت في ظروف غير إنسانية. هذا التدفق للمهاجرين دق جرس الخطر لدى الكونغرس الأمريكي، الذي قام بإصدار قانون يعاقب الأمريكيين الذين يشغلون مهاجرين غي شرعيين، كما أنه شرعن وجود ما يقارب مليوني مهاجر غير شرعي. لكن، مع كل التحصينات و الأوامر التنفيذية التي اتخذتها الولايات المتحدة للتصدي للهجرات المكسيكية، كانت الروابط العائلية المتواجدة على شفتي الحدود أقوى تأثيراً. فسهلت دخول كثير من هؤلاء المهاجرين نتيجة وجود أقارب لهم على الأرض الأمريكية. و حسب الأرقام الإحصائية، فإن 9% من الشعب المكسيكي أصبحوا سكاناً لدى الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام 2000م، ليصل عدد المكسيكيين المتواجدين هناك سقف العشرة ملايين مع بداية عام 2002م من أصل 100 مليون و هو تعداد الشعب المكسيكي في ذلك العام.[75]

[74] Ibid,13.
[75] Ibid, 21.

رسم بياني 2ـــب : أعداد المكسيكيين المقيمين في الولايات المتحدة (الأرقام ممثلة بالمليون)[76]

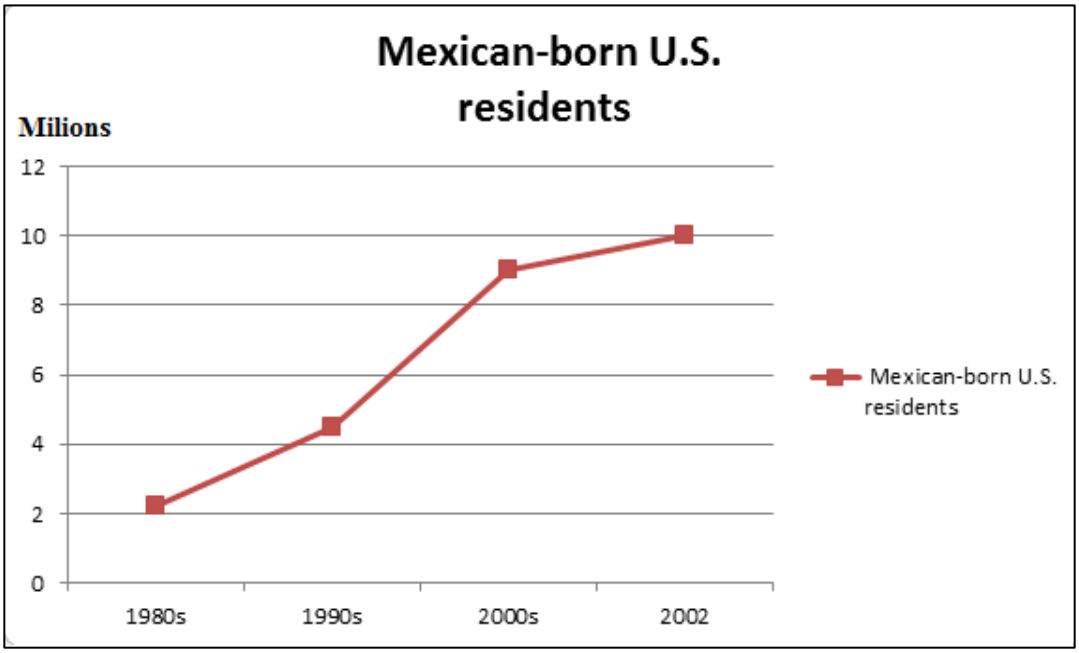

مع دخول المكسيك أزمتها الاقتصادية الخانقة، و انهيار أسعار النفط الذي كان يشكل مصدراً رئيساً لدخلها، الأمر الذي راكم ديونها الاقتصادية بشكل سريع، كما دفع مواطنيها للهرب من الكساد الحاصل متخذين طريقهم نحو الولايات المتحدة بحثاً عن فرص للرزق. معتمدين على الأجزاء الأخرى من أسرهم التي تتواجد هناك لتسهيل عمليات نقلهم أو حصولهم على تأشيرات زيارة. و مع بداية العام 1994م و بالرغم من دخول معاهدة النافتا NAFTA تاريخ السريان، إلا أن أعداد المهاجرين كانت من تزايد إلى آخر، بل أنها أخذت منحىً أكثر حدية في زيادة أعداد المهاجرين في وقت قصير جداً. خلافاً لكل التوقعات الأمريكية بأن توقيع اتفاقية اقتصادية تعاونية كالنافتا سيحد من دخول المهاجرين نحو بلادهم، فقد ازدادت الأعداد رغم ماقدمته الولايات المتحدة للمكسيك من مساعدات حسنت من وضعها الاقتصادي.[77]

انعكس تغلغل المجتمع المكسيكي الجديد و توسعه على الأراضي الأمريكية على ميزان القوى للولايات المتحدة على المستوى الحكومي و مستوى السياسات العامة. مما دفع

[76] https://www.migrationpolicy.org/article/mexican-immigrants-united-states?gclid=EAIaIQobChMI8crDlbDY4gIVCLftCh1ezg1mEAAYASAAEgLjEvD_BwE
[77] Ibid, 37.

المرشحين الأمريكين– و عبر برامجهم الانتخابية– إلى التودد للمكسيكيين من سكان الولايات الجنوبية، طامعين في استرضائهم للحصول على أصواتهم في الانتخابات. لم يقف الأمر على الساسة فحسب، إنما أصبح توجه المجتمع الأمريكي نفسه نحو محاباة الأقلية المكسيكية، فبدأ الفن و الثقافة المكسيكيتين تفرضان نفسيهما على المجتمع، الذي انقسم حول قضية التعامل مع هؤولاء المهاجرين. منهم من حاول جاهداً استرضاء رغباتهم و ميولهم الثقافية بحكم أنهم أصبحوا جزءاً– مهماً و مؤثراً– في الثقافة الوطنية الأمريكية. و على الصعيد الأخر، آثر البعض استثناءهم و التشدد تجاههم مستندين إلى الفوارق العرقية و الثقافية بين الشمال والجنوب من القارة. رافعين شعاراً عنصرياً للحد من تأثيرات الزيادة المتنامية للمكسيكيين في الداخل الأمريكي، و من أجل خلق الانسجام المجتمعي كانت " الأمركة من خلال الأعمال المنزلية" إحدى الاقتراحات التي يقدمها الرافضون لتمدد المكسيكي، بجعل الأعمال المنزلية هي المكان الوحيد لاستيعاب الفتيات المكسيكيات داخل المجتمع و هذا حسب موقهم على السلم الاجتماعي– كما يرون.[78]

كان على إثر ذلك الصراع الاجتماعي على أرض الواقع، أن تشكلت حركة المحافظين الجدد. رداً على كافة حركات اليسار الجديد التي تضمنت كل القوى الاجتماعية التحررية القائمة على أساس الهوية (السود و الشيكانو و النسوية بالإضافية إلى الجندرية). و التي تمثلت الأولى بمجموعة من المثقفيين الليبراليين المدافعيين عن المؤسسات و النبى الأمريكية التقليدية في مواجهة حركات اليسار. مشكلين أحد أبرز محاور الحروب الثقافية التي قامت في الولايات المتحدة[79]

الملاحظ من المراجعة التاريخية القصيرة أن إبراز الوجود المكسيكي على الأرض الأمريكية، أو إخفاءه يأتي ضمن رؤية استراتيجية سياسية، قائمة على قرارات عليا. فتارة يصرَح عن تفشي الوجود المكسيكي الذي هو جزء من النسيج الأمريكي التاريخي، كما تحفل البرامج الانتخابية للأحزاب في شهر أكتوبر من كل عام، بالوعود والتطمينات أو حتى المزايا للمجتمع المكسيكي الذي يشكل نسبة لا يستهان بها و جزءاً لا يتجزء من الشعب الأمريكي. و يعول كثيرٌ من المرشحين على أصوات الناخب المكسيكي في عدد من الولايات؛ أملاً منهم في ترجيح كفة ميزانهم من الأصوات ضمن السباق الانتخابي. فقد رأى جون ماكين

[78] Mexican Immigration n.d, 5.

[79] عمار جمال، ترجمة، حرب من أجل روح أمريكا، 55.

المرشح الرئاسي لانتخابات عام 2008م ضرورة إيجاد حل معقول لكافة المهاجرين، انطلاقاً من اقتناعه بدور العمالة الوافدة في دفع عجلة تطور الولايات المتحدة. و كان ذلك بأن يتم إصدار تأشيرة عامل زائر لهؤلاء المهاجرين. كذلك فقد أيد منح حقوق مواطنة إضافية للمهاجرين غير النظاميين. داعياً إلى تشجيع إنشاء حكومات صديقة في الدول المصدرة للهجرة كالمكسيك. كما أن موقف المرشح الجمهوري فريب ثومبسون– ضمن برنامجه الانتخابي– من التعامل مع المهاجرين كان مصداقاً لإدراك الولايات المتحدة لقيمة هؤلاء المهاجرين، فقد دعا لأمركتهم، و مساعدتهم على الانصهار ضمن البنية المجتمعية الأمريكية.

2-3 موجة الهجرة الثالثة: إعادة كتابة التاريخ (2008– حتى الآن)

لم يدم الاستقرار المكسيكي طويلاً في الولايات المتحدة، فقد وجد عشرات الآلاف من المهاجرين المكسيكيين أنفسهم خارج سوق العمل، نتيجة تهاوي سوق الأسهم، ودخول مرحلة من الكساد الاقتصادي الذي جعل وجود كثيرين منهم بلا جدوى. ناهيك عن أعداد كبيرة تم ترحيلها بواسطة السلطات البلدية أو الفدرالية، لكن دون أن يعكس ذلك موقفاً أو سياسة رسمية من قبل الحكومة الأمريكية.

تظافر سوء الأحوال الاقتصادية، مع تحسن الوضع الداخلي المكسيكي الذي دخل مرحلة سياسية جديدة، تمثلت بانتهاء احتكار السلطة من قبل حزب واحد، نتيجة فوز المرشح فيسينت فوكس المنتمي لحزب المعارضة برئاسة البلاد في مطلع العام 2000م. فوكس الذي وضع خططاً تنموية للبلاد، ارتبطت بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. حتى اعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن المكسيك شريكاً سياسياً مهماً و أولوية للسياسة الخارجية الأمريكية. كما قدم فوكس يد العون في محاولة لتصحيح الأوضاع القانونية للمهاجرين غير النظاميين من بلاده[80]. و في خضم الأحداث الدولية كذلك، تراجعت حركة التنقلات المكسيكية بين البلدين نتيجة للتشديد الأمني الأمريكي الذي تبع هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وحربها على الإرهاب. و التي تمثلت بإجراءات أمنية مشددة على الحدود مما قلل من رحلات المكسيكيين عبر الحدود، و أثنى كثيرين منهم ممن كانوا ينوون الهجرة باتجاه الشمال.

[80] https://www.cfr.org/timeline/us-mexico-relations

هكذا و مع نهايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأت أكبر موجات الهجرة في التاريخ بالركود. فقد أخذت الهجرة المكسيكية منحنىً عكسي؛ و بدأت المجموعات الوافدة منهم بالتناقص بشكل ملحوظ، مقابل زيادة في أعداد المهاجرين العائدين نحو المكسيك، حتى وصل صافي الهجرة إلى حدود الصفر تقريباً. فبعد أن كانت المكسيك تشغل مركز الصدارة ضمن الدول المصدرة للهجرة نحو الولايات المتحدة، بنسبة بلغت ثلاثين في المئة من إجمالي المهاجرين القاطنين في الولايات المتحدة –تليها الصين–. تراجعت هذه المكانة للمكسيك حديثاً حتى فاقتها موجات الهجرة الأوروبية القديمة من دول كألمانيا و إيرلندا إذا ما قورنت الموجة الحديثة للمهاجرين المكسيك بموجات أواخر القرن التاسع عشر من المهاجرين الأوروبيين.[81]

منذ أزمة الرهن العقاري التي ضربت الولايات المتحدة عام 2008م، أضحت أعداد المهاجرين الذين يغادرونها تفوق أعداد الوافدين إليها بشكل ملحوظ، إحصائياً بلغت أعداد المكسيكيين الذين دخلوا الولايات المتحدة بين عامي 2009–2014 حوالي 870 ألف مهاجر، مقابل مليون مهاجر اتخذوا طريقهم عودة من الولايات المتحدة نحو المكسيك. بينما بلغت أعداد المهاجرين خلال موجات الهجرة السابقة اثنان ونصف مليون مهاجر دخلوا إلى الولايات المتحدة بين عامي 1995–2000م، لم يغادر مقابل هذا العدد سوى 670 ألف مهاجر في تلك الفترة.[82]

[81] Jeffrey S. Passel, D'vera Cohn, and Ana Gonzales-Barrera. Net Migration from Mexico Falls to Zero—and Perhaps Less. Report, (Washington, DC: Pew Research Center, 2012, 6-8.

[82] Jens Manuel Krogstad. Pew Search Center. February 11, 2016. http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/02/11/mexico-and-immigration-to-us ,(accessed January 8, 2017).

رسم بياني 2—ج : أعداد المكسيكيين المغادرين و الوافدين من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية[83]

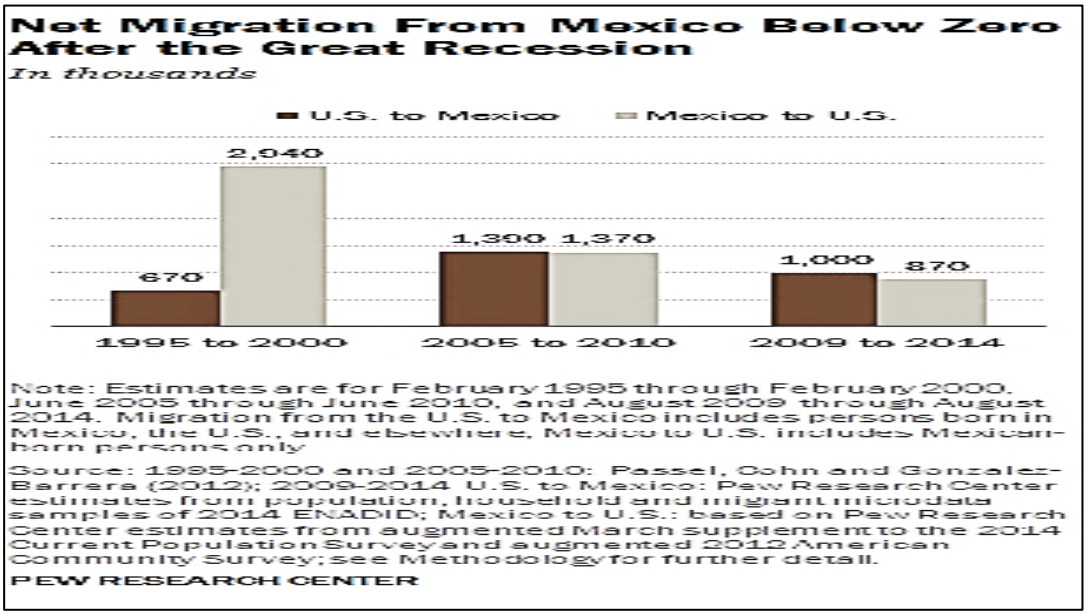

بلغت أعداد المهاجرين المكسيكين في الولايات المتحدة أدنى مستوياتها بحلول عام 2007م حتى أضحى عام تحولٍ جذريٍ في تاريخ أكبر موجات الهجرة العالمية. لقد شكلت أزمة الرهن العقاري التي عصفت باقتصاد الولايات المتحدة ذلك العام منعطفاً حاداً في وجه تدفقات الهجرة المكسيكية الوافدة، و التي لم تعد تجد في أميركا الراعي الاقتصادي الذي كان ينجدها في تحصيل فرص عمل ذات أجور مقبولة، تفوق تلك التي كان يتم تحصيلها في ظل نظام المكسيك الاقتصادي المتهالك. هذا على صعيد عوامل الجذب التي شكلت خلال موجات الهجرة السابقة إطاراً نظرياً مفسراً لجموع المهاجرين المتزايدة باستمرار. ففرص العمل المتنوعة بين الزراعة و البناء أو الأعمال الحرفية، و الاستقرار السياسي النسبي، كذلك الأمن الاجتماعي بما يشمله من نظام رعاية صحية و نظام تعليم مجاني، كل ذلك شكل في مجموعه عوامل جاذبة للمواطن المكسيكي البسيط الذي قرر خوض غمار تجربة عبور الحدود.

في الاتجاه المقابل، كانت أحوال المكسيك المتردية اقتصادياً بمعدل زيادة سلبي في الانتاج يصل إلى (5.8- مليون)[84] عام 1995 –حيث بدأت أكبر موجات الهجرة

[83] Ibid.
[84] The World Bank, https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2017&locations=MX-US&start=1995&view=chart

المكسيكية– بالإضافة للأزمات السياسية الحادة التي عاش خلالها المواطن المكسيكي مرحلة حرجة من التمييز العنصري و القمع من قبل حكومته التي باتت مصدر خوف لا أمنٍ بالنسبة له. شكلت هذه العوامل الطاردة من الفقر و القمع أسبباً أكثر قوة من سابقتها – التي انحصرت في الرغبة في تحسين الوضع المعيشي، أو حتى الانتقال لمجتمع أكثر رفاهية–، جعلت من الولايات المتحدة الملجأ الوحيد في وجه المكسيكين.

رسم بياني 2—د : معدل الدخل القومي لكل من الولايات المتحدة و المكسيك منذ عام 1996 حتى 2018م[85]

[85] Ibid

4-2 "اللاموقف" المكسيكي من الهجرة

في بدايات موجات الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة عبرت الحكومة المكسيكية الرسمية عن موقفها صراحةً تجاه سياسة أمريكا المستغلة لعمالها هناك، فمع التدفق الزخم للعمال غير النظاميين عبر الحدود المكسيكية- الأمريكية، استغلت الولايات المتحدة هذا الموقف بأن غضت النظر عن كثيرين من هؤولاء العابرين للحدود تهريباً دون وثائق ثبوتية. ليس رغبة في التساهل معهم، إنما لضمان الحفاظ على معدل أجور منخفض و ظروف عمل محدودة للعمال المكسيكيين هناك. فهذا التدفق للعمالة غير النظامية يزيد من تنافسية سوق العمل ممايضطر النظاميين منهم للقبول بأقل قدر من الأجور؛ و إن قرر غير ذلك متذرعاً ببنود اتفاقية البراسيرو فهناك الآلاف من العمال غير النظاميين الذين قد يحلون مكانه. لهذا، و بعد أن كانت عمليات نقل العمال المكسيكيين منظمة وفق لاتفاقية البراسيرو، فإنه و عندما شعرت الحكومة المكسيكية بالاستغلال من قبل النظام الأمريكي قررت السيطرة على أفواج المهاجرين تلك- النظامية وغير النظامية- و ذلك بأن قامت بإحكام الحدود في وجه مواطنيها المتجهين للهجرة نحو الجزء الشمالي للقارة الأمريكية.

رغم عدم وضوح الموقف المكسيكي الرسمي تجاه قضية الهجرة، و ذلك بحكم وضعها المحرج كدولة مصدرة و مستقبلة في للهجرة في آن واحد. ففي بدايات نشأتها وافقت المكسيك على التوقيع على برنامج البراسيرو مع الولايات المتحدة، حيث رأت فيه طريقاً لخلق فرص عمل إضافية لمواطنيها. إلا أنها بعدما فقدت السيطرة على أعداد المكسيكيين المتجهيين نحو الشمال، لم تعرب عن موقف صريح. ما خلا بعض التصريحات المتعلقة بتشديد الأمن على الحدود الشمالية. لكنها في الوقت ذاته تعاملت بتجاهل و تساهل واضح مع القضية و ذلك يتضح من الأعداد الضخمة للمكسيكيين المتهجين للولايات المتحدة.

في بدايات القرن الواحد و العشرين طفت قضية الهجرة إلى الواجهة، و بدأت الأوساط الرسمية في كلتا الدولتين الحديث حولها بجدية بغية الوصول إلى حل مرضٍ لهما دون التأثير على علاقتهما البينية على الأصعدة الأخرى. كان من بين ذلك، إدراج الرئيس فيسينتي فوكس -خلال ترشحه لانتخابات عام 2000م- قضية الهجرة ضمن أولى القضايا

التي سوف يتم بحثها ثنائياً مع دولة الولايات المتحدة الأمريكية[86]. لكن لسوء الحظ، فإن الفترة الرئاسية لفوكس لم تكن على قدر الآمال الأمريكية تجاهه، حيث كان فاتراً جداً في إجراءاته تجاه الهجرة. مما دعى بالصحافة الأمريكية إلى اتهام المكسيك بعدم قدرتها على إدارة شؤونها كافة بما يشمل ذلك السيطرة على مغادرة مواطنيها لبلادهم متجهين للدولة الجارة الشمالية[87].

بقدر ما خلقت اتفاقية التجارة الحرة بين الدولتين فرصاً للتكامل و النمو الاقتصادي، فإنها شكلت تداخلاً في القضايا بينهما عوَم مسألة التعامل مع المهاجرين من كلا الطرفين. الأمر الذي جعل علاقتهما على المحك، بسبب الفروق الشاسعة التي نجمت عن انفتاح السوق و تسهيل نقل البضائع و تكثيف الاستثمار. فأصبحت المكسيك مصدراً أكثر سهولة للمواد الخام و سوقاً استهلاكياً جيداً للبضائع الأمريكية، و طرفاً تنافسياً ضعيفاً غير قادر على مجاراة الجودة الأمريكية و الكندية في التصنيع؛ كما أصبحت الولايات المتحدة سوق عمل مهم لكثير من المكسيكيين الذي اضطرتهم الميزة التنافسية المرتفعة للسوق الأمريكي من ترك أعمالهم في المكسيك باحثين عن فرص أخرى في القارة الشمالية.

بالغت الإدراة المكسيكية في تبسيط قضية الهجرة، و اعتبار عوائدها الإيجابية أكثر من تلك غير المرغوبة. فقد اعتبرت الهجرة عاملاً مهماً و رئيساً في تدعيم النمو الاقتصادي و السلم المجتمعي لديها، هذا الاعتقاد الذي أخذ مساحةً كبيرة من اعتبارات صانع القرار المكسيكي. خصوصاً و أن المكسيكي تعتبر أنه لا خاسر في هذه اللعبة، فكلتا الدولتين تحققان نتائج إيجابية نتيجة الهجرة غير النظامية من العمالة؛ فمقابل التحويلات المالية التي يقوم بها المكسيكيون من الولايات المتحدة لدعم أسرهم و الحفاظ عليهم من التحول للجريمة و العنف، فإن الاقتصاد الأمريكي يشكل طرفاً رابحا أيضاً، بوجود عمالة زهيدة الثمن و غير مكلفة على صعيد التأمين و السكن و غيره، مما يدعم اقتصادها بتكاليف تصنيعية أقل و عوائد أكثر[88]. لهذا السبب لم تكترث المكسيك كثيراً للضوابط التي وضعتها اتفاقية النافتا

---

[86] Summary of Recommendations "Mexico-U.S. Migration: A Shared Responsibility," *Carnegie Endowment for International Peace (International Migration Policy Program) and the Instituto Tecnológico Autónomo de México (Faculty of International Relations)*, 2001: 29.

[87] Dian L. Carter, Ryan J. Thomas and Susan Dente Ross, "You Are Not A friend: Media Conflict in times of Peace," *Journalism Studies;* Vol. 12 (December 16,2010): 465. https://doi.org/10.1080/1461670X.2010.530972

[88] Summary of Recommendations, 17

على حركة الأفراد بين الدولتين، لأنها تعلم جيداً أنه في كل مرة تواجه قوات حرس الحدود الأمريكية المهاجرين، ستكون العلاقة الاقتصادية بين الدولتين في خطر[89].

يرى بعض المتابعين لشؤون الهجرة أن الحكومة المكسيكية هي المسؤولة بالأساس عن هذا التدفق الهائل لسكانها باتجاه الولايات المتحدة، نتيجة تخاذلها عن السيطرة على حركة الهجرة بالقوانين و الأنظمة التي تتمكن من فرضها، هذا من جانب. و من جانب آخر فإن تدهور نظامها الاقتصادي و ديكتاتورية النظام السياسي تجعل من الهجرة حلاً بالنسبة لكثيرين من مواطني الدولة، و بالطبع فهي المسؤولة عن كل هذا التدهور. و يبرر الكاتب ديفس هانسن أن المكسيكيين يتجهون نحو الولايات المتحدة بحثاً عن قدر أكبر من التسامح الإنساني و الثقافي، كذلك سعياً للوصول إلى أرضٍ أكثر إنصافاً[90].

على مر تاريخ أزمة الهجرة، كانت الجهات الرسمية في المكسيك ترفض الاعتراف بدورها في تشكل هذه الظاهرة. لا من خلال الإقرار بإشكالياتها الداخلية التي شكلت عوامل طرد لمواطنيها، و لا حتى من خلال اتخاذ إجراءات قانونية أو تنظيمية فاعلة في مواجهة المهاجرين منهم. و بالعموم اتسمت سياسة المكسيك تجاه الهجرة ب " اللاسياسة". رغم بعض المبادرات من رؤوساء الدولة المختلفين في التحرك تجاه تنظيم الهجرة . فلقد شهدت فترة حكم الرئيس إرنيستو زيديلو (2000 –1994) تطوراً إيجابياً في الموقف الرسمي، و ذلك من خلال مبادرتين قامت بهما الحكومة: الأولى تمثلت في تعميق قنوات الاتصال مع الجالية المكسيكية المتواجدة في الولايات المتحدة، و الثانية جاءت على شكل تغير كمي و كيفي في مستوى التمثيل القنصلي المكسيكي في أميركا، الأمر الذي دعم علاقات التواصل و الصداقة مع الحكومة الأمريكية في تلك الفترة[91].

خلال القرن العشرين اعتبرت المكسيك وجهة هجرة للكثيرين من دول العالم كاليهود واللبنانيين، بالإضافة للإسبان ودول أوروربا الشرقية. لكنها حتى في ذلك الحين لم تكن تملك أي آلية قانونية لمعالجة تلك الأعداد من المهاجرين. أو حتى آلية لمنحهم صفة اللجوء. في ثمانينيات القرن أسست المكسيك لجنة مساعدة اللاجئين، والتي لم تكن فاعلة بالقدر الكافي لخدمة كافة

---

[89] Carter and others, "You Are Not a Friends", 6

[90] فيكتور ديفز هانسن، " أميركا و الهجرة المكسيكية"، *صحيفة البيان*، (أغسطس 2013).
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-08-20-1.1944301

[91] Summary of Recommendations,7

اللاجئين من كل الجنسيات. بعد ذلك و في بدايات التسعينيات من القرن نفسه، عملت الحكومة المكسيكية و بمساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أكبر حملة لإعادة اللاجئين من دول أميركا اللاتينية إلى بلادهم. كذلك ترأست حملة لإدماج اللاجئين والمهاجرين الراغبين بالبقاء في المكسيك[92].

تبرر المكسيك على الدوام موقفها في عدم اتخاذ أي سياسات إجرائية تجاه ظاهرة الهجرة، وفقاً لمعيار " اللاتدخلية"، بمعنى عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، و ذلك التزاماً بمبدأ السيادة الدولية. معتبرة أن الهجرة شأناً داخلياً أمريكياً حيث تقع إشكالية الهجرة ضمن أراضيها هي، بالتالي فهي تحترم السلطة العاملة للدولة الجوار و لا تبدي أي شكل من أشكال التدخل في سياسات الدول الأخرى[93]. لكن الصحفي فيكتور هانسن كان له وجهة نظر أخرى، مستدلاً بتصريحات الرئيس المكسيكي فليبي كالديرون (2006–2012) التي انتقد فيها سياسات الولايات المتحدة التي تتخذها ضد الهجرة المكسيكية، و ما تقوم به من عمليات ترحيل للمخالفين منهم. كما يقدم هانسن دليلاً آخر يثبت أن الهجرة المكسيكية ليست مجرد توجهٍ فردي، إنما هي حراك منظم أو على الأقل مقبول من قبل الحكومة المكسيكية، فعلى حد زعمه، نشرت الحكومة المكسيكية عام 2005 كتيباً يحمل عنوان (دليل المهاجرين المكسيكيين). هذا الكتيب الذي يقدم للمهاجرين شرحاً وافياً عن كيفية إتمام إجراءات هجرتهم نحو الولايات المتحدة.

تتفق الباحثة مع هانسن في طرحه، لأنه من المقنع جداً أن مصلحة المكسيك في استمرار موجات الهجرة أكثر من مصلحتها في إعاقتها، فحجم التحويلات المالية الخارجية الداخلة للمكسيك يشكل ثالث أكبر مصدر نقد أجنبي للدولة حسب الإحصاءات.

لطالما عبر رؤساء المكسيك عن استياءهم من الإجراءات الأمنية المشددة على الحدود الأمريكية، والتي تتسبب بمقتل كثير من المهاجرين خلال محاولاتهم الدخول تهريباً دون أي وثائق. من ذلك، ما توجه به الرئيس فيسنت فوكس باقتراح تعميق اتفاقية التجارة الحرة النافتا لتشمل تسهيل حركة العمالة

[92] Carla Pederzini, Fernando Riosmena and Claudia Masferrer, " Immigration from the Northern Triangle of Central America: Destination Mexico and the United States compared," 2016.

[93] Ernesto Hernández-López, " Sovereignty Migrates in U.S. and Mexican Law: Transnational Influences in Plenary Power and Non-Intervention", *VANDERBILT JOURNAL OF TRANSNATIONAL LAW*; Vol. 40 (2007).

المكسيكية نحو الشمال. الأمر الذي لاقى رفضاً شعبياً و رسمياً واسعاً في الولايات المتحدة. كان هذا الاقتراح كبديل عن تشديد الإجراءات الأمنية الحدودية على الجانب الأمريكي، معلناً رفضه لتلك الإجراءات[94].

إن إعراب المكسيك المستمر عن مخاوفها من الإجراءات الأمريكية في التصدي للهجرة، يشكك في مصداقية نواياها حول محاولاتها الحد من تلك الظاهرة. يتجلى ذلك مؤخراً في الموقف القلق للمكسيك من إجراءات الرئيس الحالي للولايات المتحدة دونالد ترامب، حيث عبر نظيره المكسيكي بينيا نيتو – في أحد اجتماعاتهما– عن استنكاره لما ينوي الرئيس ترامب القيام به من نية بناء جدار فاصل بين الدولتين، معلناً أن المكسيك لن تساهم فيه و لا حتى بدولار واحد. لكن آخر التطورات الدبلوماسية و التي عبر عنها وزير الخارجية المكسيكي تعكس توافقاً و سلاسة في التواصل بين البلدين الجوار حول القضايا الأساسية من أهمها اتفاقية النافتا، و الجدار الحدودي[95].

توالت وعود مرشحي الانتخابات في الولايات المتحدة من الرؤساء، بأن هناك حلول و إجراءات أكثر سلمية سوف تتخذ في حال الوصول إلى منصب الرئاسة. هذا تماماً ما وعد به جورج دبليو بوش و البرت أرنولد "آل" غور مرشحا لانتخابات الأمريكية عام 2000م. فور فوزه، وعد جورج دبليو بوش الرئيس فوكس بأن الولايات المتحدة بصدد مراجعة الإجراءات الحدودية، وأنها تعد بآفاق لعقد اتفاقية بين الدولتين لتسهيل حركة الأفراد، الأمر الذي نفاه الواقع، حيث بدأت حرب الإدارة الأمريكية على الإرهاب في السنة التالية، و كانت الحدود الأمريكية– المكسيكية أول المستهدفين لمنع تدفق الإرهاب، وحفظ الأمن الداخلي للبلاد بتكثيف القوى و الإجراءات الأمنية[96].

وصفت الصحافة الأمريكية علاقة الولايات المتحدة بالمكسيك على أنها علاقة صداقة من طرف واحد، لا يعمل من أجلها إلا الولايات المتحدة الأمريكية. مما يظهر

---

[94] Wayne A. Cornelius, " Death at the Border: The Efficacy and "Unintended" Consequences of U.S. Immigration Control Policy 1993-2000," CCIS *California Digital Library (University of California)*, (December 2001): 697

[95] " المكسيك: العلاقة مع الولايات المتحدة "وثيقة للغاية" و"أكثر سلاسة""، *الصفحة الإلكترونية لصحيفة مصراوي*، (3 فبراير 2018)
https://www.masrawy.com/arts/zoom/details/2018/2/3/1255114-المكسيك-العلاقة-مع-الولايات-المتحدة-وثيقة-للغاية-و-أكثر-سلاسة/

[96] Wayne A. Cornelius, "Death at the Border", 698.

الجانب الأمريكي أكثر ضعفاً أمام نظيره، سواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد. و لا ينفي هذا، حقيقة أن مسألة الهجرة تمس السيادة الأمريكية في عقر دارها، و إن كانت المكسيك لا تعلن ذلك بصراحة. لكنها في الواقع، و رغم ضعفها النسبي في مواجهة الولايات المتحدة، تسيِّر العلاقة مع الولايات المتحدة كما يناسب مصالحها، و التي تتحقق ببقاء المكسيكيين على أرض الولايات المتحدة، و إلا فلما لا يظهر أي إجراء ملموس على الواقع من قبل الحكومة المكسيكية في إيقاف المتسللين نحو الشمال؟

إسقاطاً على النظرية الواقعية التقليدية الجديدة، فإن موقف المكسيك يشكل أحد المتغيرات التي تحكم السلوك الأمريكي الداخلي و الخارجي أيضاً. و ذلك كأحد المتغيرات الإدراكية للمحيط الدولي. فموقف اللاموقف المكسيكي، و لعب دور المتفرج من قبل الإدارة الرسمية للدولة على تعاقب رؤساءها يمثل عاملاً ضابطاً للموقف الأمريكي الذي لم يكن على قدر تهديدات أزمة الهجرة و تبعاتها.

2-5 النافتا(NAFTA) و أوسـمكـا(USMCA).. و لا ذكـر لقضيــة الهجـرة

كانت الانطباعات الأولى لدى المكسيكيين حول عقد اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ليست بالإيجابية على الإطلاق، خصوصاً المكسيكيون الهنود منهم المتواجدين ضمن الولايات الجنوبية الأقل حظاً. على اعتبار أنها اتفاقية إذعان تصب غالباً في صالح الاقتصاد الأمريكي، موفرة اليد العاملة الزهيدة الثمن، والمواد الخام الرخيصة؛ مهملة أي قيم إنسانية أو ديمقراطية يمكن لها أن تهتز نتيجة عقد تلك الاتفاقية. و في هذا الجانب لم يكن الفلاحون المكسيكيون هم المتذمرين فحسب، بل إن السيناتور الديمقراطي هولنغز عبَر في حينه عن مخاوفه من إهدار قيم الحرية و الديمقراطية التي لطالما سعت الولايات المتحدة إلى إرساءها ورأى في الاتفاقية "زرع لبذور الاستياء في أوساط الجماهير"[97].

عندما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية التجارة الحرة ، أرادت تفعيل مبدأ السوق المفتوح من أجل الحفاظ على إمداداتها من المواد الخام ، وضمان سوق أكبر لمنتجاتها ذات الجودة العالية و التكاليف المنخفضة. كما أن بعض الدارسين تنبأ بأن هذه الاتفاقية سوف تعمل على رفع أعداد المهاجرين بشكل مؤقت؛ و ذلك حتى يرتقي اقتصاد المكسيك لدرجة يتمكن فيها سوقه من استيعاب أعداد العمالة المتواجدة على أرضه. لكن أولى الأزمات التي واجهتها –و التي لم تكن في الحسبان– زيادة أعداد المهاجرين المكسيكيين المتجهين نحوها، على الرغم من كونها اتفاقية لتسهيل حركة التجارة و ليست تهدف على الإطلاق إلى تسهيل حركة تنقل الأفراد بين الدولتين. بالتالي، فإن هذا التزايد الضخم في أعداد المهاجرين نجم عن دور لقوى اقتصادية أكبر من النافتا.[98]

على إثر تفعيل اتفاقية النافتا، فإنه في منتصف عقود الألفية، لوحظ حدوث انخفاض حاد في أعداد المهاجرين المكسيكيين، تباعاً لأزمة الكساد التي

---

[97] غسان رملاوي، "المكسيك: انتفاضة،" *مجلة شؤون الأوسط*، ع.26 (1994).

[98] Ranko Oliver Shiraki, "In the Twelve Years of NAFTA, the Treaty Gave to Me … What, Exactly? An Assessment of Economic, Social, and Political Developments in Mexico since 1994 and Their Impact on Mexican Immigration into the United States", *Harvard Latino Law Review,* Vol. 10, (Spring 2007): 132.

واجهت الولايات المتحدة و انخفاض فرص العمل في المجالات التي كان يشغل معظمها العمال المكسيكيين، وبالمقابل تزايد معدل نمو الاقتصاد المكسيكي أكثر بمرتين من نظيره الأمريكي. فقد ارتفعت معدلات الدخل و انخفضت نسبة المواليد مما جعل من المكسيك دولة أكثر تقدماً مما كانت عليه[99].

يجادل معارضو اتفاقية النافتا بأنها تعد أحد الدوافع الخفية التي أدت إلى زيادة الجريمة في المكسيك، على اعتبار أن بعض مرتكبي الجرائم هم من العمال الذين أجبروا على ترك أعمالهم نتيجة تراجع السوق المكسيكي أمام السلع و الخدمات الأمريكية. لذلك فإن ضعف الأمن الاجتماعي، و ارتفاع معدل الجريمة كان –قبل الاتفاق– ولا زال واحداً من أهم دوافع الهجرة.[100] على الرغم من مضامين الاتفاقية التي تشير إلى تسهيل حركة طبقة معينة من الأفراد بالإضافة للسلع و الخدمات، فإنها تتجاهل تماماً الإشارة إلى طبقة العمال. تحديداً بعد مرحلة الاقتصاد المدمج لدول أميركا الشمالية.[101] لقد حملت النافتا صورة من اثنتين، إما باعتبارها سبباً مدمراً للقطاع الزراعي المكسيكي نتيجة عدم تمكنه من مجاراة الجودة الأمريكية، بالتالي أخرج كثيراً من الفلاحين من سوق العمل. أما الصورة الثانية فقد تكون أجمل، على افتراض أن ما تقدمه اتفاقية التجارة الحرة من خدمات وسلع متمايزة قد يجبر العاملين في القطاع الزراعي في المكسيك على تطوير آليات عملهم و إنتاجهم.

بقدر المردود الإيجابي الذي أحدثته اتفاقية التجارة الحرة لاقتصاد الولايات المتحدة – و ليس للعمالة هناك–، بقدر ما كانت تبعاتها إقصائية و مجحفة بحق المكسيك، التي لم تتمكن من المنافسة في سوق السلع والخدمات سوى باليد العاملة. لذلك كان أحد التساؤلات التي طرحها بيكون باستهجان، أن النافتا هي اتفاقية متعددة الأطراف، بالتالي من المفترض أن تحقق المنافع لكل الأطراف المنضوية تحتها، فهل حققت هذا للمكسيك؟ لقد كانت تكافح العمالة المكسيكية باستماتة على قاعدة غير متكافئة القوى –كما أسمها ديفيد بيكون–. و أضاف أن النهاية المحتملة للاتحادات العمالية التي تشكلت بعد الاتفاقية؛ من أجل المطالبة

[99] Don Peck, "America's Emigration Problem," *Atlantic Monthly*, (July/ August 2013). PDF copy
[100] "In the twelve Years of NAFTA", Ibid, 132
[101] Douglas S. Massey, "Only by addressing the realities of north American economic integration can we solve the problem," New Democracy Forum at Boston Review:16

بحقوق العمال و ظروف عمل أكثر إنصافاً (وكانت عابرة للحدود بين المكسيك والولايات المتحدة) هو الإدراج على القائمة السوداء أو السجن لإسكات تلك المطالبات.[102]

بالرجوع لبنود اتفاقية التجارة الحرة بين الأمريكيتين الواردة على الصفحة الإلكترونية الخاصة بسكرتارية الاتفاقية[103]، فإن بنودها لم تضم –على الإطلاق– أي إشارة لا من قريب و لا من بعيد لموضوع تنقل الأفراد عبر الحدود. و لم تُشر إلى حركة تدفق المهاجرين. و ذلك رغم إلحاح الطرف المكسيكي على معالجة هذا الموضوع و تضمينه في الاتفاقية، إلا أن الولايات المتحدة كانت تعارض ذلك تماماً.

افترض المحاور الأمريكي في الاتفاق، أنه بمجرد بدء العمل بالنافتا سيصب بالضرورة في صالح الولايات المتحدة من حيث الحد من تدفق الهجرة. على اعتبار أن هذه الاتفاقية سوف ترفع معدل النمو الاقتصادي للمكسيك، و بزيادة الاستثمارات سوف تخلق المزيد من فرص العمل داخل الدولة من أجل تكثيف الإنتاج و الصادرات نحو الولايات المتحدة وكندا؛ بالتالي ستتوقف الرغبات العمالية بالهجرة. لقد خابت كافة التوقعات، واصدمت الولايات المتحدة بزيادة معدلات الهجرة إليها خلال العشرين عاماً التالية لتوقيع الاتفاقية. وذلك على الرغم من تحقق نبوءة التطور الاقتصادي في المكسيك، و زيادة معدل الاستثمارات هناك.[104]

تركزت معظم التبعات السلبية للنافتا في عقر المكسيك، وبنظرة سريعة على النتائج التي حققتها الاتفاقية سلباً و إيجاباً للدول الثلاثة، و التي لا حاجة هنا للخوض فيها، فقد كان تضاعف حجم الاستثمارات الخارجية في المكسيك هو الأثر الإيجابي الأبرز إن لم يكن الوحيد. بالمقابل فقد عانت المكسيك من زيادة أعداد العاطلين عن العمل من العمال الصناعيين –نتيجة دخول تقنيات حديثة– و كذلك من المزارعين الذين اضطروا لترك أراضيهم و الخروج من المنافسة التي كانت ترجح كفتها دائماً لجودة المنتجات الأمريكية تحت وطأة مبدأ السوق المفتوح. كذلك عانى كثر من سائقي حافلات النقل بين البلدين من

[102] David Bacon," The Children of NAFTA Labor Wars on the U.S./Mexico Border", *Regents of the University of California*, (2004), 30-34.
[103] https://www.nafta-sec-alena.org
[104] Mónica Verea, "Immigration Trends After 20 Years of NAFTA," *NORTEAMÉRICA* V.9, N.2, (December 2014): 110.

تشديد الإجراءات الأمنية تجاههم. ناهيك عن التبعات الاجتماعية التي شتت العائلات المتضررة نتيجة ترك قطاعات عملهم الزراعي واضطرارهم للهجرة داخلياً أو خارجياً[105].

كذلك فإن كافة الدراسات الاقتصادية التي تناولت النافتا كحالة للتكامل الاقتصادي الذي قد يعمل على الحد من الهجرة، أشارت إلى أن العامل الاقتصادي المتعلق بفرص العمل، و الأجور و زيادة الدخل ، ليس إلا أحد الدوافع الكامنة وراء هجرة الأفراد عبر الحدود. بل أن الاعتماد على هذا الفرض وحده يتجاهل العديد من الدوافع الأخرى الدينية و الاجتماعية و السياسية وراء الهجرة. هذا ما جعل كل التوقعات المتأملة من النافتا في تحقيق معدل هجرة أقل تبوء بالخيبة على أرض الواقع.[106]

في دراسة مونيكا فيريا (Monica Verea) حاولت الباحثة دراسة افتراضٍ قائلٍ بأن الوضع الاقتصادي المتردي هو السبب الرئيس في هجرة المكسيكيين، و بتثبيت كل الدوافع الأخرى، فإن دراساتها الكمية التي أجريت على بنود اتفاقية النافتا، تشير إلى أنه من أجل وقف تدفق المهاجرين، لابد من رفع معدلات الدخل السنوي للفرد المكسيكي، وذلك بتقليص الفارق في معدلات الدخل بين البلدين حتى تصل إلى حدود متقاربة، بالتالي لن يعود الفارق في الدخل أحد الأسباب الدافعة للهجرة. و بحسابات عددية وجد الدارسون أن هذا الأمر لن يتحقق قبل مئة عام على الأقل، لتغدو معدلات الدخل للفرد سنوياً متكافئة في كلا البلدين[107]. الأمر الذي لم تحققه النافتا، ولم يرد في بنودها أي إشارة لتحقيق هذا الهدف للاقتصاد المكسيكي.

استفاد الرئيس الحالي دونالد ترامب من تجارب سابقيه من الرؤساء، فكانت تجربة فشل جورج بوش الأب في الفوز بولاية رئاسية ثانية بسبب توقيعه اتفاقية النافتا عام 1992م، و خسارته أمام منافسيه الذين عارضو تلك الاتفاقية. جعلت ترامب يعلن خلال حملته الانتخابية رفضه التام لها، ونيته إلغاءها تماماً، باعتبارها سقطة كبيرة للاقتصاد الأمريكي. لكنه لم يفي بوعوده تماماً، فقد تراجع بعد فوزه بمنصب الرئاسة مصرحاً أنه سيفتح باب إعادة التفاوض حول الاتفاقية.

---

[105] نوال شحاب، رسالة ماجستير بعنوان " أثر التكتلات الاقتصادية و الإقليمية على تحرير التجارة الدولية،" ، *كلية العلوم السياسية في جامعة الجزائر 3*، (2009/2010)، 67-64.

[106] Rodolfo García Zamora, "Crisis, NAFTA, and International Migration from Massive Migration to Growing Repatriation." International Journal of Political Economy, Vol.43m, No, 2 (2014): 30.

[107] Ibid, 32

تمخضت تلك الجهود في إعادة التفاوض حول بنود اتفاقية النافتا باستبدالها بأخرى جديدة إتُفقَ عليها و أُقرت في شهر أكتوبر، و تم توقيعها في نهاية شهر نوفمبر من العام الحالي 2018 عرفت باسم ("أوسمكا" – USMCA)، والتي سميت بالحروف الأولى من الدول الثلاثة الموقعة عليها. اعتبر ترامب أن هذا الاتفاق هو الأكبر اقتصادياً في تاريخ الولايات المتحدة و العالم أجمع، ليكون بتوقيعه أكبر منطقة تجارة حرة في العالم تقدر بـ 1.2 تريليون دولار[108].

شمل الاتفاق بنوداً أوسع من تلك التي كانت تغطيها اتفاقية النافتا سابقاً. فتناول تنظيم سوق السيارات، و الرسوم الجمركية المتعلقة بها، كذلك المعايير البيئية، و الملكية الفكرية بالإضافة إلى بعض الموضوعات في سوق التقنية. تغيرت كثير من التفاصيل في الرسوم الجمركية و التجارية، إلا أن أهم الإضافات التي جاءت على ذكرها الاتفاقية هو موضوع الحد الأدنى للأجور في ما يتعلق فقط بصناعة السيارات و الذي لا يقل عن 16 دولار للساعة. مع قبول المكسيك بالسماح بتشكيل اتحادات عمالية ممثلة للعمالة، و توسيع نطاق حماية العمال ليشمل العمالة المهاجرة[109].

فعلياً لن يرى اتفاق أوسمكا النور، إلا بعد توقيع البرلمانات الثلاثة للدول المشاركة. و هذا ما يشكل تخوفاً فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، و التي يواجه فيها الرئيس اعتراضاً من قبل الحزب الديمقراطي على بنود الاتفاق، حيث يشغل الحزب مامقداره 47 مقعداً من مقاعد مجلس النواب، الأمر الذي قد يعيق حصول الجمهورين على الأغلبية في المصادقة على الاتفاقية الجديدة.

لن يكون الاتفاق الجديد أكثر نفعاً بالنسبة للمكسيك من سابقه، فهي لم تستفد إلا على صعيد تحديد المعدل الأدنى للأجور في مصانع السيارات، مما يرفع من قدرتها التنافسية ويقلل من فرص خروجها من سوق السيارات. بالرغم من أن ترامب أشار في خطابه حول الاتفاقية في نهاية شهر أغسطس لعام 2018، إلى أن هذا الاتفاق يعتبر أكثر عدلاً من سابقه. رغم أنه ركز على سوق السيارات و الذي تبرع فيه الولايات المتحدة فيه

---

[108] "USMCA versus NAFTA: what's changed and what it means for intellectual property in Canada", (October 22/2018), https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=005d7210-cc24-4bd1-bad0-89963f0cd918 (Accessed December 4/2018)

[109] Jen Kirby, "USMCA, Trump's new NAFTA deal, explained in 500 words", *Vox Media,* (November 30/2018), https://www.vox.com/2018/10/3/17930092/usmca-nafta-trump-trade-deal-explained (Accessed December 4/ 2018)

أكثر من دونه. لكن ترامب كان عجولاً جداً في إقرار الاتفاقية مستغلاً فترة رئاسة الرئيس المكسيكي السابق إنريك بينيا نيتو Enrique Pena Nieto، الداعم لمفهوم السوق المفتوح أكثر من خليفته مانيويل لوبز أوبرادور Manuel Lopez Obrador، و الذي كان يتحضر لتسلم الرئاسة في شهر ديسمبر من هذا العام. حيث تخوف ترامب من موقف أوبرادور المعارض لبعض تفاصيل الاتفاقية، رغم رغبته الجامحة في الحفاظ على اتفاق ثلاثي الأطراف[110].

لا يمكن التنبؤ بقدر العوائد الإيجابية التي قد تتأتى للمكسيك من خلال تجديد بنود اتفاق النافتا، فهو لم يأت على الإشارة إلى موضوع حرية تنقل الأفراد بين البلدين. و لم يغير من الوضع الذي تعيشه العمالة المكسيكية غير النظامية أو حتى النظامية في الولايات المتحدة. فليس هناك أي تغيير ضمني للبنود التي كانت تتناول موضوع الهجرة في النافتا. فأكبر تغير حدث في هذا الجزء هو تغير اسم الاتفاقية من NAFTA إلى USMCA، تبع ذلك تغير في بعض المفاهيم و المسميات المستخدمة داخل بنود الاتفاق مثلاً تغير مسمى الدخول المؤقت إلى مفهوم الإجراءات العامة، وهكذا. فكل أحكام الهجرة و المهاجرين تم الحفاظ عليها كما هي دون أي مساس بالجوهر.

[110] "Trump hails 'really good' trade deal with Mexico", *BBC News*, (August 28/2018) https://www.bbc.com/news/business-45323634 (Accessed December 4/2018).

3 الولايات المتحدة الأمريكية و تشريع الهجرة

"الديمقراطيات تجد صعوبة في التفكير الاستراتيجي وقت السلم"[111] هالفورد ماكيندر

منذ استقلالها أدركت الولايات المتحدة الأمريكية التداخل العميق بين سياستيها الداخلية والخارجية على حد سواء. كما أدركت أن قوتها كفاعل دولي لا تتحقق إلا بقوة بناءها الاجتماعي (الأمة الأمريكية) والمؤسساتي في الوقت ذاته. فقد لجأت بعد الاستقلال لسياسة العزلة كي تتمكن من الخروج قوية فيما بعد في مواجهة التمدد الأوروبي، كذلك لتحجز لنفسها موقعاً سيادياً على المستوى العالمي. استهل الرئيس جيمس مونرو سياسة العزلة بمبدأ مونرو –الذي اقترن باسمه واعتبر فيما بعد سياسة تلجأ لها الولايات المتحدة عندما تحتاج لذلك–. ففي عام 1823 م أعلن الرئيس مونرو وبعد موافقة الكونغرس عدول الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل في أي من شؤون العالم الخارجي وحروبه مقابل توقف التدخل الأوروبي في النصف الغربي للكرة الأرضية (الأمريكيتين)، و بغير ذلك فإن الولايات المتحدة ستكون مضطرة للتعامل –حتى و إن بالقوة– مع أي تدخل أوروبي.[112] استغلت الولايات المتحدة مبدأ مونرو للتفرد بدول أميركا اللاتينية على نحو لا يسمح لأي قوىً أوروبية باستكمال مدها الاستعماري فيها. معتبرة أن أميركا اللاتينية ليست إلا امتداداً طبيعياً لأميركا الشمالية، وهي الأحق بالاستفادة من قربها الجغرافي، وغناها الزراعي و المعدني. حتى أطلقت عليها الفناء الخلفي للولايات المتحدة لتبرر توسعها في الداخل اللاتيني. و قد فسر بعض الكتاب أن علاقة الولايات المتحدة بجاراتها اللاتينية جاء عن طريق الصدفة، لشغل الفراغ الذي تركه انهيار الامبراطورية الإسبانية. لكن هذا المبرر حسن النية لا يقدم تفسيراً للأعداد الضخمة من المهاجرين الذين وجهتهم الولايات المتحدة، قبل ذلك بعامين، نحو تكساس والتي كانت تتبع للمكسيك في حينه.

دخلت ولاية تكساس (جمهورية تكساس في حينه) حرب استقلالها من المكسيك في أواخر الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، حيث دعمت الولايات المتحدة حرب الاستقلال بكل ما أوتيت من قوة، خصوصاً وأن النخب الأمريكية التي استقرت في تكساس هي من قادت حركة المعارضة ضد النظام المكسيكي. بعد عشر سنوات على استقلالها ضمتها

---

[111] Halford John Mackinder, "Democratic ideals and reality", *National Defense University Press,* London, 1942: 3.

[112] محمد العزب موسى، "مبدأ مونرو والوحدة الأمريكية"، *الكاتب*، عدد7، المجلد81، (ديسمبر/كانون أول 1967)، 59–60

الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح بذلك الولاية الثامنة والعشرين. و بعد تمكن الولايات المتحدة من الأجزاء الجنوبية المحيطة بتكساس، و اكتشافها لكميات الذهب الموجودة في أراضي المكسيك، عرضت على الحكومة المكسيكية مبلغ 30 مليون دولار للتنازل عن أراضيها. فرفضت الأخيرة ذلك العرض مما أنزل عليها غضب الولايات المتحدة التي لجأت لاستخدام قوتها العسكرية عام 1946م لفرض سيطرتها على أرض المكسيك. و ما كان من الحكومة المكسيكية حينها إلا أن تجنح عام 1948م لتوقيع معاهدة جوادالوب –هيدالجو، التي مكنت يد الولايات المتحدة في كل من كاليفورنيا، أوهايو، نيوميكسيكو وغيرها من المقاطعات المكسيكية، مقابل ما يقارب 19 مليون دولار أعطيت للحكومة المكسيكية.[113]

مع استقلالها أصدرت الولايات المتحدة العديد من قوانين المواطنة و الهجرة تحت شعار تم تبنيه مسبقاً "شعب واحد، من شعوب متعددة"[114]، فمنذ العام 1790 م حتى بداية الأربعينيات من القرن العشرين لم تمانع الولايات المتحدة دخول مزيد من المهاجرين تحت ولايتها، خصوصاً وأن تكوينة الولايات المتحدة تعتمد بالأساس على المهاجرين الأوروبيين الذين انتقلوا إليها على مدى العقود السابقة؛ حيث كانت مستعمرة بريطانية. بل أنها – بعد استقلالها عن التاج البريطاني– عمدت إلى جلب أعداد أكبر من السكان، كي تشكل نسيجاً اجتماعياً يسمى فيما بعد –الأمة الأمريكية. و في عام 1864م أقرت قوانين عدة تتعلق بالمواطنة و الجنسية، وتحديد آليات التعامل مع الأصدقاء و الأعداء[115].

لذلك فإن سعي الولايات المتحدة الجاد–خلال الأربعينيات– نحو ضم أكبر مساحة ممكنة من أراضي المكسيك، و قبولها بكافة سكان تلك الجمهوريات ذوو الأصول اللاتينية، بالإضافة إلى منحهم الجنسية الأمريكية، يعكس بشكل جلي أن الولايات المتحدة لم تكن يوماً قلقة بشأن أعداد المهاجرين الإضافية التي تنضم لقوافل سكان ولاياتها؛ لأن ذلك كان في مصلحتها. و على اختلاف أصولهم لم تتصد يوماً لأي فرد إضافي يدخل إلى أراضيها، و لم تكن أبداً تكترث للأصول العرقية في حينه. بل روجت في بداية نشأتها كدولة مستقلة، إلى أنها –أرض الحريات– التي تحتضن كل مضطهدٍ عرقي أو ديني يلجأ إليها.

---

[113] http://www.history.com/topics/treaty-of-guadalupe-hidalgo, تاريخ أخر مشاهدة (نوفمبر/تشرين ثاني 2016)

[114] أحد القطع النقدية الأمريكية من فئة

[115] US immigration legislation online, http://library.uwb.edu/Static/USimmigration/2005_real_id_act.htm I

لكن بوادر تقييد الهجرة إلى الولايات المتحدة بدأت تلوح في الأفق منذ إبرام المعاهدة الصينية الأمريكية و قانون عام 1882م اللذان نصا على منع دخول العمال الصينيين فقط إلى الأراضي الأمريكية. رأت الباحثة في الشؤون الدينية ديانا ل. إيك في كتابها أمريكا المتدينة الجديدة أن منطلقات شعار "شعب واحد، من شعوب متعددة" كانت سياسية في بداية ظهوره لتعكس تعدد الدول و المستعمرات التي هاجر منها ما يعرف الآن بالشعب الأمريكي. لكن تحول المفهوم إلى بعده الثقافي و الحضاري لم يكن في الحسبان، حيث جلب أعداداً لا حصر لها من المهاجرين من شعوب عدة، خالقاً اختلافاً ثقافياً بدأ يتسع شيئاً فشيئاً، ليشكل في نهاية المطاف تحدياً أعقد يتجسد في معضلة الهجرة.[116]

في معرض لـ اللوحات في جزيرة أليس، تعكس إحدى اللوحات الموقف الشعبي للأمريكيين (دعنا نطلق عليهم القدامى، لأنه ليس هناك من أمريكيين أصليين)، حيث تمثل اللوحة التحريض الشعبوي ضد الصينيين. وحسب إشارة وردت على ملصق وضع إلى جانب اللوحة، فإن معاداتهم للصينيين وصلت حد إقدام سكان منطقة تاكوما، على إحراق الحي الصيني بأكمله خلال سبعينيات القرن التاسع عشر[117]. المعاداة التي انعكست مباشرة في العقد التالي على قانون 1882م. هذا ما عنته البنائية تماماً حين افترضت أن رسم سياسات الدول ينتج عن التوجه المجتمعي العام في رسم الهوية الخاصة به و التي تنعكس تباعاً على سياسات الدول. فحددت الولايات المتحدة موقفها الدولي وفقاً للهوية التي حددها –مجازاً– سكان تاكوما. فقانون منع الصينيين من دخول الولايات المتحدة ماكان إلا انسجاماً مع التوجه الشعبي في رفض وجود الأسيويين على الأرض الأمريكية. امتد بعدها ليشمل استثناء اليابانيين أيضاً، استجابة لموقف الشعب الياباني المعادي للولايات المتحدة، و الذي ترجم على غرار قانون منع الصينيين بقانون منع العمالة اليابانية عام 1919م.

البنائية ذاتها، هي من تفسر عودة العلاقات الصينية الأمريكية إلى ازدهار غير مسبوق خلال أربعينيات القرن التالي، بل ومنحهم حق التقدم للحصول على الجنسية الأمريكية. هذه السياسة التي يمكن إخضاعها لمرونة مفهوم الهوية الذي تقدمه البنائية، كونها تخضع تفسير السلوك السياسي إلى مفاهيم سلوكية إنسانية ترتبط بالهوية و الأفكار و

---

[116] نجاة يونس/ ترجمة، ديانا ل. إيك، " أميركا المتدينة الجديدة"، *الأهلية للنشر و التوزيع*، ط.1، عمّان، 2008.
[117] المرجع نفسه، 65

المصالح التي لطالما ارتبطت بالتجديد وفقاً للظروف الزمنية التي تمر بها الدول، و تحددها هوية الأفراد المكونين لها تبعاً لموقفهم من تلك الظروف.

بحلول القرن العشرين، دخلت الولايات المتحدة حلقة الصراع الاقتصادي مع أوروبا داخل أراضي المكسيك، فركزت استثماراتها على الموارد و الثروات المكسيكية التي كانت محط الصراع؛ منشأة بذلك طبقة اجتماعية دخيلة على المكسيك من أصحاب رؤوس الأموال. خالقة تمايزاً طبقياً أخذ بالاتساع شيئاً فشيئاً وصولاً إلى ثورة عام 1911م. التي أطاح المكسيكيون من خلالها بالرئيس دياز، ليتصدر الحكم فرانسيسكو ماديرو المدعوم من قبل الولايات المتحدة؛ بعد أن قطع على نفسه تعهدات بتسهيل الاستثمارات الأمريكية على أراضيه.

لكن الصراع الأوروبي–الأمريكي لم يمكنه من الاستمرار لأكثر من عامين، حتى أطيح به بعد ذلك بدعم شركات النفط البريطانية لمسلحي المعارضة. ليجيء فيكتوريانو هويرتا، الذي قايض الولايات المتحدة على الاعتراف بحكومته مقابل دعم استقرار الاستثمارات الأميريكة على أرضه. بهذا وضعت المكسيك نفسها في موقع حرج جلب سخط ويدرو ويلسون عليها، الذي رفض الاعتراف بحكومة هويرتا رافضاً التهديد الذي تعرضت له الولايات المتحدة [118]. توترت العلاقات المكسيكية الأمريكية في حينه، و نتيجة لوقوع هويرتا بين مطرقة العدوان العسكري الأمريكي، وسندان الحرب الأهلية الداخلية التي بدأت تفتك بالنسيج الاجتماعي للمكسيك، اضطر للقبول بالصلح مع الولايات المتحدة مقابل إطلاق يد واشنطن في بلاده. منذ ذلك الحين، بدى التدخل الأمريكي صريحاً في الأراضي المكسيكية وشدد ويلسون الخناق على حكومة هويرتا، كما منع وصول الأسلحة الألمانية إليها، محاصراً الميناء ما أدى في نهاية الأمر إلى استسلام هويرتا للولايات المتحدة عام 1914م.[119]

[118] COLD SPRING HARBOR LABORATORY, http://www.eugenicsarchive.org/eugenics/

[119] حسن علي سبتي الفتلاوي، "أثر الحرب العالمية الأولى على العلاقات الأمريكية المكسيكية"، *مجلة كلية الآداب جامعة بغداد*، العدد70،69، (آذار/مارس 2005)، 488-490

3-1 انعكاسات الحرب العالمية الأولى على سياسات الهجرة الأمريكية

ارتبطت سياسة الولايات المتحدة تجاه المهاجرين منذ بداياتها بخلفيات سياسية، تتعلق بمواقفها من الدول، أو تنشأ وفقاً للسياق العام للأحداث ضمن المنظومة الدولية. فقد شهدت مراكز احتجاز المهاجرين القادمين من أوروبا -هرباً من نيران الحرب العالمية الأولى- تشديداً في الإجراءات المتخذة تجاه هؤلاء المهاجرين، وعلى وجه التحديد، الألمان منهم. كان ذلك اتساقاً مع الموقف الأمريكي المعادي لألمانيا في حينه. [120] لا سيما و أن ألمانيا استغلت حالة العداء بين المكسيك والولايات المتحدة في تلك الفترة ،التي نجمت عن برقية وزير الخارجية الألماني زمرمان، و التي حاول من خلالها دعوة المكسيك للتحالف معه من أجل خوض الحرب سويةً ضد الولايات المتحدة؛ ليشكل بهذا ورقة ضغط عليها من أجل الانسحاب من الحرب. [121] لكن هذا الأمر بات مستحيلاً، مع واقع التباين العسكري والاقتصادي الشاسع بين كل من المكسيك وأميركا.

تبعَ تلك الإجراءات تشديدٌ في السياسات والقيودِ من قبل الولايات المتحدة في مواجهة موجات الهجرة القادمة من روسيا ودول الشرق، وذلك تبعاً لتوصية أدلى بها الوزير الأمريكي المفوض في النرويج شميدمان تفيد بتمددٍ شيوعيٍ اشتراكيٍ تنويه روسيا. بعد الاضطرابات الداخلية التي حلت بها، و نية الحزب الاشتراكي في التمدد ونشر أفكاره على صعيد دولي؛ مما حدى بالولايات المتحدة إلى زيادة القيود في وجه كل القادمين من روسيا في حينه.[122]

لكن كان من اللافت إبان انتهاء الحرب العالمية الأولى أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الهجرة الوافدة لم تخفف من صرامة إجراءاتها حتى تجاه الوافدين من الدول الحلفاء لها في الحرب العالمية.[123] وقد عبرت منشورات منظمة كلان عن دوافع هذه السياسة الصارمة، عندما اعتبرت أن الحفاوة الأمريكية في استقبال المهاجرين كانت سبباً في نزع صفة الأمركة عن أميركا[124]. وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على أن فرض قيود حازمة في مواجهة

---

[120] كريم صبح، "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وموقفها من الهجرات الوافدة: الإجراءات التشريعية ونتائجها ومسوغاتها 1917-1927،" *مجلة كلية الآداب*، ع 99، د.ت، 13-15

[121] حسن علي سبتي الفتلاوي، "أثر الحرب العالمية ..."، 498

[122] كريم صبح، مصدر سابق، 20

[123] Closed Borders and Mass Deportations: The Lessons of the Barred Zone Act, **Sat, Jan 01, 2005** http://216.92.33.26/special-reports/closed-borders-and-mass-deportations-lessons-barred-zone-act

[124] ديانا ل.إيك، "أميركا المتدينة.."،65

المهاجرين نحو الولايات المتحدة، و التعامل معهم وفق إجراءات مقيدة لم يكن مجرد سياسة وقتية، أو ردة فعل للتصدي لأثار الحرب العالمية. إنما يحمل بعداً استراتيجياً لدى الولايات المتحدة في التعامل مع موجات الهجرة الوافدة. يدخل في بعض الأحيان ضمن ذرائع مبررة في أوقات الأزمات والحروب، لكنه يكشف عن سياسة عنصرية في حالات أخرى في التعامل مع المهاجرين كما تم التعامل مع العمال اليابانيين بين عامي 1917–1919م.

عام 1920م كشف النقاب عن إجراءات فردية اتخذتها بعض الولايات، بعيداً عن الحكومة الاتحادية، قصد منها الحد من توافد هجرة العمالة اليابانية، حتى وصل الأمر بولاية كاليفورنيا أن سنّت قانوناً يمنع استقبال أي عمالة يابانية. كان ذلك تبعاً لتخوفات ظهرت بعد تورط الكثير من العمال اليابانين بزيجات صورية تسمح للنساء اليابانيات دخول الولايات المتحدة بغطاء الالتحاق بأزواجهن. لكن الولايات المتحدة لم تقدم هذا السبب على أنه المبرر خلف زيادة القيود؛ إنما استندت في سياستها إلى البرقيات التي تسلمتها من السفير الأمريكي في طوكيو خلال الأعوام الأخيرة. التي تتضمن فحواها أدلة على ميول عدوانية لدى الشعب الياباني تجاه الولايات المتحدة.[125] بالتالي فإن آلية التعامل الأمريكية مع هذه الهجرات وفي توقيت كهذا تعكس توجهاً عاماً، ذو مرجعيات سياسية مسبقة بعيدة عن ذريعة الزيجات الصورية والتزايد الياباني داخل الولايات المتحدة.

بين عامي 1919 و1921م، بدأت تظهر ملامح تحول ديمغرافي صارخ على مستوى سكان الولايات المتحدة، وعلى مستوى المهاجرين إليها. فانضمت إلى قوافل المهاجرين مجموعات جديدة من الكنديين والمكسيكيين الذين كان توافدهم إلى الولايات المتحدة محدوداً. فقد حاولت المكسيك على الصعيد السياسي استعادة كرامتها أمام الولايات المتحدة؛ و ذلك بطلب التوصل لاتفاق مع الولايات المتحدة لإنهاء الاشتباكات الحدودية. لكنها لم تتمكن من ذلك تماماً، إلا أنها نقلت جزءاً كبيراً من الاهتمام الأمريكي نحو قضاياها الداخلية. كالبطالة و التمردات العسكرية في الداخل.[126] بناء على ذلك اتفق الطرفان و بمبادرة من الولايات المتحدة على فتح مناطق تبادل اقتصادي حر بينهما. و بخلاف علاقات الود و الصداقة التي نشأت نتيجة هجرة الكنديين للولايات المتحدة، فقد أثارت هجرة أعداد إضافية من المكسيكيين –التي تضمنت خليطاً من البيض والهنود– عدة مشكلات أبرزها

---

[125] صبح، "سياسة الولايات المتحدة..."، 17

[126] Douglas S. Massey and Kristin E. Espinosa, What's Driving Mexico-U.S. Migration?, 953-955

مشاكل عرقية طبقية. خصوصاً، وأن معظم هؤلاء المهاجرين كانو من الأميين و الفقراء الباحثين عن فرص عمل في الولايات المتحدة. و قد حاول الكونغرس في حينه التصدي لهذا التدفق بسن قانون "اختبار معرفة القراءة والكتابة", لكن هذا لم يقف عائقاً أمام المكسيكيين الذين تمكنوا من تجاوز عقبة القانون حتى قدر عدد القادمين من المكسيك في الفترة مابين 1917–1920م نحو 150.000 مهاجر.[127]

اعتبرت الولايات المتحدة نفسها في هذه المرحلة مسؤولة عن دول أميركا اللاتينية، و بتزايد الهجرات إليها أيقنت أن الضغوطات التي كانت تمارسها تجاه المكسيك لم تجدي نفعاً. بل أنها بذلك قد نقلت مشكلات المكسيك الداخلية إلى عقر دارها. فكان أحد الدوافع وراء فتح منطقة تبادل اقتصادي بين الدولتين هو إشغال البطالة المكسيكية، التي تحولت إلى معارضة داخلية، أجبرت العديد من سكان المناطق الشمالية المكسيكية للهجرة نحو الولايات المتحدة. الأمر الذي لم يكن في صالح الثانية لأن معظم المهاجرين المكسيك كانوا من الأميين.

إن المثير للاستغراب، استمرار الموقف الأمريكي المهادن للمكسيك خصوصاً في هذه الفترة التي كانت تشكل فيها الثانية عبئاً ثقيلاً على كاهل الولايات المتحدة. ففي البداية تحملت الولايات المتحدة آثار الثورة المكسيكية الداخلية ما بين عامي 1910–1911م، فدعمت الثوار من أجل الإطاحة بالرئيس الأسبق بورفيريو دياز. لكن الغرابة في الموقف الأمريكي تتجلي عند العودة لموقف دياز التاريخي من الولايات المتحدة. و التي كان يعتبرها الحلقة الأضعف في العلاقة مابين الدولتين؛ مشيراً في إحدى تصريحاته ما معناه أن الحظ العاثر للمكسيك جعلها بعيدة عن الله، قريبة من الولايات المتحدة. و ذلك في إشارة منه إلى ضعف الدولار خلال تلك الفترة من العزلة الأمريكية. فقد كان البيزو المكسيكي أعلى قيمة منه، وأراد دياز اللجوء إلى استثمارات دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية الضعيفة[128].

خلال الأعوام التالية، كانت العلاقة شائكة على ضفتي القارة الأمريكية. مابين اعتداءات من قبل المكسيكيين على جنود أمريكيين في الجنوب المكسيكي، و تواجد عسكري أمريكي هناك. الأمر الذي كان يثير السخط الشعبي لدى الحكومتين. فلازال المكسيكيون

---

[127] European Immigration and Defining Whiteness, http://www.understandingrace.net/history/gov/eastern_southern_immigration.html

[128] Gonzalo J. Suarez P. (Gjsuap), "Did Porfirio Diaz actually said "Poor Mexico, so far from God and so close to the United States"?", https://www.quora.com/Did-Porfirio-Diaz-actually-said-Poor-Mexico-so-far-from-God-and-so-close-to-the-United-States, (11 March 2016).

ينظرون إلى الولايات المتحدة كمعتديةٍ على الأرض، و متسلقة على قوةِ الاقتصاد المكسيكي قديماً. كما ينظر الأمريكييون للمكسيك على أنها الأقل مكانة على الصعيد العرقي[129]. لكن تخوف الولايات المتحدة من انعكاس الجو العام للحرب العالمية الأولى على أوضاعها الداخلية، جعلها تفضل إقحام نفسها في المشكلات المكسيكية؛ على أن تُقحَمَ مكرهةً في الحرب نتيجة تجاوب المكسيك مع استقطاب بعض الدول لها؛ خصوصاً بعد الكشف عن محاولات ألمانيا لاجتذاب المكسيك لطرفها من أجل الإيقاع بالولايات المتحدة.[130]

شغل موضوع الهجرة حيزاً كبيراً في البرامج الانتخابية لمرشحي أكبر حزبين على مر السياسة الأمريكية الحزب الديمقراطي، والحزب الجمهوري. فتضمن برنامج الحزب الديمقراطي إشارة صريحة إلى التزامه بالموقف الأمريكي الرافض للمهاجرين الآسيويين، على غراره كان موقف الحزب الجمهوري، بل كان أكثر تشدداً في تصريح لأحد مرشحيه الذي قال بأن الحفاظ على المستوى المعيشي لأبناء الأمة الأمريكية هو غاية حكومته. وسيتخذ ما يستلزمه ذلك من إجراءات تقيد دخول المهاجرين، اعتماداً على سياسة انتقائية ترسخ استبعاد المهاجرين الأسيويين تماماً.[131]

قدم اقتراح عام 1920م للكونغرس يهدف إلى وقف تدفق المهاجرين إلى البلاد تماماً مدة 14 شهراً اعتبر حينها موقفاً متطرفاً من قبل مجلس النواب. تلاه اقتراح قدمه رئيس لجنة الهجرة في الكونغرس ويليام بي. ديلينغهام بتحديد نسبة المهاجرين المسموح لهم بدخول الأراضي الأمريكية إلى 5% من الأجانب المقيمين، وصلت بعد مشاورات طويلة إلى 3%. إلا أن العمل بهذا القانون توقف قبل إكمال المدة المحددة له وهي عامين؛ نتيجة قرار من الرئيس الأميريكي في حينه ويدرو ويلسون، ليبقى بذلك قانون معرفة القراءة والكتابة هو الضابط الوحيد المقيد للهجرة، و الذي أظهرت التقارير أنه خلال فترة تطبيقه ارتفعت معدلات المهاجرين المقبولين لدخول الأراضي الأمريكية.[132]

---

[129] U.S.-Mexico Relations 1810 – 2010, *Council on Foreign Relations* https://www.cfr.org/timeline/us-mexico-relations

[130] Carter, Ross and Susan, " You Are Not a Friend", 462

[131] صبح، "سياسة الولايات المتحدة"،24

[132] "Congressional Debate on Immigration Restriction 1929", Hanover College History Department, December 10, 1920 House of Representatives, https://history.hanover.edu/courses/excerpts/227immigration.html

جاء فوز الجمهوريين برئاسة البلاد عام 1920م التي كانت من نصيب وارن هاردينغ، و اكتساحهم معظم مقاعد مجلس الشيوخ، بالإضافة إلى استحواذهم على أغلبية مقاعد مجلس النواب، جاء ليخدم وجهة نظرهم المتطرفة ضد الهجرة، فضمن نقاشاتهم داخل المجلس، أصر كثيرون من أعضاء مجلس النواب على فرض قيود إضافية على المهاجرين، رغبةً منهم في الحفاظ على نقاء الأمة و الحضارة الأمريكية حسبما يرون. لذلك أخذت المسألة منحى أكثر تشدداً منذ ذلك الحين و تظافرت كل تلك الظروف لتمكن الحزب الجمهوري من تمرير رؤيته المتشددة لسياسة الولايات المتحدة. حتى تمكن المجلس من وضع قانون القيود المشددة تجاه الهجرة موضع التنفيذ[133].

و بالرغم من معارضة ديلنغهام الجزئية للقانون و التغيير في بعض مضامينه، إلا أن القانون أصبح نافذاً بنفس مضامينه الحازمة في التعامل مع المهاجرين لكن هذه المرة مع مبررات أكثر موضوعية كما وصفها الكاتب، تمثلت تلك المبررات **أولاً:** بتخوف اعضاء مجلس الشيوخ من البعثات التبشيرية البلشفية التي دخلت البلاد عبر المهاجرين، خصوصاً مع تصنيفهم لموجات الهجرة خلال تلك الفترة بالهجرات الجديدة، والتي اعتبرت على حد تعبير بعضهم " حشود مخزية" . وكان دافعهم أن هؤلاء المهاجرين "يستطيعون جعلنا منقسمين بشأن أية قضية كبيرة، ويحشدون قواهم للسيطرة على ميزان القوى، ويقررون القضية التي ستؤثر في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية وحياتها".[134] و بهذا تم سن القانون المراد بصيغة مشتركة اتفق عليها كل من نواب الحزب الجمهوري و لجنة الهجرة داخل الكونغرس و أطلق على القانون اسم قانون الحصة الطارئة.

خلال العقدين الأولين من القرن العشرين، احتلت مسألة الهجرة حيزاً كبيراً من فكر الأمريكيين. خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالولاء و الانتماء، الأمر الذي دعى ممثلي الشعب في الكونغرس الإشارة مراراً و تكراراً إلى مسألة جودة المهاجرين القادمين، و رجوعاً للتاريخ كانت الكراهية الدينية أحد دوافع الرفض للمهاجرين. أي أن مسألة القبول بالآخر كانت تتعلق بالأفكار السائدة أيديولوجياً بما فيها مسألة التفوق الأنجلو سكسوني، كذلك بالتنشئة

---

[133] Ibid.

[134] روجر دانيلز، "قانون الهجرة للعام 1965: العواقب المقصودة وغير المقصودة"، *مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأميركية*، (3نيسان/أبريل 2008)
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/06/20100623170010x0.4919397.htm
l#ixzz4QIbKYfrU

الاجتماعية التي تقر دائماً بالتميز العرقي لسكان الولايات المتحدة[135]. الأمر الذي عكسته منظمة "White Anglo-Saxon Protestant" أو فيما عرفت ب WASP هذه المجموعة التي هيمنت على المجتمع والثقافة الأمريكية وسيطرت على قيادة الأحزاب اليمينية والجمهوريّة والديمقراطيّة.

اتسق سن قانون كهذا مع توجه الحزب الجمهوري في رسم السياسة العامة للنظام الأمريكي، إذ كانت العزلة أهمُ ملامحِ السياسةِ الخارجيةِ للحزب الجمهوري، الأمر الذي انعكس على تعاملِهم مع موضوع الهجرة. كذلك وعودِهم وتوجهاتِهم نحو زيادة فرص العمل للأمريكيين لم تكن لتنجح إلا إذا تمت السيطرة على عامل الهجرة، وحُدِّدَت أعداد المهاجرين؛ خصوصاً و أن مطالب النقابات العمالية كانت تركز على استبعاد المهاجرين من أجل الحفاظ على مستوى الدخل الفردي للعمال ضمن مستوياتٍ معقولة. تلاقت هذه الرغبات مع وجهات نظر علماء الاجتماع الأمريكيين، التي تحمل في طياتها التخوف الأمريكي من ما وصفه صاموئيل هنتنغتون بـ تهديد الأمة الأمريكية من قبل الدخلاء من عرقيات أخرى. فبالنسبة لكثيرين من ممثلي المنظماتِ الوطنيةِ و المحلية ، أن مجموعاتِ المهاجرين التي دخلت أميركا لم تكن قادرةً على الانسجامِ مع تفاصيل المجتمعِ الأمريكي، ملتزمين بثقافاتهم الأمّ[136].

بالتالي فهم يحولون بين المواطنين الأمريكيين وكثير من الوظائف التي أصبحت حكراً على هؤلاء المهاجرين، دون أي إضافة أو إسهام في بنية الدولة الأمريكية و قيمها؛ متهمين إياهم بإحداث خلل في البنية الأساسية للمجتمع بثقافاتهم وعاداتهم المرتبطة بمجتمعاتهم الأصلية، البعيدة كل البعد عن الثقافة الأمريكية. و هذا ما تمثله سياسات الحزب الجمهوري المحافظ والمتشدد على الدوام لمفهوم **الأمة** الأمريكية.

اعتبر الباحث كريم صبح أن قانون الحصة الطارئة هو خروج عن مبادئ الولايات المتحدة التاريخية، و التي كان أهمها مبدأ قبول الأشخاص الفارين من الاضهاد السياسي أو الديني. كذلك تجاوز للتقليد الأمريكي بالترحيب دوماً بالمهاجرين، خصوصاً وأنها عرفت " بأمة المهاجرين" المبدأ الذي كان ويلسون أهم داعميه.[137]

---

[135] Vilja Lehitnen, "“America Would Lose Its Soul”: The Immigration Restriction Debate, 1920-1924", .*Helsinki University Press, p.*125
http://ethesis.helsinki.fi/julkaisut/hum/histo/pg/lehtinen/americaw.pdf

[136] Ibid.

[137] صبح، "سياسة الولايات المتحدة..."،19

2-3 نظام الحصص القومية في تشريعات الهجرة

استكمل الرئيس كالفين كولديج مرحلة التقييد تلك، عندما تولى رئاسة الولايات المتحدة عام 1923م. بل زاد على القيود بأن اتبع سياسة انتقائية في التعامل مع المهاجرين؛ بحجة الحفاظ على أمريكية أميركا القائمة على أسس المواطنة الصالحة. لكنَّ تتبعاً تاريخياً للموقفِ الجماهيري آنذاك، يُظهرُ دورَ منظمة كوكلكس كلان*[138] في الكواليس الخلفيةِ للقانون. فقد تظاهرَ عددٌ من أتباعِ المنظمة في شوارع نيوجرسي للتعبيرِ عن رفضهم للمهاجرين اليهود و الكاثوليك في الولايات المتحدة، معتبرينَ ثِقَلَ المهاجرين اليهود يهددُ الحياة الاقتصادية "للشعب" الأمريكي، و قريباً سيفضي تزايدُ أعدادَ الكاثوليكيين إلى سيطرتهم على الحياةِ الثقافيةِ والدينيةِ "للشعب الأمريكي"[139].

أكد التيار التقليدي في المدرسة البنائية على دور الكيانات الاجتماعية في تحديد شكل "الأنا" للدولة من خلال شكل "الآخر" في وعي البنيةِ الاجتماعيةِ للدولة، مشيرةً إلى دور هذه الكيانات في رسمِ السياسةِ الداخليةِ و الخارجيةِ للدولة. فكان قانونُ حصةِ الأصول تبعاً لمصالح فئةٍ اجتماعيةٍ ضمن النظام.

تم تطوير قوانين متفرقة على مدى أعوام متتالية وصولاً إلى قانون حصة الأصول، الذي حدد نسب المهاجرين المسموح لهم بدخول الولايات المتحدة، وفقاً لنسبة مئوية تحسب رجوعاً لأعداد المهاجرين من الأصول المختلفة عام 1890م أو ما يسمى "الإحصاء الأنغلوا ساكسوني" باعتباره الأسبق على التدفق الكبير لمواطني دول أوروبا الجنوبية و الشرقية، هذا القانون الذي لم يأخذ بعين الاعتبار أعداد سكان الولايات المتحدة من مهاجري أمريكا اللاتينية، الأمر الذي لم يرض دول القارة اللاتينية. فنسبة 2% على أساس إحصاءات 1890م ، لم تكن مرضية على الإطلاق لهم.

لهذا ورغم أن عام 1921م شكل نقطة مرحلية فارقةً في التعامل مع الهجرة المكسيكية. إلا أن وصول كوليدج للرئاسة وإنفاذه قانون حصة الأصول أعادهم إلى مرحلة خطرة أخرى. لم يشفع لهم فيها إلا إصدار قانون يستثني الهجرات القادمة من الحدود

---

[138] يعتبر Ku Klux Klan ، بتاريخه الطويل من العنف ، أكثر مجموعات الكراهية الأمريكية شهرة وأقدم. على الرغم من أن الأمريكيين السود كانوا يمثلون الهدف الأساسي لكلان ، إلا أنها هاجمت اليهود والمهاجرين والمثليين والسحاقيات ، وحتى الكاثوليك حتى وقت قريب، وصلت أعداد المنتمين للمظمة مايقارب 4 ملايين شخص، و اعتبرت منظمة عابرة للطبقات لتنوع الشرائح الاجتماعية المنضوية فيها.
المصدر: https://www.splcenter.org/fighting-hate/extremist-files/ideology/ku-klux-klan

[139] ديانا ل. إيك، " أميركا المتدينة ..، مرجع سابق 65

الشمالية و الجنوبية (المكسيك) للولايات المتحدة، و جعل القيد الوحيد في وجه المهاجرين هو شرط المكوث لسنتين على الأقل في المكسيك أو كندا.

أضف إلى ذلك توقيع الرئيس هاردينغ على أمر تنفيذي، يسمح بدخول المكسيكيين إلى بلاده دون الحاجة لإبراز وثائق سفر على الحدود.[140] لم تكن هذا نقطة فارقة فقط لصالح المكسيك، إلا أن هذا الأمر التنفيذي جعل قوانين الهجرة الأمريكية تستند إلى أسسٍ اختياريةٍ عرقية تصنف المهاجرين وفق أصولهم وأماكن قدومهم.

بالمجمل، أجمعت كثيرٌ من الدراساتِ –التي تتبعت الموقفَ الأمريكي من المهاجرين– على سيطرةِ النظريات العرقية التي طوَّرها ماديسون و لوذرلوب و غيرهم من علماء الاجتماع، على الموقف الأمريكي من الهجرة. من هنا، كان الجدل الدائر حول نظام تقييد الهجرة مرتبطاً لا محالة بمفهوم الأمركة، انطلاقاً من دوافع عنصرية عرقية أو دينية أو طبقية[141] .

اتخذت سياسة الولايات المتحدة مع الهجرة منحى جديداً أكثر حزماً بعد عام 1924م، ترسيخاً لرؤى وتوجه الأنغلو–سكسونية الأمريكية. التي ترى أنه (كلما تغير التعداد السكاني أكثر، يفسد الشكل الطبيعي للأرض الأمريكية). بدأ هذا يتضح مع كل مرحلة انتخابية جديدة، في برامج كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري. فلم يكن هناك تمايز لدى أي من الحزبين في التعامل مع قضية الهجرة، و ربطها بأمريكية الدولة والحفاظ على "نقاء الأمة الأمريكية."

رجوعاً إلى جدول الحصص السنوية للمهاجرين الذي أقره قانون 1924م، يظهر تفضيل واضح للمهاجرين القادمين من دول كألمانيا و انجلترا والنرويج. فمقدار الحصة السنوية المخصص للمهاجرين منهم، أكبر بكثير من تلك المخصصة لدول كاليونان و استونيا أو بلغاريا اللاتي لم تحظين بأكثر من 100 فرصة لدخول الولايت المتحدة، في ذات السياق نرى استثناء للمهاجرين المكسيكيين من الحصص المخصصة في القانون[142].

هذه الأرقام تعكس التوجه العرقي للسياسات الأمريكية تجاه المهاجرين، و كأنها تقول بأن بلادهم لا تستقبل سوى ذوي البشرة البيضاء، ممن يدينون بالبروتستانتينية المسيحية، كما

---

[140] صبح،"سياسة الولايات المتحدة..."

[141] Lehitnen, " America Would lose it's Soul", 126-128

[142] “Shut the Door”: A Senator Speaks for Immigration Restriction, http://historymatters.gmu.edu/d/5080

عبر عن ذلك الرئيس ليندون جونسون في خطاب له باعتبار القانون منحازاً تميزياً. إلا في حال كان هؤلاء المهاجرين من العمالة المكسيكية الزهيدة الأجر التي أثبتت جدارتها خلال سنوات الحرب العالمية الأولى.

جدول 3-أ: الحصة السنوية المسموح بها للمهاجرين لكل دولة/ كما يحددها قانون الحصص لعام 1924م.[143]

Northwest Europe and Scandinavia		Eastern and Southern Europe		Other Countries	
Country	Quota	Country	Quota	Country	Quota
Germany	51,227	Poland	5,982	Africa (other than Egypt)	1,100
Great Britain and Northern Ireland	34,007	Italy	3,845	Armenia	124
Irish Free State (Ireland)	28,567	Czechoslovakia	3,073	Australia	121
Sweden	9,561	Russia	2,248	Palestine	100
Norway	6,453	Yugoslavia	671	Syria	100
France	3,954	Romania	603	Turkey	100
Denmark	2,789	Portugal	503	Egypt	100
Switzerland	2,081	Hungary	473	New zealand & Pacific Island	100
Netherlands	1,648	Lithuania	344	All Others	1,900
Austria	785	Latvia	142		
Belgium	512	Spain	131		
Finland	471	Estonia	124		
Free City of Danzig	228	Albania	100		
Iceland	100	Bulgaria	100		
Luxemburg	100	Greece	100		
Total	142,483 86,5 %	Total	18,439 11,2 %	Total	3,745 2,3%
Total Annual Immigration Quota	164,667				

Source: Statistical Abstract of the United States (Washington, D.C. Government Printing Office, 1929), 100.

جاءت فترة الركود الاقتصادي و الحرب العالمية الثانية لتخفضا معدلات الهجرة الوافدة بدرجة شديدة. مما أشعر صانعي السياسة الأمريكية أن عصر الاستقرار قد حان، و أن موجات الهجرة بدأت بالتلاشي شيئاً فشيئاً إلى حد لا يشعر السكان الأصليين بأي قلق على أصالة أمتهم من أي إثنيات دخيلة. وكما استهلت قوانين تقييد الهجرة بهم و استمرت

[143] https://www.historymatters.gmu.edu/d/5078

في استثناءهم على مدى عقود، كان المهاجرون الصينيون– أيضاً– بداية لسياسات الانفتاح و تقبل المهاجرين قبيل بدايات الحرب العالمية الثانية.

فقد صادق الكونغرس عام 1943م، على إلغاء كافة القوانين التي تستثني المهاجرين من الصين. بل ذهب فرانكلين روزفلت لأبعد من ذلك بأن منحهم بالإضافة للمهاجرين من الفلبين والهند، الحق في التقدم للحصول على الجنسية الأمريكية. لكن موجة اللاجئين من الدول الأوروبية على خلفية أحداث الحرب العالمية الثانية، أحرجت الولايات المتحدة، و فتحت الباب لسجال عميق داخل أروقة الكونغرس و البيت الأبيض. حيث أغلقت الولايات المتحدة أبوابها أمام اللاجئين من الألمان، و بقرار من الكونغرس –محرج للرئيس روزفلت في حينه– رفضت سن أي سياسات جديدة لاحتواء أزمة اللاجئين الطارئة. كان ذلك على أثر تخوف من قبل الشعب الأمريكي و ممثليه من التمدد اليهودي على الأرض الأمريكية.[144]

و تفادياً للحرج أمام المجتمع الدولي، حاول ترومان جاهداً تسهيل دخول أعداد أكبر من المهجرين بسبب الحرب، فعمل البيت الأبيض مع لجنة خاصة سمح من خلالها بدخول 400,000 مهاجر. الأمر الذي دفع الكونغرس في نهاية الأربعينيات إلى المصادقة على دخول 200,000 آخرين ضمن سياسات تقيدية تستثني اليهود و الكاثوليك منهم، إلا أن هذا لم يمنع ترومان من الموافقة على القانون لأنه أقصى ما يمكن تحقيقه في تلك الفترة. لا سيما مع الغضب الشعبي الذي تخوف من انهيار نظام الحصص المقرر وفق قانون 1924م، فحاول الكونغرس إسكات الشعب الأمريكي بإعلان مقايضات سيقوم بها مع الدول التي أخذ مهاجروها أكثر من الحصة المخصصة لهم. لكن سرعان ما انكشف الأمر وتنازل الكونغرس عن هذه الصفقات في عام 1957م.[145]

يقدم الباحث د.كريم صبح تصوره الخاص للمبررات الكامنة وراء سياسة الولايات المتحدة، على مدى عقود في التعامل بهذا الحزم مع المهاجرين و التشدد في موقفها من الهجرة. فبعد أن كان التخوف من وصول المد الشيوعي الأحمر لأراضيها السبب التاريخي

---

[144] روجر دانيلز، "قانون الهجرة للعام 1965: العواقب المقصودة وغير المقصودة"، *مكتب برامج الإعلام الخارجي التابع لوزارة الخارجية الأميركية*، (3نيسان/أبريل 2008)
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/06/20100623170010x0.4919397.htm#ixzz4QIbKYfrU

[145] دانيلز، المصدر السابق.

وراء صرامتها. تحول الأمر إلى ضرورة الحفاظ على السلالة الأمريكية من الانحطاط نتيجة اختلاطها بغير أهل الشمال على رأس الأسباب.

في رؤيته التي يقدمها حول صدام الحضارات، يرى هنتغتون أن حماية التماسك الثقافي و الاجتماعي للغرب (بالقيادة الأمريكية) لا يتحقق إلا بتحديد أعداد المهاجرين المسموح قبولهم من غير حاملي الثقافة الغربية. معتبراً أن هذه إحدى أهم القضايا على الأجندة الدولية[146].

إضافة إلى العامل الديني البروتستانتي المرتبط بنشأة الولايات المتحدة البروتستانتية والتي لابد و أن تبقى كذلك. ليس هذا فحسب، إنما يرى صبح أن هناك دوافع اقتصادية اجتماعية ترتبط بالحركة العمالية الأمريكية، التي رأت في الهجرة تهديداً لفرص عملها ومستويات الدخل الناجمة عن منافسة العمالة الرخيصة القادمة من الجنوب. [147]

قانون ماك كاريران–والتر الصادر عام 1952م، المحك الأول الذي برزت عنده ملامح خلاف سياسي داخلي بين طرفين، أحدهما يقيس مدى صلاحية قوانين الهجرة وفقاً لميزان السياسة الخارجية حاكماً قضية التعامل مع المهاجرين بسياسة الولايات المتحدة الخارجية و توافقهما، و قد كان النائب الديمقراطي إيمانيول سيلير أول أنصار هذا التوجه. أما الطرف الآخر– و الذي دافع عنه كل من السيناتور الديمقراطي بات ماك كاريران، و النائب الديمقراطي أيضاً فرانسيس والتر– فرأى أن قضية الهجرة ماهي إلا جزء من قضايا الأمن الداخلي الأمريكي، بالتالي لابد من تقييم صلاحية القوانين تلك فيما لا يمس أمن الدولة القومي، و للتعامل مع المهاجرين وفق سياسات أكثر حذرٍ من ذي قبل.[148]

جاء هذا القانون إبان الحرب العالمية الثانية و في بدايات الحرب الباردة؛ بقصد تحديد شروط قبول أو رفض المهاجرين القادمين إلى الولايات المتحدة. و على خلاف القوانين السابقة التي اعتمدت الأصل العرقي، أو الحصص السنوية كأساس، استحدث قانون ماك كاريران– والتر أسساً جديدة للتعامل مع المهاجرين اعتماداً على سجلهم القانوني،

---

[146] طلعت الشايب، مترجم، صاموئيل هنتغتون، *صدام الحضارات..إعادة صنع النظام العالمي*،(القاهرة، دار اللواء للطباعة، 1999):297

[147] صبح، "سياسة الولايات المتحدة..."، 43–50

[148] The Immigration and Nationality Act of 1952 (The McCarran-Walter Act*), MILESTONES: 1945–1952 U.S Office of the Historians*, https://history.state.gov/milestones/1945-1952/immigration-act

الأخلاقي، الصحي، وغيرها من الشروط الإنسانية التي تتعامل مع الفرد بشخصانيته، و ليس بالاعتماد على أساسه العرقي أو الإثني أو حتى الديني. مع استثناء أولئك الذين لديهم أي علاقة من قريب أو من بعيد بالشيوعية؛ و ذلك للتصدي للتمدد الشيوعي المرتقب الذي اعتبرته الولايات المتحدة حينها أعظم تهديد يواجهها في بدايات الحرب الباردة.[149]

و بحكم توقيت صدوره أخذ المشرعون بعين الاعتبار استثناء المهاجرين القادمين من الدول الأعداء لأميركا في الحرب العالمية الثانية لحماية أمن أراضيهم من الاختراق. استخدم ترومان (الفيتو الرئاسي) لوقف تمرير القانون الذي رأى أنه يحمل الكثير من العنصرية في التعامل مع المهاجرين، و ذلك فيما يخص استثناء أي شخص ذو علاقة بالشيوعية. لكن حق النقض ذلك لم يفلح، وتم إقرار القانون بأغلبية نيابية من الكونغرس[150].

يعتبر قانون ماك كارران–والتر إضافة نوعية في تاريخ سياسات وقوانين الهجرة الأمريكية، فقد كان مرحلة متقدمة بالنسبة لما سبقه من قوانين، تحديداً قانون الحصص لعام 1924م. فلما كان يعتبر كثير من الأمريكيين –المحافظين منهم تحديداً– أن قانون الحصص هو أفضل ما توصل له صانعوا القرار الأمريكيين، فهو يحفظ السلالة الأمريكية من الاختلاط بغيرها من الأجناس، كما أنه يحد من التدهور الحاد الذي بدأ يتسلل للولايات المتحدة عقب دخوله كلتا الحربين.

أما على الجانب الآخر، يعد قانون ماك كاران–والتر بمثابة الخطوة الأولى على طريق تصحيح المسار في سياسات التعامل مع الهجرة، و مؤشراً لدخول مرحلة أكثر اتزاناً و موضوعية في معالجة قضية المهاجرين، هذا بالطبع بالنسبة للأطراف الأكثر ليبرالية ضمن صناع القرار الأمريكيين، فبعيداً عن ما حمله القانون من مضامين عنصرية فيما يخص التخوف من التمدد الشيوعي، و منحه مساحة كبيرة للسطات التنفيذية للحكم على الأفراد المحتمل أن يشكلوا تهديداً بحكم ارتباطهم بالأطراف المعادية لأميركا خلال الحرب.

وفق ادعاءات النواب في الكونغرس الأمريكي، ، فإن إقرار هذا القانون كما عبر النائبين كاران و والتر يحقق الأمن القومي و المصلحة العامة للولايات المتحدة، في تصديها للتوسع الشيوعي من خلال اعتماد معايير أكثر شخصية في اختيار المهاجرين

[149] Wade Johnson, "1952 Immigration and Nationality Act, a.k.a. the McCarran-Walter Act", *US immigration legislation online*, https://www.library.uwb.edu/static/USimmigration/1952_immigration_and_nationality_act.html
[150] https://history.state.gov/milestones/1945-1952/immigration-act

المسموح لهم بالدخول إلى الولايات المتحدة تبعاً لانتماءاتهم الأيديولوجية[151]. إلا أن تناقض موقفي الاتحاد العمالي و مجلس المنظمات الصناعية حول إقرار القانون ومدى تحقيقه للمصلحة في الولايات المتحدة يدخل ضمن مؤشر الشك فيما يتعلق بالمصلحة العامة ففي سياق مفهوم المصلحة لدى النظرية البنائية والتي تتحدد تبعاً لتقلبات الهوية الاجتماعية المكونة للدولة، و التي تتحدد وفقاً للبنى الاجتماعية لها، على اعتبار كلا المجلسين من جماعات المصلحة في الدولة، و التي تمثل كياناً اجتماعياً ضمن المنظومة ككل. فمن الذي حدد مصلحة الدولة إذا كانت الأخيرة تخالف رؤية كلتا الجماعتين؟

على سبيل المثال، رجوعاً لموقع مكتب التأريخ الأمريكي[152] فإن قانون 1952م حمل مضامين تميزية مبطنة فيما يخص التعامل مع المهاجرين الآسيويين، فبينما أبرز أنه أزال القيود الاستثنائية التي وضعت عليهم سابقاً وفقاً لقانون الحصة، وأنه أعطاهم ما مقداره 100 حصة لكل دولة آسيوية على حِدة؛ إلا أن الواقع لم يكن كذلك، لأن القانون الجديد اعتمد على سلالة الشخص في تحديد أهليته للحصول على فيزة الدخول، و دخل ضمن حصة كل دولة آسيوية (كل شخص كان أحد والديه آسيوياً) حتى وإن كان ولد ويحمل جنسية دولة أخرى. مع ذلك كله، فإن القانون قد وضع شروطاً موضوعية –إلى حد ما– واضحة للتعامل مع المهاجرين وفقاً لسلوكهم الشخصي الإنساني، وليس بانتماءهم العرقي أو الديني، و هذا ما لم يتضمنه أي قانون سابق في سلسلة قوانين الهجرة.

3-3 قانون هارت – سيلر

اعتبرت الستينيات حقبة تحرر للأمريكيين بكافة انتماءاتهم، نتيجة لازدهار حركات اليسار القائمة على الهوية من أجل مناهضة صورة أميركا المعيارية (البيضاء، البروتستانتينية)[153]. و كواحد من التواريخ المفصلية في سياقات سياسة الولايات المتحدة مع الهجرة، كان عام 1965م القانون الذي أبطل العمل بنظام حصص الأصول القومية، و أضفى صبغته على قوانين الهجرة التي سادت منذ عشرينيات القرن. فقد أصدر الكونغرس الأمريكي قانوناً جديداً عرف باسم قانون هارت–سيلر الصادر في 3 أكتوبر لعام 1965م و

---

[151] The Immigration and Nationality Act of 1952 (The McCarran-Walter Act) https://history.state.gov/milestones/1945-1952/immigration-act

[152] Ibid.

[153] عمار جمال، ترجمة، أندرو هارتمان، حرب *من أجل روح أميركا تاريخ الحروب الثقافية* (القاهرة، الكتب خان للنشر والتوزيع، 2017):29

الذي اعتمد المهارات الفردية و الروابط العائلية كأسس للتعامل مع المهاجرين إلى الولايات المتحدة، مع اعتماد سقف عددي لتأشيرات الدخول التي تمنحها الحكومة خلال السنة بما يقدر ب 170,000 تأشيرة.

حسبما رأى كثيرٌ من المحلِّلين لقوانين الهجرة الأمريكية، فإن هذا القانون قد غير وجه أميركا الديمغرافي خلال العقود التي تلت، و ذلك بتغير نوعية المهاجرين الوافدين. فكان لدول آسيا وأمريكا اللاتينة النصيب الأكبر من تلك التأشيرات. و ذلك تحت إطار توفير اليد العاملة الرخيصة، أو لم شمل العائلات التي جعلت من أقرابها مهاجرين مرشحين مستقبلياً. مع انخفاض ملحوظ في المهاجرين القادمين من أوروبا و التي تحولت في هذه العقود لبلاد مستقبلة للهجرة أكثر من كونها مصدرة لها.[154]

ارتبط قانون الهجرة و الجنسية الصادر ارتباطاً وثيقاً بقانون الحقوق المدنية الصادر في العام السابق، و ذلك نتيجة لإدراك الأمريكيين دور التمييز العنصري في تشكيل قوانين الهجرة السابقة. فقد صرح روبرت كينيدي –المدعي العام خلال فترة رئاسة جون كينيدي– قائلاً " لا نستطيع أن نبقي التمييز العنصري حجر الزاوية لقوانين الهجرة[155]".

و في خطاب توقيعه على القانون عبر الرئيس ليندون جونسون عن الخطأ الفادح الذي ارتكبته الولايات المتحدة خلال السنين الماضية في سلوكها مع الهجرة و المهاجرين ، و المشوه لصورة العدالة الأمريكية. لذلك فإن توقيع هذا القانون سيصحح مسيرتنا كدولة، و كشعب على حد سواء. فهذا القانون ببساطة يعتمد على أسس حكم عادلة للمهاجرين الراغبين بدخول الولايات المتحدة، القادرين على دعم نمو و تطور و روح هذه الأمة. لقد أقر الرئيس جونسون في خطابه أن نظام حصة الأصول القومية الذي اتبع كسياسة تعامل مع الهجرة كان قاسياً مشوهاً غير صالح لأرض الحريات، لدولة كالولايات المتحدة الأمريكية، لأنه أخل بأساس ديمقراطية الأرض الأمريكية التي تقيم الفرد على جدارته وقدراته و ليس على أساس انتماءه العرقي أو الديني أو خلافه.[156]

---

[154] 1965 Immigration and Nationality Act, a.k.a. the Hart-Celler http://library.uwb.edu/static/USimmigration/1965_immigration_and_nationality_act.html. Last seen 24Nov.2016

[155] يونس، ترجمة، أمريكا المتدينة، مصدر سابق: 35.

[156] President Lyndon B. Johnson's Remarks at the Signing of the Immigration Bill, Liberty Island, **Public** *Papers of the Presidents of the United States: Lyndon B. Johnson*, Government Printing

كان الهدف من إقرار قانونٍ كهذا؛ تخطي قانون الحصص القومية العنصري سابق العهد. لكن عوامل ضعف كثيرة اعترت هذا القانون، و انعكست آثاره على تكوينة المجتمع الأمريكي بشكل لم يكن متوقعاً أو محسوباً. و هذا ما قصدته أيضاً الصحافية في الراديو الوطني الأمريكي جينيفر لودين عندما قالت بأن قانون عام 1965 قد غير وجه أميركا.

واجه القانون كثيراً من الانتقادات؛ نتيجة التحول الذي أحدثه في بنية الولايات المتحدة، فقد صيغ القانون وفق تنبؤات غير واقعية و على غير دراية من قبل أعضاء الكونغرس بحجم الأعداد الضخمة من المهاجرين من دول شرق آسيا، الهند و أميركا الاتينية. كما اعتقد معدُّو القانون أنه يفسح المجال أمام مجتمعات الهجرة التقليدية في أوروبا كإيطاليا و اليونان، التي لم ينصفها نظام الحصص القومية.

لكن أعداد المهاجرين المتدفقين فاق كل تصور فقد تنبأت بذلك الباحثة في التاريخ ماريان سميث التي أشارت أن كل بند من بنود ذلك القانون، سيؤدي إلى إحداث زيادة مهولة في أعداد المهاجرين. حيث سيبدأون بالتراكم شيئاً فشيئاً على أيدي الأقليات المتواجدة على الأرض الأمريكية؛ وفقاً لبند لم شمل العائلات المتضمن في القانون[157]. هذا ما جعل القانون غير مقبول بالنسبة لأفراد الشعب الأمريكي الذين واجهوا موجة من الهجرة أثرت على بنيتهم الثقافية، و زعزعت أمنهم الوظيفي في تخوف من المهاجرين المهرة الذين فتحت لهم الأبواب بهذا القانون. و صدقت النبوءة لدى الكاتب بيتر برايملو، مصوراً موجة الهجرة التي أعقبت قانون الهجرة والجنسية بالكارثة التي حلَّت على أميركا، و التي زعزت السيطرة الثقافية الضرورية لأمة بعينها[158].

يبرز في هذا المقام مركزية مفهوم التنشئة الاجتماعية الذي قدمه أنصار البنائية، و الذي لعب دوراً أساسياً في رسم شكل أميركا المعيارية حسب تعبير أندرو هارتمان لدى مواطنيها، مما جعل موضوع الهجرة محط خلاف ثقافي كبير، حتى في الأوساط التي لا

Office, (1966). http://www.lbjlib.utexas.edu/johnson/archives.hom/speeches.hom/651003.asp. Last seen 24Nov.2016

[157] Jenifer Ludden, " 1965 Immigration Law Changed Face of America", National Public Radio, (9 May 2006), https://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=5391395?storyId=5391395

[158] أمريكا المتدينة، مصدر سابق: 69

تعارض استقبال المهاجرين. بالتالي فإن البنية التي نشأ الأمريكي عليها ترفض الآخر، و تعتبره تهديداً لقوميته، الأمر الذي صبغ نفسه على كافة قوانين الهجرة السابقة للعام 1965.

حاول الرئيس ليندون جونسون التقليل من شأن القانون، و الاستهتار بقيمته عندما أشار في خطاب توقيعه أن هذا القانون ليس قانوناً ثورياً، و ليس من شأنه التأثير على حياة الأمريكيين، إنما هو ترسيخ لقيمة من القيم التي استندت إليها الولايات المتحدة على مر العقود، ألا وهي المساواة. لكن لم يخطر ببال جونسون حينها أن يكون هناك طبيب أو مهندس أفريقي أو هندي يتقدمون بطلب هجرة للولايات المتحدة. فعندما تضمن القانون المهارات و المؤهلات الفردية كأساس لقبول المهاجرين، اعتقد المشرعون أن هذا سيفتح الباب لأطباء من بريطانيا، و مهندسين من ألمانيا بدخول البلاد.

خطاب عنصري، بحجة المساواة، هذا ما رآه ستيفن كلاينبيرج ، عالم الاجتماع بجامعة رايس و الذي صرح علانية بأن قانون عام 1965م واضح العنصرية بشكل غير معقول[159]

بالتالي، فإن خطاب المساواة و نبذ التمييز العنصري في قانون 1924م، لم يكن حقيقياً، لكن الجهل في بناء التوقعات المستقبلية عن موجات الهجرة جعل من الولايات المتحدة الأمريكية –مجدداً– وطناً يقوم المهاجرون بصياغته وتشكيله. رأت جينيفر لودين[160] أن بند لم شمل العائلات الذي تضمنه القانون أسهم بشكل كبير في عملية التحول الديمغرافي لأميركا، مشيرة إلى أن جذور القانون كانت بمقترح تقدم به الرئيس السابق جون كينيدي يعتمد فيه المؤهلات الفردية للمهاجرين كأولوية للتعامل معهم. لكن بسبب الأهداف الخفية لكثير من الأقليات و جماعات الضغط و الهيئات العمالية، فقد تم تحويره ليشمل بند توحيد العائلات، و مؤهلات أخرى. بالتالي أسفر عن ذلك التشوه الذي أصاب المجتمع الأمريكي.

من الجدير بالذكر الملحوظة التي قدمها الكاتب دوجلاس ماسي حول تطور الهجرة و ارتباطها بتطور التشريعات الأمريكية نحوها. فهوى يرى أن أعداد المهاجرين لم تكن لترتفع بهذه الحدة لولا التقنينات الخانقة للتشريعات الأمريكية. لذلك فإن أعداد المهاجرين لم تزداد

[159] Ludden, "1965 Immigration law..".
[160] Jennifer Ludden, "1965 Immigration Law Changed Face of America", U.S *National Public Radio,* (9 May 2006), http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=5391395, Last seen 28Nov 2016

كما كان يعلن الجانب الأمريكي، بل إن الوضع القانوني للمهاجرين هو الذي تغير. فمن كان يعتبر دخوله مشروعاً في السابق نتيجة اتفاقية الباراسيرو أو غيرها من اتفاقيات العمالة؛ أصبح الآن تواجده غير قانوني و يخضع لقوانين الترحيل و العقاب.[161]

في مقابلة أجراها السناتور إدوارد كينيدي مع أحد الصحفيات لصالح الراديو المحلي، أشار فيها صراحة إلى أنه مع كل موجة هجرة تدخل فإن الدولة تزدهر و تصبح أكثر تطوراً على الصعيد الثقافي والسياسي وحتى الاقتصادي. و في معرض دفاعه عن اصدار قانون الاصلاح الشامل لعام 65، فإنه يرى بأن التنوع الإثني للولايات المتحدة لن يتزعزع نتيجة هذا الإصلاح. كما يبرر، بأن الدولة الأمريكية بحاجة لتلك الأعداد من العمالة الشابة القادرة على دعم ازدهار البلاد، تلك العمالة من أبناء المهاجرين الذين سيصبحون بحكم الواقع جزأً لا يتجزأ من المنظومة الثقافية والاقتصادية للدولة ككل[162].

مصداقاً لما أشار له كينيدي، فإن حراك الأمريكيين ذوي الأصول المكسيكية و الذي أطلق عليه " الشيكانو" قد روج في نهاية الستينيات لشكل من أشكال ممارسة الهوية، محاوليين التأثير في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مصلحتها القومية بما تتضمنه من مكونات إجتماعية عدة، يشكل المكسيكيون جزءاً رئيساً فيها. و قد ركز رودولوفو جونزاليس أحد أهم المتحدثين باسم جماعة الشيكانو، على ضرورة بناء الوعي بالسمات الثقافية المتميزة و الهوية الذاتية للمكسيكيين و بناء اليقين لديهم بامتلاكهم مجموعة من القيم و الأفكار الخاصة[163]. و بالتأكيد لا يتحقق هذا الوعي إلا من خلال التنشئة الاجتماعية للأمريكيين ذوي الأصول المكسيكية، و التي تعتبرها البنائية –إلى جانب القيم– ركناً أساسياً في رسم هوية الدولة وفقاً لمكوناتها الاجتماعية.

لقد حاول الشيكانو بإطلاق حراكهم " الحملة الصليبية من أجل العدالة"، تجسيد إشكاليات فقدان الذات و عذابات الاغتراب، اللاتي تعرض لها الأمريكيون ذوي الأصول المكسيكية نتيجة محاولاتهم مواكبة التقدم الصناعي من خلال العمل على الأرض الأمريكية. و حسب التقدير الأكاديمي من قبل مركز دراسات الشيكانو، فإن ما يمارسه الآن الشيكانو

---

[161] Massey, "Only by addressing".

[162] Sen.Kennedy, Edward interviwed by Jennifer Ludden, " Sen. Kennedy on Immigration, Then & Now",National Public Radio, On (29 May 2006), https://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=5393857

[163] عمار جمال، ترجمة، حرب من أجل روح أمريكا، 36.

هو عملية بناء هوية بديلة، كردة فعل للقيود و الصور النمطية التي خلقتها الهوية الأمريكية المعيارية[164].

توالت التشريعات و السياسات الأمريكية المتعلقة بالهجرة، في محاولة لتصميم نظام للهجرة أكثر أمناً (بالنسبة للأمن القومي للبلاد)، فكان قانون عام 1968م المتعلق بالمهاجرين الذين قدموا خدمات اجتماعية جليلة للبلاد، أو شاركوا مع القوات الأمريكية في حرب فيتنام. تلاه في عام 1975م[165] تشريع يتعلق بتقديم المساعدات والتسهيلات من قبل الحكومة للمهاجرين واللاجئين القادمين من دول الهند–الصينية[166]، وذلك في أعقاب انتهاء الحرب مع فيتنام لاحتواء ما خلفته من تهجير للعديد من سكان تلك المناطق. ليظهر بعد ذلك قانون المعاملة التفضيلية لأبناء المواطنين الأمريكيين وذلك عام 1982م[167] ، و الذي اختص بأبناء الأمريكين ممن يكون أحد والديه آسيوياً و عرف القانون باسم 1982 Amerasian Immigration Act[168].

قد يكون من المعقول أن يزاوج البحث بين التضارب الهوياتي الداخلي في تحديد الذات للدولة الأمريكية، و بين التخبط السياسي على صعيد العلاقات الخارجية مع دولة المكسيك، فكما اعتبرت الواقعية النيو–كلاسيكية أن المتغيرات التدخلية بالإضافة إلى المتغيرات الإدراكية، تعد إحدى العوامل المؤثرة في رسم السياسة الخارجية للدولة. بناء عليه، فإن الفجوة الاجتماعية الناجمة عن تعارض هوية الشيكانو مع الهوية المعيارية الأمريكية تنعكس على المتغيرات الإدراكية لصانع القرار الأمريكي؛ منتجة هذا الشكل من السيولة في الموقف الأمريكي من الهجرة المكسيكية بشكل خاص و الموقف الخارجي من الدولة الجارة.

منذ العام 1984م حاول أعضاء من الكونغرس الأمريكي العمل على استصدار قانون إصلاح الهجرة، إلا أن عملية اصداره مرَت بكثير من الإخفاقات. حتَى جاء كل من السيناتور Alan Simpson و النائب Romano Mazzoli اللذان عملا بجدية حتى تم إقرار القانون عام 1986م وحمل اسم قانون سيمبسون –مازولي لإصلاح الهجرة والسيطرة

---

[164] المصدر نفسه، 38.

[165] https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/CIA-RDP77M00144R001100130006-3.pdf

[166] تشير إلى المنطقة الجغرافية التي تضم كل من كمبوديا، لاوس و فيتنام. و التي كانت خاضعة للولاية الفرنسية حتى عام 1950 م. و حملت هذا الاسم نتيجة لتأثر تلك الدول بثقافتي كل من الهند والصين بشكل مختلط. https://www.britannica.com/place/Indochina .

[167] https://www.uscis.gov/tools/glossary/amerasian-act .

[168] (An act to amend the Immigration and Nationality Act to provide preferential treatment in the admission of certain children of United States citizens)

عليها؛ نتيجة لتقرير مكتب الهجرة و الجنسية الذي أظهر أن أعداد المهاجرين غير النظاميين إلى الولايات المتحدة قد تجاوزت أعلى حد سابق لها. جاء وقع هذا القانون صارخاً في تاريخ تشريعات الهجرة، إذ كان بمثابة أول تصريح لتنظيم حركة الهجرة اللانظامية وشرعنتها، و قد تم تضمين بنود هذا القانون أيضاً قانون الهجرة و الجنسية عام 1965م المشار إليه سابقاً، و الذي اعتبر نقطة فاصلة في سجل تشريعات الهجرة، بل و أهمها بعد قانون الحصة الطارئة لعام 1924م.[169]

فرض القانون عقوبات على المشغلين اللذين يتيحون فرص عمل للمهاجرين غير النظاميين، ليفقد آخرون أمل الحصول على فرصة عمل في حال قرروا الدخول إلى البلاد بطريقة غير نظامية؛ مما يساعد –حسب اعتقادهم– على وقف تدفق المهاجرين. من ناحية أخرى، تدفع تلك العقوبات أصحاب العمل إلى تسريح كثيرين من غير النظاميين، ليعودوا إلى بلادهم بشكل طوعي. بالمقابل منح القانون عدداً من المهاجرين –المحققين لشروط معينة– فرصة التقدم بطلبات تسوية أوضاع للحصول على الإقامة وذلك ضمن برنامج عفو عام تقوم به الولايات المتحدة.[170]

من خلال المراجعات الأدبية خلال التحضير للبحث، لاحظت الباحثة أن ذروة ازدهار أفكار صاموئيل هنتغتون حول اكتشاف الذات، وتحديد الهوية الأمريكية، كانت خلال هذه الحقبة. حيث يرى المؤرخ الأمريكي أن في كل مرحلة من مراحل الشعوب لا بد أن تتعرض الدولة لتهديد ما يؤثر على استقرارها و بنيانها، لذلك على الدولة في هذه المرحلة أن تتوقف لتعيد التفكير و النظر في رسم هويتها. هذه المسؤولية التي تقع على عاتق الشعب. و رغم أنه كان واقعي الانتماء فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، إلا أنه أشار –عن قصد أو غير قصد– إلى أنه على الأمريكيين كأمة أن يعاودوا إحياء قيم الإنجليزية البروتستانتينية و القيم الليبرالية التي تفرد بها المستوطنون الأوائل لأميركا. و هذا ما يتفق تماماً مع رؤية البنائيين بأن من يحدد الهوية العامة للدولة هي البنى الاجتماعية المكونة لها، و هنا ارتأى هنتغتون أن الهوية الأمريكية بدأت بالضياع و التبدد نتيجة تعدد المكون الاجتماعي للولايات المتحدة بفعل الهجرات الجديدة. متناسياً ما سبق و أن أشار له بأن الهوية تعتمد على البنية

[169] Juan P. Osuna. "Amnesty in the Immigration Reform and Control Act of 1986: Policy Rationale and Lessons from Canada." American University International Law Review 3, no. 1 (1988): 145-147.
[170] Ibid, 152.

الاجتماعية بحكم ما هو كائن و ليس ما يجب أن يكون، ففضل أن ينكر التعددية، على أن يعتبرها الشكل المفترض للهوية الأمريكية في ذلك الحين. وأن مزيج الثقافات و الأفكار و المصالح للجماعات الثقافية المختلفة من السود، الشيكانو، الجندريين هو ما يجب اعتباره الهوية الأمريكية.

بعد الحرب العالمية الثانية، و رغبة الولايات المتحدة بتمكين أعداد جيشها الوطني، إنضوى عدد من مواطني دول أخرى و خصوصاً من جزر المحيط الهادئ و التي توالى في السيطرة عليها عدد من الدول الكبرى بعد الحرب. وبعد سنوات ارتأى أعضاء الكونغرس أن هؤلاء المجندين و تحت شروط معينة، يمكن أن يتم منحهم المواطنة الأمريكية وفقاً لعدد سنوات خدمتهم في الجيش. خصوصاً و أن الحكومة أرادت تمييزهم عن أولئك المهاجرين الذين جاءوا كعمال للعمل في قناة بنما، أو ضمن أعمال أخرى. أصدر الكونغرس Armed Forces Immigration Adjustment Act قانون تكييف القوات المسلحة المهاجرة عام 1991م. الذي يمنح المهاجرين من جزر المحيط الهادئ بما فيها دولة الفيليبين إمكانية الحصول على حق المواطنة نتيجة خدمتهم في القوات المسلحة ضمن الحروب المختلفة.[171]

1996 Personal Responsibility and Work Opportunity Reconciliation Act قانون تم إصداره لتحديد صفات معينة للأجانب المؤهلين و المسموح لهم بحكم القانون التمتع بالخدمات العامة على المستوى الفدرالي و على مستوى الولايات. تلى هذا القانون الشامل –وفي ذات العام– إصدار قانون صارم يتعلق بالمهاجرين بالتحديد وليس الأجانب فقط. جاء مغايراً لما اعتاد عليه المهاجرون من قبل الولايات المتحدة، و كان أكثر جدية في التعامل مع ظاهرة الهجرة. حيث ركز القانون على تشديد الإجراءات الأمنية الحدودية. مشيراً بالتفصيل إلى دور حرس الحدود و صلاحياتهم، المعدات المستخدمة على الحدود، و آليات التأمين الواجب اتباعها. فصَل القانون في متنه أيضاً الإجراءات الداخلية المتبعة تجاه المهاجرين شاملاً المسؤولين المضطلعين بدور فحص طلبات التأشيرات.[172] كما التفت القانون في بنوده الطويلة إلى العقوبات المفروضة على كل

---

[171] U.S Citizenship and Immigration Services, Policy Manual, "Chapter 8 – Members of the U.S. Armed Forces," https://www.uscis.gov/policymanual/HTML/PolicyManual-Volume7-PartF-Chapter8.html.

[172] Henry J. Chang, "The Illegal Immigration Reform and Immigrant Responsibility Act of 1996,"*CHANG and BOOS' Canada - US Immigration Law Center*, http://www.americanlaw.com/1996law.html.

من المهربي أو المهاجرين غير النظاميين أنفسهم، سواء كان ذلك باستصدار أوراق غير رسمية أو التهريب عبر الحدود. و ألمح أنه سيتم معاقبة كل مرتكبي الجرائم المتعلقة بالهجرة، و في نهاية المطاف أدخل القانون إجراءات الترحيل القسري للمهاجرين حيز النفاذ.

يفسر كثيراً من المراقبيين أن انتخاب الشعب للرئيس بيل كلينتون في عام 1993م جاء نتيجة لتقديمه العامل الداخلي في رسم توجهات الدولة أكثر من اعتماد الأسباب الخارجية[173]. فقد سجل في برنامجه الانتخابي اعتراضاً على الرئيس الأسبق بوش الأب، لاعتماده على القضايا الخارجية كمحرك لسياسة الدولة، مقدماً العامل الاقتصادي بشكل رئيس على غيره من العوامل الداخلية.

رجوعاً إلى النظرية البنائية، فإن مصلحة الدولة من يحددها هو الهوية المشتركة لمكونها الاجتماعي، بالتالي فإن فوز بيل الكلينتون على منافسيه يبرز توجهاً مجتمعياً عاماً في رؤية مصلحة الدولة في التركيز على بنيتها الاقتصادية، بالتالي فإن الهوية الجمعية انعكست في التصويت لصالح برنامج كلينتون الانتخابي و الذي ينكر اعتماد القضايا الخارجية كمصلحة عليا للدولة، إنما لابد و أن تتسق مصالحها مع هويتها المشتركة.

كشف قانون 1996م – الصادر خلال فترة ولاية بيل كلينتون– الأزمة الحقيقة التي باتت تواجه المهاجرين من كافة الأقطار، لكن على وجه التحديد كانت تهدد المكسيكيين أكثر من غيرهم نتيجة للأعداد الهائلة المتواجدة منهم كعمالة رخيصة، غير نظامية، و غير مؤهلة. فقد استهجن الكونغرس المكسيكي بشكل صريح هذا التوجه للحكومة الأمريكية. متخوفين مما ستواجهه المكسيك بعدئذ من تبعاته التي ستكون في أفضل حالاتها ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل المرحلين من الولايات المتحدة. و تشكيكاً في دوافع الولايات المتحدة وراء استصدار هذا التشريع يصرح مجلس الشيوخ المكسيكي بأن هذا القانون تكريس للعنصرية الأمريكية وتعنيف بحقوق العمال المكسيكيين.

It is based on some wrong criteria and it is an attempt to violate the human and labor rights of Mexicans who live in [the US]...At the same time, it [IIRIRA] intensifies the racist climate of threats and persecution against them[174] .

---

[173] النعيمي، " البنيوية في العلاقات الدولية"، 23

[174] "Mexico Criticizes IIRIRA," *Migration news*, V.4, n.5 (May 1997): https://migration.ucdavis.edu/mn/comments.php?id=1224_0_2_0

يربط بعض الباحثين هذا التحول في التعامل مع مسألة الهجرة خلال فترة حكم بيل كلينتون، بمسألة التغير القيمي للمجتمع من الاهتمام بالقيم المادية للقيم مابعد المادية التي أشار لها رونالد انغلهارت في السبعينيات. معتبرين بيل كلينتون هو الأقرب في توجاته إلى القيم ما بعد المادية. فيرى انغلهارت أن الاهتمام بالتميز الاجتماعي و التعبير عن الذات و تحقيق المنفعة المعنوية من خلال الاهتمام بالشؤون الداخلية للأمة (توفير فرص العمل، الاهتمام بالمجتمع المحلي) هي القيم الأكثر أهمية بالنسبة للمجتمع الأمريكي في هذه الفترة. بالتالي فإن التغير القيمي الحاصل – و الناجم بالضرورة عن تغيير جيلي حسب انغلهارت– تمثل في عهد كلينتون بالاهتمام في الشؤون الداخلية و تجاهل إثبات المقدرة العسكرية و المادية، قد أوصل إلى تشكل بنية قيمية جديدة انعكست بالتالي على قوانين الهجرة[175].

عقب الهزة الأمنية الكبرى التي واجهت الولايات المتحدة المتمثلة بأحداث الحادي عشر من الشهر التاسع عام 2001م. استمر الرئيس جورج دبليو بوش في محاولاته لتحصين الولايات المتحدة أمنياً ضد الإرهاب. فأدخل العالم أجمع فيما ابتدعه حول "الحرب على الإرهاب"، الذي أصبح بعد ذلك الشغل الشاغل للولايات المتحدة. و كان من ذلك إصدار قانون إصلاح الاستخبارات و منع الإرهاب لعام 2004 Intelligence Reform The And Terrorism Prevention Act Of 2004. جاء هذا القانون بُغية إصلاح المؤسسة الاستخباراتية و الأمنية؛ نتيجة الهجوم الإرهابي الذي تعرض له كل من وزارة الدفاع الأمريكية و برجي التجارة العالميين. و ضمن بنده الثاني تضمن القانون تشديد الإجراءات الأمنية المرتبطة بالهجرة، وزيادة أعداد و معدات حرس الحدود، كما أقر إضافة إمكانيات تقنية جديدة للحدود جنباً إلى جنب، كذلك زيادة مراكز احتجاز المهاجرين. هذا بالإضافة لما شمله القانون من إعادة إنشاء و قطع علاقات دولية وفقاً لمعيار محاربة الإرهاب.[176]

---

[175] وليد جميل الأيوبي، " السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية:قراءة نقدية في المنطلقات القيمية"، *مجلة الدفاع الوطني اللبنانية*، ع.47 (2004)، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/

[176] Social Security Legislative Bulletin, "President Bush Signs Public Law 108-458, the Intelligence Reform and Terrorism Prevention Act Of 2004," (January 2005). https://www.ssa.gov/legislation/legis_bulletin_010705.html.

Real ID Act 2005 قانون الهوية المادية سُنَ هذا القانون بهدف استصدار بطاقات وطنية إلزامية لكافة المواطنين الأمريكيين، و لكن ضمن تقنيات تكنولوجية حديثة. يشمل القانون إستصدار بطاقات خاصة بالعمال من المهاجرين و التي تساعد في التحقق من حالة المواطنة للفرد.[177] بالتأكيد فقد شكل القانون تهديداً للمهاجرين غير النظاميين الذين لا يحملون أي نوع من الوثائق الرسمية التي تسمح لهم بالإقامة، أو حتى الحصول على أوراق حكومية كرخص القيادة أو ماشابه. لكنَ الأمر اللافت في هذه الفترة هو أن أعداد المهاجرين المكسيكيين لم تتأثر بشكل ملموس، و أنها بقيت ضمن معدلاتها المعهودة. بل أكثر من ذلك، فحسب الإحصائيات المشار لها في الفصل السابق من الدراسة[178] فإن أعداد المهاجرين المكسيكيين الوافدين للولايات المتحدة كان مطابقاً بشكل كبير لأعداد أولئك المغادرين منها – بل يكثره بقليل. و هذا يعكس عدم فعالية تلك الإجراءات التنفيذية المادية التي تقوم بها الولايات المتحدة للحد من المهاجرين، أو قد يعكس في تفسير آخر، عدم جدية الحكومة الأمريكية في استهداف تلك الفئة من المهاجرين الذين يمثلون في أغلبهم العمالة الزهيدة الثمن و التي تصب في صالح أصحاب رؤوس الأموال و المستثمرين؛ من حيث تقليل تكاليف اليد العاملة و بالمحصلة الحفاظ على نظام اقتصادي متقدم. كذلك قد يكون هذا للحفاظ على توازن نسبي في فترة الانتخابات الأمريكية لجني أصوات الأفراد الأقل حظاً، و خلق تعاطف شعبي مع المرشحين خصوصاً و أن المهاجرين المكسيكيين يشكلون نسبة ليست بالضئيلة في حينه.

واجه صانعو القرار الأمريكي مأزقاً كبيراً عند إدراكهم أنه حتى تلك اللحظة لم يتمكن الكونغرس من خلق تشريع قانوني شامل لمواجهة ظاهرة الهجرة، بوجهيها الشرعي و اللاشرعي. و حتى ذلك الحين حاول منفذو السياسات ابتكار استراتيجيات عمل جديدة للتعامل مع الهجرة، لكن كانت تواجه كل محاولة لإنفاذ قانون إصلاح شامل بالفشل خلال مرحلة معينة من مراحل سن القانون. في نهاية عام 2006م أصدر قانون الأسوار الآمنة Secure Fence Act 2006، و الذي كان جزءاً من عملية الإصلاحات لحكومة الرئيس جورج دبليو بوش. أعطى هذا القانون صلاحيات واسعة لإدارة أمن البلاد (Homeland Security) في السيطرة الإجراءية على الحدود الأمريكية– المكسيكية، بالإضافة للحدود

[177] National ID and the REAL ID Act, https://www.epic.org/privacy/id_cards/. http://library.uwb.edu/Static/USimmigration/2005_real_id_act.html.

[178] انظر الفصل السابق، موجة الهجرة الثالثة: إعادة كتابة التاريخ: 34-35

البحرية.[179] تضمن القانون تفاصيل إجرائية حول آليات حفظ الأمن المتبعة حدودياً فاشتمل على : مراقبة منظمة للحدود من خلال زيادة أعداد الأفراد و التقنيات المتواجدة هناك بهذا الهدف، بما تشمله من كاميرات و حساسات. كذلك تدعيم البنية التحتية فيزيائياً لمنع الهجرة غير النظامية و تسهيل الدخول الشرعي للبلاد. وعنى القانون بمفهوم السيطرة الإجرائية منع الهجرة غير القانونية بكافة أشكالها سواء للأفراد من الإرهابيين أو المشتبه بهم كأعداء للدولة، و معدات تهدد أمن و استقرار البلاد. و في بنوده اشتمل القانون على تعديلات صريحة على قانون عام 1996م حول الحواجز المادية والمسؤولية الفردية.[180]

أثار قانون الإصلاح الشامل للهجرة ضجة محلية كبيرة حتى قبل إقراره. فمنذ أن صرح الرئيس جورج بوش في خطاب له منتصف عام 2006 عن البدء بالعمل على إقرار قانون إصلاح شامل، معلناً عن إجراءات أولية لإقراره، تتمثل في تكثيف أعداد القوى البشرية الحدودية (غير العسكرية مبدئياً) على طول الحدود المكسيكية الأمريكية. و كذلك دعا الكونغرس إلى استحداث تشريعات جديدة تسمح لأولئك المهاجرين غير النظاميين و المتواجدين فعلياً على أراضي الولايات المتحدة بالتقدم بطلبات للحصول على المواطنة.[181]

دحضت البنائية بأفكارها مفهوم الدولة القومية، الذي تمسكت به معظم الدول لتبرير القمعية الداخلية لمصالح الأفراد، يشاطرها في هذا نظرية الاختيار العام Public Choice theory التي كان أنتوني داونز أول من قدمها بشكلها النظري، و مكملاً قام دينيس ميلير بإعطاء صورة أكثر وضوحاً لتجليات النظرية على الصعيد الواقعي. فكلما زادت مساحة تدخل الدولة بشكلها الرسمي في القضايا، كلما أصبحت القضايا متعددة و معقدة الأبعاد ، وكلما قل التناغم بين الرغبات المجتمعية، كلما زاد البعد الدكتاتوري للدول[182].

لذلك فلو اعتمد التعامل مع مسألة الهجرة على خلفيته الاجتماعية فقط لكان أكثر إنصافاً بحق المهاجرين المكسيكيين، الذين يحددون جنباً إلى جنب مع المهاجرين الآخرين،

---

[179] http://library.uwb.edu/Static/USimmigration/2006_secure_fence_act.html

[180] One Hundred Ninth Congress of the United States of America AT THE SECOND SESSION Begun and held at the City of Washington on Tuesday, the third day of January, two thousand and six, https://www.govinfo.gov/content/pkg/BILLS-109hr6061enr/pdf/BILLS-109hr6061enr.pdf

[181] "The Immigration Debate: Its Impact on Workers, Wages and Employers" Knowledge@Wharton, May 17, 2006, accessed December 09, 2017. http://knowledge.wharton.upenn.edu/article/the-immigration-debate-its-impact-on-workers-wages-and-employers/

[182] Pierre Lemieux, " The Public Choice Revolution", *Regulation*,Vol. 27 No. 3 (Fall, 2004), https://siliconflatirons.org/documents/initiatives/IRLEdayone/Lemieux_The_Public_Choice.pdf

مفهوم " الأنا" الأمريكية. لكن القراءة التحليلية للقوانين الأمريكية المتعلقة بالهجرة تظهر عدم امتثالها للاختيار العام للأمة، إنما تمثل مساحة تدخلية للدولة مارست من خلاله حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة عنصريتها الاجتماعية، التي تنتصر لمفهوم الاصطفائية الإلهية للأمة الأمريكية، و كذلك التفوق الحضاري للأمريكية البيضاء الأنجليكانية البروتستانتينية الليبرالية.[183]

بتفسير أكثر دقة، فإن فشل تحقيق الانسجام المجتمعي الداخلي للولايات المتحدة كأمة قومية متشابهة نتيجة تعددية أجناسها، زاد من مساحة تدخلية الدولة في رسم الشكل العام لهوية أمريكا المعيارية، كما أرادت النخبة البيضاء رؤيتها. فمفهم " الأنا" و مفهوم " الآخر" الذي تعبر عنه الحكومة الأمريكية يخضع لتفضيلات فئة بعينها داخل المنظومة المجتمعية الأمريكية. فهي عند إقرار قوانينها للهجرة لا تأخذ بعين الاعتبار الاختيار العام للمجتمع، و الذي يرتبط بكل تأكيد بالهويات الحضارية المتنوعة.

فكما عبر هنتنغتون أن مشكلة أمريكا حالياً تتمثل في التعددية الثقافية، و التي قد تقيد حريتها في استخدام العنف أو القمع المشرع تحت مظلة تعبيرها عن أيديولوجيا أو ثقافة واحدة؛ كما نادى مناصري الدولة القومية. بالتالي فإن هذه التعددية تنفي عن الدولة سلطتها الكاملة إذا ما نظرنا بعين النظرية البنائية أو حتى نظرية الاختيار العام لداونز.

كشف قانون هذا العام عن نقاط الضعف الحقيقية في نظام تشريعات الهجرة كاملاً منذ بداياته. فلم يعد يحتمل الأمر مزيداً من الإصلاحات القانونية؛ طالما و أن الإجراءات التنفيذية لا زالت قاصرةً عن تحقيق أي تقدم ملموس في سياق منع الهجرة غير النظامية و تقنين تواجد المهاجرين الآخرين. فاصطدمت كل الجهود المنصبة على عملية الإصلاح الشامل برفض أعضاءٍ من مجلس الشيوخ التصويت على تعديلات جديدة بشأن القانون. وانقسمت آراء أعضاء مجلس الشيوخ حول القانون إلى مؤيديين يرون فيه سبيلاً لتقنين وجود المهاجرين النظاميين مع تفعيل آلية الترحيل القسري لكل مهاجر غير شرعي. و آخرين معارضين لسن القانون لأنه سوف يمنح الحق لقرابة 12 مليون شخص من غير القانونيين للاستقرار على اراضي الولايات المتحدة بالتالي لن يضع حداً لأي رغبات مستقبلية لدى آخرين بالدخول إلى البلاد بصورة غير نظامية. خصوصاً وأن القوانين السابقة –حسبما يرى

[183] وليد جميل الأيوبي، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية:قراءة نقدية في المنطلقات القيمية"، مرجع سابق

هذا الفريق– لم تقدم شيئاً على الصعيد الأمني للحدود و آليات تنفيذ تلك القوانين. متنبئين بفشل القانون كما حدث مع سابقه عام 1986م[184].

بين أوساط الخبراء الاقتصاديين، احتدم الخلاف حول الإجراءات المتخذة تجاه العمال غير النظاميين. فبينما رأى بعض الباحثين[185] أن العمالة غير القانونية تشكل عبئاً على الاقتصاد الأمريكي نتيجة للآثار السلبية لها على فرص عمل الأمريكيين، و خفض معدلات الأجور هناك. رأى بيرنارد أندرسون سكرتير الدولة للعمال و التوظيف في عهد بيل كلينتون، رأى أن تأثير العمالة اللانظامية على الأجور و فرص العمل أقل بكثير مما يصوره الباحثون في وجهة النظر المخالفة. كما أن هؤلاء العمال لا يشكلون أي ضغط على الثروة الأمريكية؛ حيث أنهم لا يتلقون أي خدمات من الدولة.[186]

في منتصف العام 2012م أقرت وزارة الأمن الداخلي (Homeland Security) مذكرة قانونية تتضمن منح السلطة التقديرية للمدعي العام الأمريكي بمنح معاملة تفضيلية لأولئك الذين قدموا إلى الولايات المتحدة الأمريكية حينما كانوا في سنٍ أقل من 16 عام، وذلك وفقاً لفحص يجريه المدعي العام لكل حالة بخصوصيتها (Case-By-Case). و بناء عليه يعطى الحق في الحصول على تصريح عمل و صيغة قانونية للإقامة في البلاد. و اتساقاً مع هذه المذكرة، تقدمت وزارة الأمن الداخلي بمذكرة جديدة عام 2014م لمنح معاملة تفضيلية لآباء الأطفال الأمريكيين و المقيمين الدائمين و المتواجدين على الأرض الأمريكية بشكل غير رسمي. و أطلق على المذكرة الأولى اسم DACA[187] أما الثانية DAPA[188] و التي لم تلقَ قبولاً لدى معظم الولايات و على رأسها ولاية تكساس التي طعنت في المذكرة و أوقفت تنفيذها و التي لا زالت في أروقة المحكمة العليا للبت في إقرارها من عدمه.[189]

---

[184] James Carafano and Mathew Spalding, *A New Strategy For Real Immigration Reform*, The Heritage Foundation (Washington DC, 2007), https://www.heritage.org/immigration/report/new-strategy-real-immigration-reform.

[185] professor Peter Cappelli and Vernon M. Briggs Jr., professor in the School of Industrial and Labor Relations at Cornell University in Ithaca, N.Y.

[186] "The Immigration Debate", http://knowledge.wharton.upenn.edu/article/the-immigration-debate-its-impact-on-workers-wages-and-employers/

[187] Deferred Action for Children of Americans and Lawful Permanent Residents

[188] Deferred Action for Parents of Americans and Lawful Permanent Residents.

[189] " DHS Rescinds DACA Memo - The Reasoning and Implementation of the Decision", *MyAttorneyUSA*, http://myattorneyusa.com/dhs-rescinds-daca-memo-the-reasoning-and-implementation-of-the-decision

بعد هذا العام وحتى تاريخ إصدار هذا البحث، لم يتم إصدار أي تشريعات قانونية تعالج قضية الهجرة، و إنما كانت كل الإجراءات اللاحقة في التعامل مع المهاجرين تتم ضمن مذكرات تنفيذية صادرة عن وزارة الأمن الداخلي، أو قرارات تنفيذية صادرة من مكتب الرئيس مباشرة. وبتتبع كافة مراحل التشريعات المتعلقة بالهجرة، يتبين أن هذه الصلاحية للرئيس في إصدار أوامر تنفيذية لم تستخدم إلا من قبل الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب. أما قبل ذلك فلم يستخدم أي رئيس صلاحية إصدار الأوامر التنفيذية، بل لم يعدو استخدامهم لصلاحياتهم إكثر من استخدام حقهم في الاعتراض(Veto) ورفض التوقيع على قانون بعينه صادر عن الكونغرس. تماماً مثلما فعل الرئيس هاري ترومان عام 1952م برفضه التوقيع على قانون كاران–والتر.

و فيما عرف عنه من نبذه للمهاجرين، لم يتوانى دونالد ترامب في استخدام حقه بإصدار أوامر تنفيذية تحديداً تجاه تلك الفئة. و كان أول أمر تنفيذي له بعد خمسة أيام من توليه منصب الرئاسة و الذي جاء بمسمى " تمكين السلامة العامة داخل الولايات المتحدة". و الذي تلاه مباشرة مذكرة تنفيذية من وزير الأمن الداخلي تنص على عدم استثناء أي فئة من المهاجرين من تنفيذ القانون عليها، باستثناء تلك التي تقع ضمن قانون DACA و DAPA. و اللتان لم تصمدا كثيراً في وجه إجراءات ترامب وحزبه، حيث تم إلغاء العمل بهما في الشهر السادس من ذات العام. و أخيراً، فقد حكم القضاء الأمريكي لصالح قرار ترامب بإلغاء تطبيق القانون من تاريخ صدور الحكم (الخامس من شهر مارس لعام 2018)[190].

[190]Ibid, http://myattorneyusa.com/dhs-rescinds-daca-memo-the-reasoning-and-implementation-of-the-decision

3-4 خطابٌ حـادٌ من الجمهوريين، يُلام الديمقراطيون عليه

خلال البحث الأولي الذي أجرته الباحثة، كانت البرامج الانتخابية للمرشحين من كلا الحزبين تعطي مؤشراً بأن أحد النتائج الهامة التي قد يتوصل إليها البحث تتعلق بإيجابية سلوك الحزب الديمقراطي في التعامل مع الهجرة. إلا أن النتيجة الفعلية التي توصل إليها البحث أنه على الصعيد العملي لم يكن الموقف من المهاجرين يختلف كثيراً بين الحزبين سوى بالإجراءات و لغة الخطاب، حيث كانت على الدوام إجراءات الرؤساء الجمهوريين أكثر حدةً و قمعاً من تلك التي يتبعها الديمقراطيون في التعامل مع المهاجرين و كانت لغة الخطاب العنصرية الحازمة هي الغالبة في تعبير المرشحين الجمهورين. و رغم الكلام المعسول الذي يطرحه الديمقراطيون في برامجهم حول إصلاحات قوانين الهجرة و منح فرص عفو للمهاجرين، إلا أن الواقع الذي يفرضه كرسي الرئيس عليهم يجعل الأهداف النهائية للحزبين في كفة ميزان واحد. حزبياً، شكلت قضية التعامل مع الهجرة أحد القضايا الخلافية بين الجمهوريين و الديمقراطيين، فيعتبر أنصار الحزب الجمهوري أن الديمقراطيين يساريين عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الهجرة.[191] على الوجه الآخر، لم تكن أزمة المهاجرين تحتل مساحة كبيرة من الدعايات الانتخابية للمرشحين الديمقراطيين، إلا أن التتبع لسياسات الهجرة ضمن الفترات الرئاسية المختلفة تعكس التقاء الحزبين في التوجه العام ضد المهاجرين القادمين من الحدود الجنوبية تحديداً.

منذ العام 1993م أخذ موضوع الهجرة مساحة أكبر في سياسات الدولة، نتيجة لتضخم أعداد المهاجرين غير النظاميين التي تدفقت عبر الحدود الجنوبية للولايات المتحدة. لذلك كان لابد لبيل كلينتون من إبداء اجراء فعلي تجاه تلك التدفقات من المهاجرين، ففي العام 1996م مع دخوله ولايته الرئاسية الثانية، وقع الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون على قاون إصلاح الهجرة، و الذي وضع أكبر العقبات أمام المهاجريين عموماً و المكسيكيين على وجه الخصوص في تاريخ هجرتهم و في تاريخ قوانين الهجرة الأمريكية ككل. حيث شكل هذا القانون أساساً لآلية الترحيل للمهاجرين حتى بأثر رجعي، و التي لم تكن فاعلة في

---

[191] "انتخابات التجديد النصفي: الولايات المتحدة تشهد الحملات الانتخابية الأسوأ في عشر سنوات." شبكة ال بي بي سي الإخبارية (6منوفمبر 2018), http://www.bbc.com/arabic/world-46105927

وقت سابق. صحيح أن هذا القانون اعتمده الجمهوريون في خطابهم أكثر من غيرهم، و لا زالوا يصرحون به علانية في الوقوف ضد الهجرة المكسيكية[192].

We are a nation of immigrants, but we are also a nation of "laws"[193] بهذه الجملة رسخ الرئيس كلينتون في خطابه عام 1995 موقفه الحازم تجاه المهاجرين، و الذي طرح خلاله سلسلة الإجراءات المشددة التي سيقرها فيما يتعلق بزيادة أعداد حرس الحدود المتواجدين على الحدود الجنوبية للبلاد، كذلك البدء بالعمل بآلية الترحيل لكافة المهاجرين سواء النظاميين أو اللاشرعيين تحت بند الجرمية الذي يتضمن توجيه الاتهام للمهاجرين بارتكاب جرائم، بمن فيهم حملة الإقامة الدائمة أو حتى المهاجرين الذين يخالفون مدة الإقامة المسموحة لهم فيتم اعتبارهم مجرمين بنظره. كذلك تضمنت الإجراءات زيادة المخصصات المالية المتعلقة بأمن الحدود و عمليات الاعتقال و الترحيل، بالإضافة لفرض عقوبات على الأمريكيين ممن يتيحون للمهاجرين العمل ضمن مؤسساتهم. لذلك فقد استحضر الأمريكيون تلقائياً ذكر بيل كلينتون خلال الدعاية الانتخابية للمرشح الجمهوري دونالد ترامب، و كدلالة على التقارب الواضح في موقفيهما من التعامل مع المهاجرين، كان لافتاً للباحثة، أن أي عملية بحث على المواقع الالكترونية حول موقف بيل كلينتون من المهاجرين كان دائماً ما يظهر نتائج تربط اسمي كلينتون و ترامب بمواقفهما المتطرفة من الهجرة.[194]

يجادل أصحاب الرأي الداعم لمثل تلك الإجراءات الصارمة في التعامل مع المهاجرين، من مدخلين أولهما اقتصادي يرى أنه لابد من اتخاذ موقف حازم من أولئك المهاجرين الذين ينافسون على سوق العمل الأمريكي، متجاهلاً المعلومات المقدمة من مساعد سكرتير الدولة لشؤون التوظيف بيرنارد أندرسون، والتي تشير إلى أن خطر العمالة من المهاجرين غير النظاميين على المواطنين ليس بالحجم المتصور، كما أن هؤلاء المهاجرين لا ينتفعون من الثروة الأمريكية بشيء[195] فيجب ألا يتم التعامل معهم وفق لتهديد

---

[192] Bill Clinton on Immigration, CLIP OF 1995 State of the Union Address, 24 JAN, 1995, *C.Span,* https://www.c-span.org/video/?c4774500/bill-clinton-immigration

[193] خطاب الرئيس بيل كلينتون عام 1995م, Numbers USA, https://www.youtube.com/watch?v=FZXbG5gvoC0,Published on May 16, 2016.

[194] 20-Year-Old Immigration Law Signed By President Clinton Continues to Harm Immigrants, *Hacking Law Practice*, https://hackinglawpractice.com/blog/20-year-law-signed-continues-to-harm-immigrants/

[195] "The Immigration Debate …", Ibid.

غير حقيقي. فيقدم بيل كلينتون حججه بأن المهاجرين يشكلون عقبة أمام المواطنين الأمريكيين في الحصول على فرص عمل يشغلونها هم مقابل أجور زهيدة، كذلك فإنهم يشكلون عبئاً على الدولة و دافعي الضرائب، فهم يستفيدون من المرافق و الخدمات العامة مقابل لا شيء يقدمونه للدولة.

يتوعد الرئيس دونالد ترامب أنه سينفذ وعوده، حتى في حال كلف ذلك تعطيل الحكومة. فمن المرتقب خلال الأيام القليلة القادمة تعطيل الحكومة الأمريكية (government shutdown)، تبعاً لفشل الكونغرس في إقرار الموازنة العامة للحكومة الفيدرالية؛ و ذلك نتيجة الخلاف حول المخصصات المالية التي أقرها ترامب في ميزانيته و المقدرة بحوالي خمسة مليارات دولار أمريكي، من أجل بناء سور على طول الحدود الجنوبية بين المكسيك و الولايات المتحدة؛ كإجراء مشدد من أجل منع تدفق الهجرات خلال الحدود الجنوبية. واجهت الموازنة هذه المرة معارضة من النواب الديمقراطيين في الكونغرس الذين رأوا أن ميزانية الحدود يجب أن لا تتعدى الحد المقرر لها من السابق بحدود 1.3 مليار، و نتجيجة لانضمام خمسة من نواب الحزب الجمهوري لصفوف العارضين االديمقراطيين أصبحت عملية تمرير الموازنة أمراً صعباً قد يوصل إلى الحكومة إلى تعطيل أعمالها مؤقتاً[196].

لقد جعل ترامب قضية الهجرة، نقطة محوريةً في خطاباته الانتخابية و الرئاسية لاحقاً، فكان لا يفوت فرصة في الإعلان عن عداءه الشديد للمهاجرين المتواجدين على الأرض الأمريكية، و قد أحدث ضجة كبيرة حول الإجراءات المرتقبة ضد المهاجرين على رأسها قراره ببناء جدار على طول الحدود الجنوبية، محملاً المكسيك عبئ تكاليفه باعتبارها شريكاً في إحداث هذا التدفق من المهاجرين، و مصدراً أولاً للهجرة. لكن منذ أن تولى منصبه لم يتخذ ترامب إجراءات كتلك التي شهدناها في فترة بيل كلينتون، فقد اكتفى –فيما يخص المهاجرين– بإلغاء العمل ببرنامج DACA الذي سبق وأقره أوباما، كذلك فقد أعاد النظر في أسباب توقف حملات الاعتقال للمخالفين خلال الفترة الرئاسية لأوباما. كما أقر التعامل الحازم من قبل مكاتب الهجرة المتواجدة على الحدود وفقاً لسياسة عرفت ب " Zero

---

[196] White House digs in on border wall demand, risking shutdown, Dec 16, 2018. https://economictimes.indiatimes.com/news/international/world-news/white-house-digs-in-on-border-wall-demand-risking-shutdown/articleshow/67119734.cms.

"Tolerance[197] أو اللاتسامح مع المهاجرين غير النظاميين، و الذين يتم اعتقالهم واحتجاز أبناءهم الذين يتم ترحيلهم عودة إلى بلادهم. لذلك لا يمكن لنا التنبؤ إذا ما كان ترامب يقوم بهذه الإجراءات جدياً من أجل الحد من الهجرة، أم فقط على نحو تنافسي، و بالسذاجة التي عرف بها ترامب لإلغاء كل ما قام به سابقه أوباما. تماماً كما عادى نظام التأمين الصحي الذي دعى إليه (Obama Care)[198].

على الجانب المكسيكي، فلقد واجه ترامب رفضاً جامحاً من الرئيس السابق بينانيتو (Pena Nieto) رداً على طلبه بأن تقوم المكسيك بدفع كافة تكاليف بناء الجدار بينها و بين الولايات المتحدة. قد تختلف الصورة بوصول الرئيس أوبرادور (Andres Manuel Lopez Obrador) لكرسي الرئاسة المكسيكي، الذي لم يعبر حتى الآن عن موقفه من بناء الجدار، و اكتفى بالإشارة إلى أن الأمر لم يتم نقاشه بين الطرفين. مع العلم أن توقيع اتفاقية أوسمكا البديلة للنافتا تم على يده، دون أن يقدم أي احتجاج على عدم تضمينها أي بند يتعلق بتنظيم الهجرة بين البلدين، أو حتى أي بوادر لطلب عقد اتفاق مستمد منها يتعلق بالهجرة. و قد أشار ترامب، أنه ينوي إجبار المكسيك على المشاركة في تكاليف بناء الجدار من خلال مدخراتها التي تستحوذ عليها الولايات المتحدة بموجب اتفاقية أوسمكا المبرمة بين البلدين و كندا ثالثتهما[199].

قبل وصول ترامب إلى سدة الحكم، وصلت أعداد المهاجرين المكسيكيين غير النظاميين، إلى أخفض مستوىً لها منذ العام 2004. حيث وصلت إلى 10.5 مليون مهاجر غير شرعي بعد أن بلغت 12 مليون مهاجر في سنوات سابقة. أرجع البعض الهبوط الحاد في أعدادهم لأسباب اقتصادية نتيجة أزمة الرهن العقاري التي أصابت الاقتصاد الأمريكي عام 2008، الأمر الذي انعكس بالسلب على سوق العمل مؤدياً إلى تسريح كثير من المهاجرين من أعمالهم. لكن هذا السبب وحده لم يكن مقنعاً بالدرجة الكافية؛ إذ أن التدهور الاقتصادي أثر على المنطقة ككل و من المؤكد أنه مس الاقتصاد المكسيكي الذي ارتكز على مدى عقود طويلة على الاستثمارات الأمريكية بموجب اتفاقية النافتا. بالتالي فإن

---

[197] "Activists turn to international law to try to stop Trump's 'zero tolerance' border policy," 13 May 2018, https://www.washingtontimes.com/news/2018/may/31/organization-american-states-ask-force-end-trumps-/

[198] Ibid

[199] Trump, New Mexican president discuss migration but not wall, 13 December 2018. https://www.nytimes.com/aponline/2018/12/13/us/politics/ap-us-trump-mexico-.html

خيار العامل المهاجر الذي سُرِح من عمله في الولايات المتحدة نتيجة الأزمة في أسوأ حالته، لن يكون بالدرجة التي سيواجهها هذا المهاجر حال عودته للمكسيك[200].

كان الألزم في هذه الحالة تتبع سياسات الهجرة التي اعتمدها الرئيس السابق باراك أوباما و التي قد تكون وراء التغير الحاد في الشكل الديمغرافي للهجرة المكسيكية. بذات العبارة التي استخدمها كلينتون في التعبير عن موقفه من الهجرة، تحدث الرئيس باراك أوباما عن أن الأمة الأمريكية و إن كانت أمة المهاجرين إلا أنها أيضاً دولة قانون. لذلك لابد لها من التعامل بحزم تجاه المهاجرين غير النظاميين الذين يخرقون قانونها. فكان أول وعوده إصلاح نظام الهجرة المتهالك منذ عقود. مستهلاً أولى خطواته الإجرائية بتدعيم أعداد موظفي تنفيذ القوانين على الحدود الذين سيعملون على التعامل مع المهاجرين بشكل أكثر حزماً، و يسرعون من عمليات النظر في طلباتهم و أوضاعهم القانونية. تلى ذلك التهديد بالترحيل لكل مهاجر يشتبه به كمجرم، أو أي مهاجر يلجئ للأساليب غير القانونية للدخول إلى البلاد و الذين سيتم اعتقالهم و إرسالهم إلى بلدهم مباشرة. أعاد أوباما التأكيد على قانون تأمين الحدود الصادر في عهد بوش و الذي يخصص ما مقداره 1.1 مليار دولار للسياج الحدودي، لكنه في أكثر إجراءاته سلاسلة أقر برنامج تشغيل القصر DACA.

لم يتمكن أوباما من الصمود كثيراً في مواقفه تجاه المهاجرين، فلم يكن من الصعب –على أقل المتابعين للشأن الأمريكي– التقاط التناقض الذي وقع فيه الرئيس الديمقراطي الانتماء، باراك أوباما. فلقد كانت إحدى أهم إجراءاته المعلنة في خطاه الذي تحدث فيه عن إصلاح الهجرة، فرض عقوبات على أرباب العمل من الأمريكيين الذين يوفرون فرص العمل للمهاجرين. لكنه في وقت سابق و عندما سئل في مناظرته أمام هيلاري كلينتون على قناة (سي إن إن) الأمريكية في التاسع من فبراير/شباط للعام 2008م، حول الموقف الذي سيتخذه تجاه التأثير الاقتصادي السلبي للمهاجرين على فرص العمل للأمريكين البيض و الأفارقة على حد سواء، في حينه أكد أوباما أن الوضع الاقتصادي غير المستقر و قلة فرص العمل ناجمة عن اقتصاد أمريكي يفتقر للتوازن، و نسبة ضرائب عالية و غيرها من الأسباب الذاتية، و هو يرى أن المهاجرين لا يشكلون أي سبب من ضمنها، بل أنه يرفض

[200] Carmin Chappell, Ibid

استغلال قضية الهجرة ككبش فداء يفرق الأمة الأمريكية أكثر من أن يوفق بين أعراقها المختلفة[201].

و رغم انتمائهم الحزبي الواحد، إلا أن هيلاري كلينتون اختلفت مع أوباما في تصريحاتها حول إصلاح الهجرة، و التي بالتأكيد، لم يُثبتُ بعد مدى مصداقيتها. لكن هيلاري كانت تعبر دوماً عن استنكارها لعجز الولايات المتحدة عن تحديد الداخل و الخارج منها مما أربك منظومتها الاجتماعية، كما أنها صرحت برغبتها في اعتماد إجراءات الترحيل للمهاجرين غير النظاميين أو المتهمين بأي نوع من الجرائم، دون ذلك فهي تقدم لهم عدد من الشروط التي إذا تمكنوا من مطابقتها و شرعنة وضعهم القانوني؛ سوف تتاح لهم الفرصة بالبقاء على أرض الولايات المتحدة، و التمتع بنظام الأمن الاجتماعي و الخدمات الصحية[202].

فبينما يقرأ البعض في لغة هيلاري كلينتون تجاه المهاجرين، صرامة شبيهة بتلك التي يتحدث بها دونالد ترامب، إلا أنها لم تعرب عن توجهاتها وفق دوافع عنصرية كما يظهر ترامب. فقد عبرت عن رغبتها ببناء حدود منيعة لكنها لم ترى في بناء جدار على طول الحدود الجنوبية أحد الحلول. كما أنها صوتت خلال عضويتها كسيناتور مع كافة القرارات التي تصب في صالح تأمين الحدود لوقف تدفق اللاجئين غير النظاميين. رغم ذلك، لا زالت الباحثة تعتقد بأن موقف هيلاري من المهاجرين ليس ذو خلفيات عنصرية بقدر أنه ذو دافع أمني للحفاظ على الدولة ومواردها، كما أنها توجه الاتهام للحكومة المكسيكية سياسياً بأنها وراء كل تلك التدفقات من المهاجرين[203].

واجه أوباما اعتراضاً شديداً من قبل الكونغرس فيما يتعلق بتعامله مع المهاجرين، لدرجة أعاقت تمرير بعض السياسات التي نوى اعتمادها نتيجة رفض النواب الجمهوريين تمرير تلك القوانين للتصويت. فكان يسعى لمنح فرصة للمهاجرين من أجل تصحيح وضعهم القانوني و التقدم للحصول على الإقامة؛ وفقاً لشروط تعلم اللغة الإنجليزية و نظافة السجل الأمني و التواجد في الولايات المتحدة لمدة تزيد عن الخمس سنوات. كل ذلك إضافة إلى

---

[201] " Hillary & Obama on Immigration," 9 February 2008, https://www.youtube.com/watch?v=xNZBAWpCmk4

[202] Renae Reints, "Hillary Clinton Talks Immigration, Healthcare, Foreign Policy—And Donald Trump", *Fortune,* 13 April,2019 http://fortune.com/2019/04/13/hillary-clinton-women-in-the-world-summit/

[203] Ibid

زيادة في تأمين الحدود لوقف المزيد من الهجرات. لكن رفض الكونغرس جعل أوباما يعتمد على صلاحياته كرئيس في تمرير بعض القرارات التنفيذية التي ذكرناها سابقاً[204].

أشار المرشح الرئاسي السابق جون ماكين ذو الانتماء الجهوري، إلى ضرورة التعامل مع قضية المهاجرين ببعدين أولهما إنساني يعتبر هؤلاء المهاجرين جزء من الحياة الأمريكية، هذا أيضاً ما رسخه الرئيس الجمهوري جورج بوش في خطابه المتعلق بالمهاجرين مشدداً على عدم أحقية الأمريكيين طرد أو استثناء هذه الفئة من النظام الأمريكي ففي يوم ما كان الأمريكيون أنفسهم مهاجرون. أما البعد الثاني الذي أشار إليه ماكين و شاطره الرأي حوله النائب الديمقراطي ريتشاردسون، هو البعد السياسي المرتبط بالتعامل مع المكسيك ضمن الإطار السياسي لمعرفة و تحديد أسباب الهجرة الصادرة من أراضيها. كما أصر على ضرورة التعامل مع المكسيك من خلال منظمة OAS (Organization of American States) الإقليمية؛ من أجل العمل المشترك لحل القضية من جذورها[205].

خلافاً لغيره من الجمهوريين مرشحي الرئاسة الأمريكية، فقد حصد الرئيس جورج بوش عام 2004 أعلى نسبة من أصوات اللاتينيين، و التي قدرت ب 40% من أصل العدد الموجود منهم و المسموح لهم بالتصويت. لقد حاول جورج بوش كسب أصوات المهاجرين أكثر من محاولته جلب اهتمام الطبقة النخبوية من البيض، و التي يستلزم الحصول على أغلبية في أصواتها التعبير بحزم ضد وجود المهاجرين في الولايات المتحدة. لم يتبع بوش هذا الخيار، و فضل الحفاظ على الإرث التاريخي للولايات المتحدة كأمة المهاجرين، كان أبرز ما قدمه فيما يتعلق بسياسات الهجرة هو محاولة إيجاد حل منطقي بين تسهيل الحصول على وضع المواطنة من جهة، وبين إقصاء المهاجرين غير المرغوب بهم[206].

"I outlined a rational middle ground between granting an automatic path to citizenship for every illegal immigrant and a program of mass deportation".[207]

---

[204] "Hillary & Obama on migration", Ibid

[205] Laura Carlsen, "The Organization of American States Shouldn't Be Run by Regime Change Enthusiasts", *Foreign Policy In Focus*, 23 Jan, 2019, https://fpif.org/the-organization-of-american-states-shouldnt-be-run-by-regime-change-enthusiasts/

[206] George W,Bush Center, Ibid.

[207] George W. Bush on Immigration President of the United States, Former Republican Governor, On The Issues, http://www.ontheissues.org/Celeb/George_W__Bush_Immigration.htm

حاول جورج بوش إيجاد حلول أكثر إنسانية للعمالة المهاجرة بإصدار بطاقات العمل المؤقت، كما أنه كثف أمن الحدود لكنه ركز على زيادة المدنيين للتعامل مع المهاجرين منهم وليس العكسريين. لقد أنهى الرئيس جورج بوش سياسة الاعتقال و الترحيل الفوري للمهاجرين الذين يتم الإمساك بهم كمتسللين على الحدود، فكانت إجراءات الترحيل في عهده تمتد لمئات الأيام لدراسة أوضاع المهاجر و منحه بعض الوقت قبل ترحيله. الأمر الذي لم يستغرق أكثر من شهر في عهده باراك أوباما. و قد أدرك الرئيس بوش تماماً، أن العوائد الإيجابية لوجود المهاجرين على دعم الاقتصاد الأمريكي أكثر بكثير من تلك التي يدعي بها المعارضون لوجودهم. فلا اقتصاد ناجح دونهم حسب رؤيته، ورغم تفعيله لكثير من السياسات التي تدعم العمالة الزائرة و العمالة المؤقتة، إلا أنه سعى جاهداً لمنع إقرار قانون العفو العام للمهاجرين معتبراً هذا مكافأة للمهاجرين غير النظاميين و إيذاناً لغيرهم بالقدوم[208].

رغم أنه أول من أَقر و وقع مبدأ عدم التسامح في التعامل مع المخالفين، الذي عرف ب "Zero Tolerance"، حاول بوش التركيز على الشق الإنساني في قضية المهاجرين، و إعطاء مساحة أكبر لهم لإتمام ما أتوا من أجله وهو العمل فقط، و ليس لغرض الاستقرار أو ارتكاب الجرائم أو حتى تغيير النسيج الأمريكي. فكان أكثر إنصافاً في التعامل مع قضية الاعتقال و الترحيل، كما أنه أعطى فرصاً أوسع و مداخل أكثر للعمل من خلال برامج زراعية أو برامج عمالة مؤقتة. دون إغفال زيادة التأمين التكنولوجي للحدود، رغبة منه في تجاوز التعامل الفردي المباشر من قبل إدارة الحدود. كذلك كان ينظر للعمالة كمصدر لدعم البناء الاقتصادي للولايات المتحدة. و حفظاً للتنوع الديمغرافي الذي عهدته منذ تأسيسها[209].

على عكس التوقعات، لم يكن هناك وصمة واحدة يمكن لنا أن نصف بها أحد الحزبين فيما يتعلق بموقفهم من الهجرة، فالاعتقاد السائد ينظر إلى الجمهوريين على أنهم الأكثر صرامة و تطرفاً في الموقف المعلن من المهاجرين، و أن الديمقراطيون هم الأقرب إلى الاعتدال و الإنسانية في ذات السياق. لكن الأمر لم يكن كذلك، فكما أَسلَفتْ الباحثة لم

[208] George W. Bush Presidential Center, https://www.bushcenter.org/publications/resources-reports/reports/immigration.html?gclid=CjwKCAiA9efgBRAYEiwAUT-jtGIaZeBVzZa8oo880GQb83eQqXJGpULgoHaekljWdRL3baOvg07ItxoCQcIQAvD_BwE
[209] Ibid

تتمكن من إدراج الرؤساء الجمهوريين ترامب و بوش و ماكين كمرشح سابق ضمن نفس المجموعة و في ذات التسلسل. كما لم يتسنى ذلك مع مقابليهم من الديمقراطيين.

لقد كان الأمر يتعلق بالموقف الفردي لكل رئيس، و الذي –بالتأكيد– لم يكن منفصلاً عن المنظومة الداخلية للبلاد و لا عن الإطار الدولي و المواقف المتباينة فيه. إلا أن المؤكد أن هذا الموقف لا يرتبط مباشرة بالانتماء الحزبي. فرأينا بيل كلينتون و دونالد ترامب يتشاركون نفس الخانة في الموقف المتشدد تجاه المهاجرين. معتمدين على أسس غير واقعية في موضوع فرص عمل الأمريكيين، أو حتى التأثير على نقاء الأمة الأمريكية.

على نحو آخر، اجتمع باراك أوباما و هيلاري كلينتون مع كل من جورج بوش و جون ماكين في إطار التعامل الإنساني مع الهجرة و أخذ الدور الاقتصادي و الاجتماعي الفاعل للمهاجرين بعين الاعتبار دون إغفال الجانب الأمني على الحدود.

فإذا ما قُرِأَ الموقف العام لكلا الحزبين من خلال النظر إلى الإجراءات التي قام بها الرؤساء المنتمين إليهم، يبدو أن الرابط المشترك هو التقاءٌ في السياسات و اختلافٌ في الخطاب. فالرغم من الخطاب الودي للرؤوساء الحزب الديمقراطي إلا أن مواقفهم الرسمية لم تكن بالإيجابية المنشودة. بالمقابل، كان الخطاب الجمهوري متزمتاً نحو التعامل مع المهاجرين إلا أن الممارسة لم تكن في كل الفترات الرئاسية متطابقة مع ذلك الخطاب.

****جدول 3–ب من إعداد الباحثة:** يلخص السمات العامة للقوانين الأمريكية المتعلقة بالهجرة منذ نشأة الدولة حتى آخر قانون صادر بهذا الشأن 2012م

الفتـرة الزمنية	حزب الرئيس	طبيعة التشريعات (الموضوعات التي شملتها التشريعات)
الاستقلال (القرن الثامن عشر)	مستقل	تضمنت القوانين تميز الأعداء من الأصدقاء ضمن المنظومة الدولية
القرن التاسع عشر	الحزب الجمهوري الديمقراطي	✓ اهتمت بتحديد شكل الأمة الأمريكية وصفاتها ✓ أول تشريع شامل للهجرة ✓ إجراء اختبارات لغوية ومهارية ✓ استثناء الصينيين ✓ منع التعاقد مع العمالة قبل الهجرة
القـــرن العشريـــن		
العشرينيات	الحزب جمهوري	✓ أخذت التشريعات توجه عرقي للحفاظ على نقاء الأمة و الثقافة الأمريكية ✓ تم حظر دخول الآسيويين
الثلاثينيات	الحزب ديمقراطي	لم تصدر أي تشريعات تتعلق بالهجرة
الأربعينيات	الحزب ديمقراطي	✓ من العرقية إلى الدينية، تم استثناء اليهود و الكاثوليك من الفئات المسموح لهم بالهجرة ✓ البدء بتطبيق برنامج العمالة الوافدة البراسيرو ✓ السماح للصينيين بالدخول
الخمسينيات	الحزب جمهوري	✓ الاهتمام بحفظ الأمن الداخلي للدولة ✓ التركيز على السمات الفردية للمهاجرين ✓ استثناء الشيوعية طوال فترة الحرب الباردة
الستينيات	الحزب ديمقراطي	✓ إطلاق شعار معاداة تغير وجه أميركا ✓ الاهتمام بالمؤهلات العلمية والفردية ✓ اعتماد معيار تقديم خدمات للدولة الأمريكية كأحد معايير القبول

السبعينيات	الحزب جمهوري	التركيز على الهند–الصينية و احتواء المهاجرين من تلك المنطقة تبعاً لحرب فيتنام
الثمانينيات	الحزب جمهوري	✓ التركيز على السيطرة على الهجرة غير النظامية ✓ تضمين الآسيويين بمعاملة تفضيلية ✓ التركيز على تجنيس عناصر الجيش غير الأمريكية
التسعينيات	الحزب الديمقراطي (بيل كلينتون)	✓ تجنيس المهاجرين الذين قدموا خدمات عسكرية. ✓ وفقاً للأعداد المهاجرين خلال السنوات الماضية، حرصت التشريعات على حفظ تنوع الجنسيات المتواجدة من المهاجرين بنسب محددة. ✓ تشديد التشريعات الخاصة بأمن الحدود ✓ توجيه عقوبات للمهاجرين غير النظاميين منها الترحيل و معاقبة مشغليهم من الأمريكيين
الألفيـــة الثـالثـــــة		
2001-2009	الحزب الجمهوري (جورج دبليو بوش)	✓ إصدار التشريعات في سياق الحرب على الإرهاب ✓ تشديد أمن الحدود
2009-2017	الحزب الديمقراطي (باراك أوباما)	✓ إصدار تشريعات تتعلق ببرناماجي DACA و DAPA
2017- الآن	الحزب الجمهوري (دونالد ترامب)	✓ إلغاء العمل قانونياً وفق برنامجي DACA و DAPA ✓ إصدار أوامر تنفيذية رئاسية عدة بخصوص تأمين الحدود و ترحيل المهاجرين

4 بيـن المكسيـــك و الولايـات المتـحدة.. عـلاقـة متأرجحـة

بعد تسعينيات القرن العشرين، دخلت الولايات المتحدة مرحلة من الاضطراب في توجيه بوصلة سياساتها الداخلية وفقاً للتهديد المحتمل تبعها في ذلك السياسة الخارجية. لا سيما بعد تبديد مخاوفها من المد الشيوعي، بنهاية الحرب الباردة و اختفاء الاتحاد السوفيتي عن خارطة التهديد، خصوصاً أن كل البنى النظرية التي رسمت سابقاً لمحددات السياسة الأمريكية من صدام الحضارات، نهاية التاريخ وغيرها، باتت عاجزة عن تقديم أي جديد لما يجب أن تقوم عليه سياستها في الوقت الحاضر. فأصبح لزاماً على أمريكا أن تضبط محدداتها السياسية بما ينسجم مع تحديات القرن العشرين، و ما يتطلبه ذلك من وفاق او اتفاق مع القوى الرئيسة داخل المنظومة كأوروبا، الصين، واليابان. كذلك ضبط سلوكها تجاه اللاعبين الآخرين الأكثر ضعفاً؛ ليس بحكم تأثيرهم في المنظومة الدولية؛ لكن للسيطرة على مصالحها القومية كدولة كبرى و استمرارية مركزها المحوري ضمن دول العالم.[210]

تظهر استراتيجة الأمن القومي الصادرة عن البيت الأبيض في كل عام، اهتمام الولايات المتحدة المتزايد ببناها الاقتصادية و الاجتماعية داخلياً، باعتبارها تحدد قدرتها على قيادة العالم. كما أنها تؤثر مباشرة على أمنها القومي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مصالحها الوطنية، و التي ترتبط بتحقيق الانسجام و السلام الاجتماعي كضرورة. و كما عبر بيل كلينتون في استراتيجيته للأمن القومي عام 1993م قائلاً " فرصنا العالمية و واجباتنا المحلية متداخلة[211]". لهذا فإن سلوك الولايات المتحدة تجاه مسألة الهجرة، تتداخل فيه الاعتبارات الخارجية بالقضايا الداخلية للدولة.

واجهت الولايات المتحدة تخبطاً في تحديد استراتيجيتها العالمية، نتيجة الانقسامات الداخلية حول ماهية التهديدات التي تستحق من الولايات المتحدة شحذ إمكاناتها و قدراتها السياسية والعسكرية من أجل مواجهتها. لذلك اتجهت نحو تحديد الدول التي تشكل أكثر أهمية من غيرها – بالنسبة لها– للحفاظ على استقرارها الإقليمي ومصالحها، فاستطاعت بذلك الخروج من مأزق الانقسام حول القضايا الأمنية القديمة (الحروب والتحديات العسكرية) و كذلك الجديدة (الهجرة، المخدرات، تحديات الفوضى الداخلية). و التي انقسم حولها صناع

---

[210] بول كينيدي، و روبرت تشايس و أميل هيل. "الدول المحورية واستراتيجية الولايات المتحدة،" *شؤون الأوسط*، عدد 51، (مايو 1996)،90

[211] National Security Strategy 1993, https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/

السياسة الأمريكية، منهم من رأى أنها لا تستحق أن تأخذ من جهد و وقت الولايات المتحدة كثيراً باعتبارها لا تمس جوهر الأمن القومي الأمريكي. بالمقابل، صنفها البعض الأخر على أنها تهديد مركزي يواجه السياسة الأمريكية في الداخل ؛ فكانت استراتيجية الدولة المحورية المخرج الذي وفق بين وجهتي النظر، و سمح للولايات المتحدة بالتعامل مع تهديداتها الجديدة دون معارضة شعبية.[212]

4-1 تقـارب و سيـاسات مشـتركة

قامت استراتيجية الدولة المحورية على فكرة تحديد الولايات المتحدة لدول معينة باعتبارها أكثر أهمية في التأثير على مصالحها أو على الاستقرار الدولي. و كانت معايير تحديد تلك الدول تخضع لحجمها السكاني، موقعها الجغرافي، طاقتها الاقتصادية و الأهم من ذلك كله قدرتها على التأثير في استقرار المنطقة إقليمياً أو دولياً[213].

كانت المكسيك إحدى تلك الدول المحورية بالنسبة للولايات المتحدة، حيث شكلت هذه الاستراتيجية إطاراً جيداً لفهم سلوكيات الولايات المتحدة تجاه المكسيك. و مع دخول مفهوم الحرب على الإرهاب زاوجت المؤسسة الأمريكية بين استراتيجية الدولة المحورية و نظرية الدومينو بمفهومها الجديد الذي استثنى التهديد الشيوعي بانتهاء الاتحاد السوفيتي، و أحل مكانه القضايا و الأزمات الداخلية للدول، باعتبارها سبباً في زعزة المنطقة. بهذا كانت الولايات المتحدة مضطرة للتدخل في الحفاظ على استقرار جارتها المكسيكية داخلياً كي لا تتأثر مصالحها هي بسقوط المكسيك.

كان موقف الولايات المتحدة من أزمة المكسيك عام 1994م، أكبر دليل على محوريتها بالنسبة للمصالح الأمريكية؛ فهبوط البيزو المكسيكي سيضعف الدولار، و يضر بصادرات الولايات المتحدة، كذلك ستزيد تلك الأزمة من تدفق المهاجرين المكسيكيين عبر الحدود إلى الداخل الأمريكي. و هذا ما حدث بالفعل. لذلك تحاول الولايات المتحدة على الدوام احتواء الأزمات المكسيكية، و عدم اتخاذ موقف حازم تجاهها في أي من القضايا المشتركة لأن تفاقم الأزمة المكسيكية داخلياً سيفجر الوضع فيها لتصبح تهديداً كارثياً للولايات المتحدة على الصعيد الاقتصادي، و الأمني.

---

[212] بول كينيدي و آخرون، "الدول المحورية..."، مصدر سابق 90-91

[213] المرجع نفسه، 95

فاستيعاب عدد من مهاجري المكسيك ضمن الأرض الأمريكية، لن يكون مضراً بحجم ذلك الضرر المتوقع من انفجار الوضع الداخلي للمكسيك.

بين العامين 1910–1920 اعتبر المكسيكيون أن الولايات المتحدة الملجأ الوحيد لهم هروباً من قمع الدكتاتورية المكسيكية و الآثار التي رتبتها ثورة العام 1910م. لإثبات قوتها التي شكك بها دياز، و استجابة للأزمة الداخلية اضطرت الولايات المتحدة للقبول بهذه الأعداد من المهاجرين؛ من أجل احتواء تبعات الثورة و الحفاظ على استقرار مصالحها الاقتصادية، كذلك استمرار التدفق العمالي الزهيد الأجور نحو العمل في السوق الأمريكية و الذي كانت تحتاجه من أجل إتمام خط السكة الحديد.

صاغت الولايات المتحدة قانون الهجرة خلال الحرب العالمية الأولى بما يتسق مع علاقاتها الخارجية، حيث لجأت لقانون القيود المشددة عام 1920م، للحد من المهاجرين القادمين من الدول المعادية في الحرب، و التي حاولت استثارة المكسيك للدخول في الحلف ضد الولايات المتحدة مقابل مساعدتها في استعادة الأراضي التي سلبت منها في حربها مع أمريكا عام 1948م. تلاه قانون الحصص القومية الذي حدد نسب المهاجرين المسموح لهم بدخول الأراضي الأمريكية مع استثناء المكسيكيين من كافة تلك القوانين، و إبقاء الباب مفتوحاً أمامهم دون تقييد.

خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، سيطرت المخاوف من انضمام المكسيك لدول المحور على عقل الساسة الأمريكيين، الذين حاولوا الحفاظ على علاقات الود معها دون استثارة غضبها بأي إجراء ضد المهاجرين القادمين. كذلك فإن استنزاف مواردها خلال الحرب، جعلها تفكر في زيادة التدفق المكسيكي للعمال من أجل سد العجز في العمالة الذي أتت به الحرب؛ فقامت الولايات المتحدة بعقد اتفاق برنامج البراسيرو لاستجلاب العمال المكسيكيين و الذي استمر العمل به بين الدولتين حتى العام 1951م.

اشتدت علاقات الوئام و الصداقة بين الدولتين، فحاولت الولايات المتحدة استرضاء المكسيك من أجل تمكين يدها على حقول النفط التي أممتها المكسيك نهاية العام 1938م. كذلك فإن مخاوف الرئيس الأمريكي ترومان من إعادة فتح الأوراق القديمة من قبل ألمانيا من أجل التحالف مع المكسيك، جعلته يحابي المكسيك أكثر، مستخدماً مسألة المهاجرين حبل الود الواصل بينهما فقام بإنشاء برنامج البراسيروا، أتبع ذلك بزيارة ودية للعاصمة

نيومكسيكو كانت أول زيارة لرئيس أمريكي في تاريخ العلاقات الأمريكية –المكسيكية[214] لتمكين العلاقات.

صورة 3-أ لحظة استقبال وزير خارجية المكسيك للرئيس الأمريكي هاري ترومان، في أول زيارة رسمية للمكسيك في تاريخ الرئاسة الأمريكية. "Moment in Mexico City" [215]

لن نجد في تاريخ العلاقات الدولية أدل من هذا المثل للمصادقة على ما جاء به والتز في واقعيته النيوكلاسيكية، التي بنى فرضيته النظرية فيها على أساس تكون السياسة الخارجية للدول من خلال ثلاث فئات من المتغيرات. المتغيرات المستقلة و قوامها حقول النفط التي سيطرت عليها شركات أمريكية[216] و شكلت أهم عوامل القوة المادية بالنسبة للولايات المتحدة قبل أن تأممها الحكومة المكسيكية. أما فيما يتعلق بالمتغيرات الإدراكية فتمثلت في محاولات ترومان محاباة المكسيك لقلقه بشأن التحالف المحتمل مع ألمانيا خلال الحرب، و ما قد يتخلله ذلك من مساس بالأمن الأمريكي أو البقاء. و أخيراً، كانت متغيرات التدخل التي تجسدت بالبنية التعددية للولايات المتحدة، و التي يشكل فيها المكسيكيونوزناً لا

[214]" President Harry S. Truman at the "Angel of Independence" Monument in Mexico City", https://www.trumanlibrary.org/photographs/view.php?id=31359
[215] Ibid
[216] U.S.-Mexico Relations 1810 – 2010

يمكن تجاهله اجتماعياً، و لهم دور محوري في البنية الاقتصادية كعمالة، كذلك تأثير فارق في الموازين العرقية.

خلال الستينيات من القرن ذاته شهدت العلاقات المكسيكية الأمريكية تحسناً ملحوظاً، و تعاوناً مشتركاً ضمن مجالين الأول مبادرة الحكومة المكسيكية ببرنامج Maquiladoras لاحتواء أعداد العاطلين عن العمل الذين تمت إعادتهم من الولايات المتحدة، و الذين اعتبروا مهاجرين محتملين في حال لم يجدوا فرصاً للعمل في بلادهم. المجال الثاني، تمثل في الحرب على المخدرات الذي بادرت به الولايات المتحدة بإنشاء منظمات وقوى حدودية لمحاربة التهريب الحدودي، الأمر الذي اعتبرته المكسيك تجاوزاً على صلاحياتها، و تم إعادة تشكيل منظمات للعمل المشترك بين البلدين في محاولة للتصدي للمشكلة المجتمعية التي عبرت الحدود لتمس الأمن الاجتماعي و القيمي للولايات المتحدة[217].

لم تحقق اتفاقية التجارة الحرة أهداف أطرافها على الوجه الأكمل، فكان طموح الدولتين من خلالها إنعاش اقتصاديهما، كلٌ كما رأى مصلحته. فكانت المصلحة الأمريكية بعقد الاتفاقية توسيع سوق لمنتجاتها، توفير مواد خام رخيصة لصناعتها، و بشكل ضمني ضبط حركة الأفراد بين البلدين نتيجة انتعاش اقتصاد الجارة المكسيك. و على الوجه الآخر أرادت المكسيك رفع دخلها القومي من خلال الاستثمارات الأجنبية في البلاد و توفير منتجات بجودة أعلى، و ضمنياً تسهيل حركة الأفراد عبر الحدود بتوجيه العمالة المكسيكية نحو العمل في المصانع الأمريكية على الجانب الأخر من القارة.[218]

لكن النتيجة، لم تكن على قدر الآمال الرسومة من قبل البلدين. بالنسبة للأولى ازدادت الهجرات المكسيكية نحو أراضيها، لتعويض الخسارة الناجمة عن سياسة السوق المفتوح و التي أدت بهم للخروج من المنافسة. و على الجانب المكسيكي، فلم يكن الاقتصاد المكسيكي مستفيداً نتيجة الميزة التنافسية العالية للمنتجات و البضائع الأمريكية التي أغرقت الأسواق لديها.

ومع ذلك كان التعامل الأمريكي مع المكسيك متذبذباً، حتى فترة ما بعد اتفاقية التجارة الحرة NAFTA، فقد واجهت الولايات المتحدة المهاجرين المكسيكين بقوانين مشددة،

---

[217] https://www.cfr.org/timeline/us-mexico-relations

[218] Massey and Espinosa, "what's Driving Mexico- U.S Relations?", 952

و كانت تطبق عمليات الترحيل تجاههم دون إعطاء أي خصوصية للعمالة المكسيكية التي يحتاجها –بالفعل– السوق الأمريكي، و لا يجدون سبيلاً لهذا التواجد سوى القنوات غير النظامية لدخول البلاد.[219]

تدعم هذه المعطيات أحد منطلقات البحث، و الذي يشير إلى أن الدوافع الاقتصادية لم تكن سبباً رئيساً في تدفق الأعداد الضخمة من المهاجرين المكسيكيين عبر الحدود مع الولايات المتحدة خلال الفترات الزمنية السابقة للنافتا. و كما سبق في الفصل الثاني من الدراسة، فإنه بعد عقد اتفاقية النافتا تزايدت أعداد المهاجرين المتجهين من المكسيك نحو الشمال، رغم كافة التطورات الاقتصادية الحاصلة فيها نتيجة الاتفاقية. تؤكد هذه الحقائق، فعالية البنى الاجتماعية في التأثير على السياق الدولي، أكثر من مفهوم المصلحة العامة الذي روجت له مدارس الواقعية التقليدية و الجديدة سابقاً. فلم تكن المصالح الاقتصادية – كما رأتها الحكومتان– هي المخرج من إشكالية الهجرة المتزايدة. كما أنها لم تكن يوماً، طريقاً ناجحاً لفرض سياسة التصدي للهجرة. إنما احتاجت الجهات الرسمية الأمريكية –على الدوام– إلى اعتماد الدعاية الشعبية، ونشر صور نمطية للتأثير على القيم والاجتماعية للشعب الأمريكي؛ و ذلك من أجل تبرير سياساتها المعادية للمهاجرين المكسيكيين.

كذلك على الجانب المكسيكي، فإن عمليات الهجرة المستمرة كانت تتكاثف و تضمحل تبعاً لأسباب عدة أكثر تأثيراً من الدافع الاقتصادي و الحاجة لتحسين الدخل. من هذه الأسباب، و أبسطها الروابط الاجتماعية التي تكونت للمكسيكيين في طرف القارة الشمالية، كذلك فإن طبيعة الوضع السياسي و مساحة الحريات المسموحة فيها كان سبباً قوياً للبقاء أو التواجد هناك.

بهذه النتيجة يصدق افتراض النظرية البنائية الذي بني على أساس تأثير التكوينات الاجتماعية في رسم الأهداف المادية للدولة، بالطريقة التي تعبر بها عن نفسها في السياق الدولي. و بالرجوع إلى البنائية التقليدية لويندت فإن الكيانات الإجتماعية بهويتها هي التي تحدد مخرجات السياسة الخارجية للدولة. هذا بالتحديد ما قدمته الواقعية التقليدية الجديدة مؤكدة على أن سلوك الدولة الخارجي يتحدد وفق العديد من العوامل و المتغيرات التي تشكل البنية الاجتماعية و ما تحمله من أفكار وصور نمطية و قيمية أهمها.

[219] Massey, "Only by addressing …"

وكما افترض مفكرو الواقعية النيوكلاسيكية، فإن الحفاظ على استمرارية تحقيق المصالح بأشكالها المختلفة، هي الأهم بالنسبة للفواعل الدولية، حتى و إن امتلكت مقدرات مادية تؤهلها لمواجهة الدول الأخرى في المنظومة الدولية. و في مزاوجةٍ بين فرضيتي مدرستين وقفتا على طرفي نقيض كالبنائية و إحدى توجهات الواقعية (الواقعية الكلاسيكية الجديدة)- توصلت الباحثة بنموذج الدراسة السابق الإشارة[220] إلى إمكانية إيجاد أرضيةٍ مشتركةٍ تجمع بين أفكار النظريتين. حيث رأى الكسندر ويندت أن الفوضوية الدولية هي ما تصنعه الدول، وليست سمةً عامةً للمنظومةِ الدولية خارجة عن سيطرة الفواعل المكونة لها. لذلك فالبنائية تعطي مساحة أكبر لاحتمالية الصراع أو التعاون، لأن مصالح الدول المنبثقة عن هويتها المجتمعية المتصورة من قبل بناها الداخلية في ظروف زمنية معينة، هي التي تحكم توجه الدول نحو الصراع أو التعاون. فسلوكيات الدول تنحدر من هوياتها ومصالحها، ولا يوجد على الاطلاق توقع محسوم لطبيعة الفوضى في النظام الدولي.

أما فيما يتعلق بالوجه الاقتصادي لأميركا، فإن صانع القرار يدرك تماماً وفقاً لدراسات اقتصادية، أن العمالة من المهاجرين المكسيكيين بوجهيها الشرعي و اللاشرعي تصب على الدوام في صالح زيادة إجمالي الناتج الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية. على عكس ما يقدمه بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي حول تأثيرهم على الاقتصاد الأمريكي، وخفضهم لفرص العمل للمواطنين أو الحد الأدنى للأجور. لهذا السبب، لم تتوافر حتى الآن الإرادة السياسية الكافية لدى المشرع الأمريكي أو السلطة التنفيذية في وقف الهجرة عبر الحدود الأمريكية –المكسيكية على الإطلاق. فدائماً ما تترك الولايات إلا بالعمالة الرخيصة الأجور من المهاجرين على أرضها.

4-2 سلـوك غيـر مرضـي، و مسـاس بالسيـادة

خلقت معاهدة جوادلوب هيدالغو التي عقدت بين الولايات المتحدة و المكسيك عام 1848م، التزاماً أزلياً بين الدولتين إقراراً من الولايات المتحدة بأنها كانت سبباً في تفتت المكسيك نتيجة شراءها عدد من ولاياتها ليتم ضمها للحدود الأمريكية، كذلك لتضمن حفظ

[220] منهجية الدراسة، ص 5-6

الاستقرار على الناحية الجنوبية لحدودها. بالإضافة لجعل المكسيك مرجعاً احتياطياً دائماً للدولة في حال احتاجت لذلك.

في العام 1900م وقعت الولايات المتحدة مع المكسيك اتفاقية جلب عمال لتنفيذ خط السكة الحديد، بعد أن حظرت الصينيين من دخول بلادها وفق قانون استثناء العمالة الصينية. بالتالي أجبرتها أزمة العمالة الداخلية لاتخاذ قرارٍ بالسماح للعمالة المكسيكية بالدخول إلى أراضيها لسد العجز الذي خلفه الصينيون وراءهم. في حينها كانت تنظر المكسيك لنفسها على أنها الطرف الأقوى من الولايات المتحدة خصوصاً من هبوط قيمة الدولار مقابل البيزو، وكان الرئيس المكسيكي ليردو متشدداً في موقفه و معبراً "Between the strong and the weak, the desert"[221]

لم يرق التدخل الأمريكي للمكسيكين كثيراً مما عكر صفو العلاقة بين الدولتين، فتوالت الأزمات العسكرية من قبل الطرفين؛ حتى جاءت مذكرة زمرمان خلال الحرب العالمية الأولى. الحجة التي لوى بها الرئيس المكسيكي كارانزا ذراع أمريكا، مهدداً إيها في حال عدم تغيير سياستها تجاه المكسيك و التوقف عن التدخل في شؤونها، فإنه سوف يقف في صف ألمانيا في الحرب باعتبار دولته البوابة الجنوبية التي تهدد الولايات المتحدة. الأمر الذي ساعد كثيراً في تسهيل حركة الهجرة من الجنوب للقارة الشمالية رضوخاً لهذا التهديد.

خلال الثلاثينيات من القرن ذاته، أنشأت الولايات المتحدة قوة حرس الحدود الجنوبية، و ذلك في تحرك أولي لتقليل أعداد المهاجرين القادمين من المكسيك. وتماشياً مع إجراءات الإجلاء الكبرى التي قام بها هوفر لمعظم المكسيكيين و المكسيكيين الأمريكيين، حيث تم جمعهم في أحد المنتزهات الكبرى في ولاية لوس أنجلوس، و طوقتهم عربات الترحيل المدعمة بقوى مسلحة من الشرطة، و من ثم تم ترحيلهم باتجاه السكة الحديد التي جهزت قطاراتها مسبقاً من أجل نقلهم إلى العاصمة المكسيكية مباشرة[222].

و استجابة لأزمة الكساد العظيم التي حلت بالولايات المتحدة، و خلفت أعداداً من العاطلين عن العمل مجبرة بعض السكان للهجرة نحو الولايات الجنوبية للدولة؛ من أجل العمل في الزراعة. لذلك وحفاظاً على مصالحها الداخلية التي حددتها الحاجة المجتمعية

---

[221] Gonzalo J. Suarez P. (Gjsuap), "Did Porfirio Diaz actually said..", https://www.quora.com/Did-Porfirio-Diaz-actually-said-Poor-Mexico-so-far-from-God-and-so-close-to-the-United-States

[222] Bernard, The Washington post

لفرص العمل تعاملت الولايات المتحدة بشكل مختلف رغماً عن مصالحها الاستراتيجية في استمرار تدفق العمال المكسيكيين، و الحفاظ على العلاقة الطيبة مع الجارة المكسيكية. فقامت بترحيل تلك الأعداد من المواطنين الأمريكيين ذوي الأصول المكسيكية، غير أولئك الذين رُحِّلوا طواعية نتيجة أزمة الكساد.

تمكن تهديد المد الشيوعي من الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة، الأمر الذي جعلها تتجه نحو تمكين أمنها الداخلي بشكل أكبر خوفاً من وصول المد الأحمر إلى داخل أراضيها فكرياً ضمن موجات الهجرة المختلفة. فأصدر قانون الهجرة عام 1952م (ماكران– والتر) و الذي يعتمد على دراسة السمات الشخصية للمهاجر و فحص توجهاته الفكرية، فالقانون لم يستند إلى معايير موضوعية في استثناء المهاجرين، إنما اتخذ من الميول الأيديولوجية و السياسية سبباً كافياً لمنع دخول الأفراد. معلناً بوضوح استثناء أي مهاجر قادم من دول الاتحاد السوفيتي.

مصداقاً لعنصرية قانون ماكران– والتر و في إجراء لاحق قام الرئيس الأمريكي روزفلت ببرنامج جديد من برامج الترحيل التي تستهدف المكسيكيين على الأراضي الأمريكية، حيث تم نقل ما يقرب من 1.3مليون مكسيكي عبر الحدود باتجاه المكسيك[223]. استخدمت الدعاية العرقية ثانياً و ثالثاً لتبرير إجراءات أكبر موجة ترحيل في تاريخ الهجرة المكسيكية، و ضمن إجراءات ترحيل مذلة و مودية للموت في بعض الحالات؛ كما أن التعامل مع المدنيين المكسيكيين الذين تواجدوا إما كعمال، أو فلاحيين (و يحمل بعضهم الجنسية الأمريكية قانونياً) تم باستخدام القوة العسكرية المحملة بالأسلحة[224].

تم توظيف العداء العرقي للمكسيكيين المترسخ في العقلية و القيم الأمريكية من قبل الحكومة، ليتم مشروع الترحيل ضمن إطار مقبول مجتمعياً[225]. بما يؤكد أن صناعة السياسة الداخلية للولايات المتحدة تتم رجوعاً لمحددات اجتماعية تتعلق بالأفكار و القيم التي يتقبلها المجتمع، و ترسخها التنشئة الاجتماعية. هذه الإجراءات الداخلية التي تولد بالضرورة أحد المتغيرات الداخلية المساهمة في بناء السياسة الخارجية. فلم تعد الولايات المتحدة بحاجة للأيدي العاملة المكسيكية، كما أن التهديدات المتوقعة من التحالفات الدولية انتهت بدخول

[223] ERIN BLAKEMORE, " The Largest Mass Deportation in American History", *History Website,* (23 March 2018) https://www.history.com/news/operation-wetback-eisenhower-1954-deportation
[224] Ibid
[225] Ibid

الحرب الباردة ذات الصبغة الأيديولوجية، حتى أصبحت المواقف القيمية للدول هي التي تحدد موقعها في كونية المنظومة الدولية.

و في عام 1956م جاء قانون هارت – سيلر؛ كوسيلة أمريكية لحماية أمنها المجتمعي، حيث تضخمت تجارة المخدرات كما زادت معدلات الجريمة، التي كانت المكسيك المصدر الأول لها و المسبب الرئيس في تفشي هذه الظاهرة في الولايات المتحدة. و تصدياً لهذا الخطر الذي مس اقتصاد الدولة و بناها الاجتماعية و الثقافية اعتمدت الولايات المتحدة المهارات الفردية و الروابط العائلية أساساً في منح حق الهجرة للأفراد القادمين عبر الحدود الجنوبية، كما ضاعفت من أعداد حرس الحدود هناك. الأمر الذي أثار حفيظة المكسيك من هذا الإجراء، فاتجهت الولايات المتحدة لعقد اتفاق ثنائي من أجل محاربة المخدرات[226].

هذا الاتفاق الذي لم يصمد كثيراً، و تم خرقه بتعرض رئيس هيئة مكافحة المخدرات المشتركة للاغتيال على أيدي مكسيكيين. و هنا تأكدت الولايات المتحدة من عدم جدية جارتها الجنوبية في محاربة هذه الظاهرة، أو محاولة التعاون من أجل منع تسربها للمجتمع الأمريكي. فاتخذت استراتيجية من طرف واحد و دعمت قوانينها في مواجهة الهجرة[227].

تزايدت مخاوف الأمريكيين البيض من الهجرات المكسيكية، و التي باتت تصور لهم ارتباطاً مباشراً بين تزايد معدلات الجريمة، وتواجد المهاجرين المكسيكيين الذين وضعوا ضمن صورة نمطية كمهربين وتجار للمخدرات. بالتالي أينظر البيض لأنفسهم كأقلية تتعرض حياتهم للتهديد المستمر بسبب المكسيكيين. و على الجانب الأخر أيضاً، أصبحت عصابات تهريب المخدرات المنظمة تثير حالة مجتمعية من الرعب المؤدي إلى هجرة الكثير من سكان المكسيك[228].

مع مرور الزمن، أخذت تتشكل عصابات المخدرات في المكسيك بشكل أكثر كفاءة و هرمية و مأسسة، حتى أصبحت قادرة على الحفاظ على استمراريتها رغم كافة الظروف و العقبات. خصوصاً و أن الطلب المتزايد من قبل الأمريكيين –الأنجلو– يشكل مصدراً مركزياً

---

[226] U.S.-Mexico Relations 1810 – 2010, *Council on Foreign Relations*, https://www.cfr.org/timeline/us-mexico-relations.

[227] Ibid.

[228] Ryanne Proost, "The Racial Impact of the War on Drugs: Mexico's Drug War and the Perception of Mexican Americans in the United States", MA Thesis Utrecht University, (27 June 2012), 2-4

للدخل لتلك العصابات[229]. لقد تشكلت أفكار نمطية لدى المكسيكيين عن تجارة المخدرات التي أصبحت ذات رواج لديهم، نتيجة لحياة الرفاه التي يعيشها رؤساء العصابات، و الذين يكتسبون مزيداً من الولاء نتيجة الخدمات التي يقدمونها للفقراء من المكسيكيين[230]. الأمر الذي حول فكرة تجارة المخدرات من عمل غير مشروع لأقلية فاسدة، ليصبح سمة عامة للمجتمع المكسيكي، وصورة هوياتية تعكس توجهاً مجتمعياً لديهم. ساهمت كل تلك العوامل بالمحصلة في رسم صورة لدى الدول الأخرى عن المكسيك كدولة كوكايين، وتحديداً لدى الأمريكيين الزبائن الأكثر طلباً للمخدرات. كما حول هذا الأمر عملية محاربة المكسيك لتجارة المخدرات إلى مهمة غاية في الصعوبة لأنها أصبحت أمراً متجذراً في في النشئة الاجتماعية للعديد من المكسيكيين.

فكانت سطوة جماعات تهريب المخدرات و قوتها تعادل قوة المنظمات المجتمعية التي لم تتمكن العلاقات الدولية بين البلدين من إسكاتها. و لم تبادر الحكومة المكسيكية بالضغط على مهربي المخدرات إزاء عملية الاغتيال إنما التزمت الصمت وجعلت سلوك المنظومة الاجتماعية هو المتحكم في تشكيل العلاقة مع الولايات المتحدة، التي بادرت بتشديد سياساتها الداخلية استجابة لهذا التحرك غير الرسمي للمكسيك.

و بعد ذلك بأعوام دخلت المكسيك أزمتها الاقتصادية الكبرى التي بدأت عام 1982م، بسبب ارتفاع مديونيتها العالمية، الأمر الذي خفض قيمة البيزو المكسيكي إلى حدوده الدنيا. و نتيجة لذلك تزايدت أعداد المكسيكيين المتجهين هجرة نحو الولايات المتحدة بحثاً عن مصدر دخل أفضل، و ظروف معيشية أكثر إنسانية؛ حتى لجأ كثيرون منهم لعبور الحدود بطرق غير نظامية. تزامن مع هذا الانسياب المهول للهجرة غير النظامية التي خرجت عن نطاق السيطرة، قلق الحكومة الأمريكية بشأن أمريكيتها فبدأت بالتحرك نحو تشديد الأمن الحدودي بالإضافة إلى مبادرات باتخاذ إجراءات الترحيل و معاقبة مشغلي المهاجرين غير النظاميين.

[229] Ibid,9-10
[230] Ibid, 12

رسم بياني 3—أ يظهر أعداد المهاجرين المكسيكيين في الولايات المتحدة خلال الفترة 1980–2017[231].

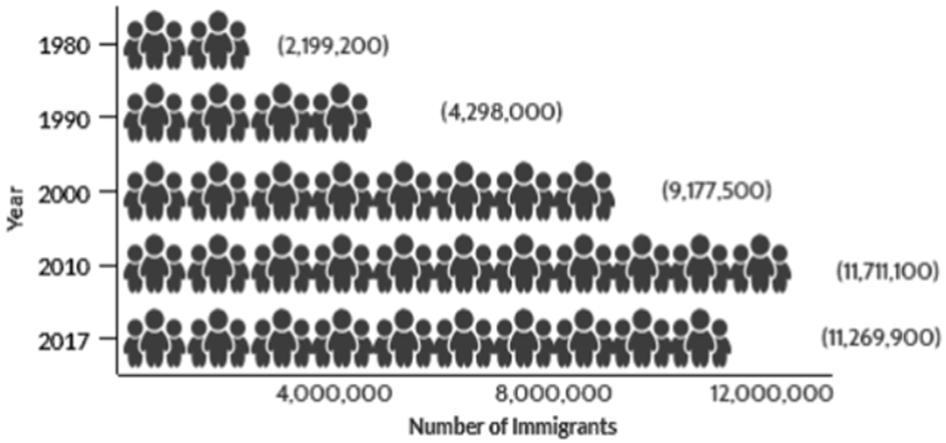

أخذت ساسية المكسيك فيما يتعلق بمسألة الهجرة استراتيجية "عدم التدخل"، يأتي هذا التوجه من منطلق عدم التدخل الخارجي في شؤون الدول الأخرى، معتبرة أن الهجرة المكسيكية عبر الحدود الأمريكية أصبحت –بمجرد قطع المهاجرين للحدود– شأناً أمريكياً خالصاً، لذلك فلا يمكن أن تخضع مسألة الهجرة لأي قيود محلية لارتباطها بشأن دولي. و التي نجم عنها خروج قضية الهجرة المكسيكية نحو الولايات المتحدة عن نطاق السيطرة حتى أصبحت بلا سلطة على هذا الصعيد.

[231] Jie Zong and Jeanne Batalova, "Mexican Immigrants in the United States," *Migration Policy Institute*, (October 2018), https://www.migrationpolicy.org/article/mexican-immigrants-united-states

5 الخـاتـمـة

لم تكن التنقلات البشرية بين الحدود الدولية المختلفة أمراً دخيلاً بالنسبة لدول العالم، فقد تكونت معظم الدول نتيجة تلك التجمعات من الأفراد التي تغير مكان إقامتها مراراً و تكراراً بحثاً عن مستقر دائم. لكن و بعد تكون الدول بشكلها الحديث وفق نظام وستفاليا لعام 1648م، الذي ظهر مبدئياً في أوروبا ليتم تعميمه بعد ذلك كأحد مبادئ العلاقات الدولية الحديثة، فشكل أساساً لفكرة سيادة الدولة التامة و تفردها في رسم سياساتها داخل حدودها بشكل مستقل. أصبحت حركة الهجرة العابرة للحدود قضية إشكالية بالنسبة للدول، تهدد سيادتها و تعبث باستقرارها كأمة متماثلة البنية و الثقافة. كما أنها قلبت الموازين الدولية في تحديد شكل العلاقات فيما بينها بعد ذوبان مفهوم الدولة الأمة و العدو الواحد.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت الهجرة بذرة تكونها كدولة تضم عدداً من الأمم المهاجرة لتستقر ضمن حدود القارة الأمريكية الشمالية. و بعد أن تحقق لها الكيان الدولي الذي ترغب بدأ المفكرون يصممون لها شكلاً سياسياً و أيديولوجياً محدداً، يحقق لها السيادة العالمية. منها ما خلقه صاموئيل هنتنغتون حول مفهوم صدام الحضارات الذي أدخل الولايات المتحدة هاجس التسيد الدولي، و التفرد الحضاري، فأصبحت تحارب بكل ما أوتيت من قوة أي حراك يمس وجهها الثقافي. و بإقرارٍ منه يرى هنتنغتون أن التحول في السياسات الأمريكية تجاه الهجرة كان نتيجة تغير الصبغة العرقية للفئات المهاجرة و التي كانت طبيعتها لا أوروربية، مما أحدث مع الوقت ردة فعل لدى الولايات المتحدة في سياساتها، فكان التخوف من تغير الوجه الحضاري لأميركا و هذا ما أسماه هنتغتون بالغزو الحضاري.

طرح الكاتب Wayne Cornelius التساؤل ذاته التي أراد البحث الإجابة عنه، فارتفاع أعداد القوى الأمنية المكلفة بحفظ أمن الحدود، و تكاليف تأمين الحدود من المعدات التكنولوجية و الموارد الأخرى أصبحت تشكل قضية خلافية كبرى في الداخل الأمريكي. لأن كافة التدابير التي تم اختبارها خلال الفترات الماضية لم تجدِ نفعاً في تحقيق انخفاض حقيقي في تدفق الهجرة إلى داخل الولايات المتحدة عبر الحدود الجنوبية. بناء على ماسبق، يتساءل

عن سبب غياب الإرادة السياسية لدى الكونغرس، ولدى الدولة بأكملها في تفعيل تشريعات وقوانين الهجرة، هل يمكن أن تتوقف موجات الهجرة؟[232]

بناء على ذلك، حاولت الباحثة تلخيص أهم القوانين الأمريكية لتنظيم الهجرة، من أجل الوصول التحقق من فرضية الدراسة في تحديد عوامل رسم السياسة الأمريكية.

القانون	تاريخ الإصدار	أسباب صدوره		انعكاساته
		المعلن	غير المعلن	
قانون الهجرة	1882م	صُمم القانون لاستبعاد المهاجرين الذين قد يمثلون عبئاً على للمجتمع – بما في ذلك المجرمون المدانون والفقراء والمرضى العقليون[233]	جاء القانون استجابةً للضغوط للخطاب الشعبي الرافض لوجود الغرباء باعتبارهم أقل عرقياً	تزايد الأصوات المعادية للمهاجرين من جنسيات أخرى، والمطالبة بتقييد أكثر من أجل منع المنافسة على العمالة
قانون الحصة الطارئة	1921م	صدر من أجل الحفاظ على العرق الأمريكي من التلوث بمهاجرين من أعراق أخرى معظمهم من المجرمين و	زيادة أعداد سكان الولايات المتحدة من المهاجرين من دول غرب أوروبا باعتبارها متفوقة عرقياً، و منع المهاجرين	تخفيض أعداد المهاجرين من الجنوب الأوروبي و الأمريكي إلى نحو 45%. أي تقليص التنوع العرقي للولايات المتحدة.

[232] Ibid, 681
[233] Paul Lombardo, "Eugenics Laws Restricting Immigration", http://www.eugenicsarchive.org/html/eugenics/essay9text.html

		المختلين عقلياً.[234]	من جنوب أوروبا و جنوب أمريكا	
قانون الهجرة	1924م	المحافظة على أميركا أمريكية[235]	تحديد نوعية و جودة الأفواج العرقية القادمة للولايات المتحدة، لاستثناء المكسيكين و الأوروبيين الشرقيين	أنهى أعظم عصر للهجرة، وتحديد وجه الهوية الأمريكية
قانون برنامج البراسيرو	1943م	توفير أيدي عاملة لدعم القطاع الزراعي و قطاع السكة الحديد في الولايات المتحدة.	استغلال العمالة الرخيصة القادمة من المكسيك، دون الحاجة للالتزام بقانون العمل و العمال وتكبد إلتزامات اقتصادية.	بداية تكون المجتمعات المكسيكية على أيدي أسر عمال برنامج البراسيرو، و التي نشأت في ظروف اقتصادية واجتماعية متردية وتمييزية.
قانون ماك كاران – والتر للهجرة والجنسية	1952م	اعتماد معايير أكثر تحديداً في فحص طلبات الهجرة. من أجل	استثناء جماعات معينة من المهاجرين،تبعاً	زاد من المضامين التمييزية تجاه المهاجرين. مستثنياً عدداً كبيراً وفقاً

[234] Ibid
[235] Vilja Lehtinen, ibid

		الحفاظ على الأمن الأمريكي من المد الشيوعي.	لخلفياتهم الأيديولوجية تخوفاً من المد الشيوعي	لتحديد أهلية المهاجر تبعاً لانتمائه العرقي.
قانون هارت – سيلر للهجرة و الجنسية	1965م	من أجل تصحيح سلوك سياسات الهجرة الأمريكية السابقة، التي اتسمت بالعنصرية،باعتما د أسس حكم عادلة لاختيار المهاجرين	الرغبة بزيادة هجرة الكفاءات من دول أوروبا الغربية و التي لم ينصفها نظام الحصص سابقاً.	تغيير الوجه الديمغرافي للولايات المتحدة، بتغير نوعية المهاجرين، ومنح دول أمريكا اللاتينية النصيب الأكبر من تأشيرات الدخول، مما شكل صدمة غير متوقعة للمشرع الأمريكي.
قانون سيمبسون– مازولي لإصلاح الهجرة	1984م	الحد من الهجرة غير النظامية، وتنظيمها وفقاً لشروط محددة سابقاً استناداً إلى قانون 1965	الحد من اليد العاملة من المهاجرين، وإجبار غير النظاميين على العودة إلى بلادهم طواعية وفق القانون.	زاد من أعداد المهاجرين غير النظاميين من المكسيكيين. وذلك بتوقف رحلات الهجرة وبقاء غير النظاميين على الأرض الأمريكية.
قانون المسؤولية الشخصية وفرص العمل	1996م	تحديد صفات الأجانب المؤهلين للتمتع بالخدمات العامة، مع	ضبط عمليات الهجرة غير النظامية، و التهديد بالترحيل القسري	استهجن الكونغرس المكسيكي صراحة سن هذا القانون تخوفاً من تبعاته على المكسيك

		تشديد الإجراءات الأمنية على الحدود	للمهاجرين غير القانونيين	نتيجة ارتفاع نسبة بطالتها وعودة العمالة غير النظامية من الولايات المتحدة

تجلت المخاوف الأمريكية العرقية في معظم تشريعاتها القانونية المتعلقة بالهجرة، لكنها كانت تصطدم في كثير من الاحيان بتعارض تلك القوانين مع مصالحها الاقتصادية أو الاستراتيجية. في عشرينيات القرن العشرين كان التوجه العرقي للولايات المتحدة في أوجه، حيث طغى على كافة القوانين الصادرة في ذلك الوقت أبرزها قانون الحصة القومية لعام 1924م. و تم اعتماد سياسة انتقائية في اختيار المهاجرين، لتعطى الحصص الأكبر لأولئك القادمين من الدول الأوروبية ذوي البشرة البيضاء، مقابل إعطاء نسبٍ ضئيلة جداً للمهاجرين المكسيكيين. لهذا السبب أيضاً واجه قانون هارت– سيلر عام 1965م أصواتاً معارضةً كثيرة باعتباره يحدث اختلالاً في التوازن الديمغرافي للولايات المتحدة؛ لأنه ألغى المعيار الإثني في تحديد نسب المهاجرين. كذلك الأمر بالنسبة لكافة القوانين التي نصت على اعتماد المعايير الفردية، و المهارية للأشخاص للسماح لهم بالتواجد في الولايات المتحدة، مثل قانون ماكارران–والتر عام 1952م الذي قوبل بمعارضة شعبية باعتباره يشوه البنية المجتمعية الأمريكية.

في ضوء ماسبق، يثبت من خلال تحليل تطور سياسات الهجرة الأمريكية، صواب فرضية الدراسة التي اعتبرت أن صناعة القرار الأمريكي تجاه قضايا الهجرة، لا ينطلق من عوامل موضوعية. إنما ينجم عن عوامل داخلية تتعلق بالبنية الاجتماعية للدولة، و الخطاب العنصري الموجِه للهوية الأمريكية. كما أن تلك السياسات تنعكس على السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه المكسيك.

و قياساً على نموذج الدراسة، فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تتشكل بتأثير مباشر للسياسة الداخلية، و التي هي في الأساس انعكاسٌ للهوية و الأفكار المجتمعية السائدة، التي تتبلور بشكل تراكمي نتيجة عوامل خارجية أخرى، اعتُبرت الهجرة المكسيكية و موقف المكسيك الرسمي هذه العوامل وفقاً للدراسة.

ووفقاً لما جاءت به النظرية البنائية، فإن أهداف الدولة المادية و غير المادية تتبع لهويتها الجمعية المشتركة التي تتكون تلقائياً، و ليس وفقاً لأهداف محددة مسبقاً يرسمها أفراد بعينهم. من هنا فإن السلطة العليا لا يتمثل دورها في تحديد الشكل الذي تراه مناسباً للدولة أو الهوية التي ترغب في أن تتسم بها، إنما هي مجرد انعكاس للبنية الداخلية. لذلك فإن مبدأ الحفاظ على نقاء أمريكية الأمة الأمريكية لن يتحقق بإجلاء المهاجرين من الدولة، أو التتعامل معهم كعنصر دخيل، فهوية الدولة الأمريكية تحددت بأمة المهاجرين، هوية تحمل في ثناياها تنوعاً عرقياً و إثنياً كبرياً. فلقد تكونت الأمة الأمريكية من التنوع الثقافي و الحضاري الذي جاء مع كل فرد من المهاجرين القادمين من أوروبا و آسيا كذلك إفريقيا و بالتالي أمريكا اللاتينية، تحديداً و أن اللاتينيين يشكلون في الواقع نسبة كبيرة من المهاجرين المؤسسين للدولة الأمريكية، فلا يمكن للمؤسسة الرسمية الآن أن تأخذ موقفاً لا ينبثق عن هوية الدولة الجمعية التي تحددت تلقائياً، و تحاول رسم شكل ثقافي و حضاري وفق ما تراه هي.

تختبر الولايات المتحدة مع جارتها المكسيكية فيما يرتبط بالهجرة الدولية نوعاً من السيادة عبر الوطنية، و التي تجعل من قضية الهجرة نقطة خارج مسار الضبط لكلتا الدولتين. لاعتبار المكسيك أنها شأناً داخلياً يتعلق بالولايات المتحدة و لا سلطة لها عليه. بالمقابل، تعتبر الولايات المتحدة أن مسألة ضبط حركة الأفراد المكسيكيين عبر الحدود هو مسألة تقع تحت اختصاص الدولة المصدرة للهجرة لا العكس. و عندما يتعلق الأمر بسياستها الداخلية، فإنها تخضع المسألة لمبدأ السلطة المطلقة للدولة على كل مكوناتها بحيث تمنع كافة أشكال التدخل الخارجي. من هنا تحول مجال التعامل مع قضية الهجرة إلى مجالٍ سياسيٍ بحت، غير خاضع للقيود الدستورية أو القضائية.

شكلت وسائل الإعلام الأمريكية أحد أشكال التعبير عن الهوية السائدة التي يعبر بها الأمريكيون أن أنفسهم، و التي أثبتت تأثيرها الواسع في تأطيير المكسيكيين على أنهم مصدر إجرام و فساد بطبيعتهم، مما أثر في النشئة الاجتماعية الأمريكية ككل جعلت هذه الصورة النمطية تطلق على كل من انتهى اسمه بلقب مكسيكي. و يشير أنجراد فالديفا إلى

دور وسائل الإعلام الرئيس في ترسيخ فكرة التفوق العرقي للبيض مع الاستدلال على التباين الثقافي من أجل إنكار العنصرية ضد المهاجرين المكسيكيين[236]

لكن البديهي الآن، أن التعامل مع الهجرة أصبح يرتبط ذهنياً لدى الدول المستقبلة بالجانب الأمني، معتبرة هذه التدفقات مساساً بسيادتها الكاملة على أراضيها. لذلك كانت دائماً ما تتعامل الإدارات الأمريكية كافة مع موضوع المهاجرين من قبل مكاتب تتبع إدارياً لوزارة الأمن الداخلي Homeland Security، بالتالي فإن كل الموظفين على الحدود إن لم يكونوا من خفر الحدود فإنهم ذوو خلفية أمنية، كذلك فإن المهاجرين الذين يتم الإمساك بهم يخضعون للمحاكمة وفق النظام الجنائي، وليس في محاكم الهجرة المدنية. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار، أن ترامب لازال يتعامل بنفس الدرجة من الشدة مع المهاجرين رغم انخفاض أعدادهم بشكل ملحوظ منذ العام 2012[237].

تشير العديد من الدراسات إلى أن لغة الخطاب السياسي الأمريكي ركزت بشكل كبير على اعتماد رسم أفكار نمطية حول المكسيكيين فخلقت روابط بين الهجرة و تهريب المخدرات و العنف و ألصقتها بالمكسيكيين. و في هذا عبر عدد من الجمهوريين أن الولايات المتحدة أصبحت غارقة في الثقافة و اللغة المكسيكيتين، لذلك وجب وقف الغزو الحضاري هذا[238]. مما يدلل على أن العوامل المكونة للقرار السياسي و القانوني بشأن موضوع الهجرة هي عوامل غير موضوعية إطلاقاً، و ترتبط ارتباطاً مباشراً بمسألة الهوية و القيم أكثر من ارتباطها بالاقتصاد أو المواطنة أو الأمن القوي كما يدعي مشرعوا قوانين الهجرة في الولايات المتحدة.

رجوعاً لأحد المقالات المنشورة على صفحة مجلة CNBC الأمريكية، تعنون كارمن تشابل مقالها بأن معظم المهاجرين غير النظاميين في الولايات المتحدة ليس مصدرهم الحدود الجنوبية مع المكسيك، إنما يريد ترامب بناء جداره. و في المتن تشير كارمن لإحصاءات عددية تثبت أن عمليات الاعتقال و التوقيف على الحدود خلال الأعوام اللاحقة

---

[236] Ryanne, "The racial impact", 21

[237] يجب الإشارة في هذا الجانب، إلى أن تناول قضية الهجرة ضمن السياق الأمني تأتي تحت إطار التعامل مع الخطاب الأمريكي تجاه قضية الهجرة. مع إمكانية تفسير هذا السلوك وفقاً لنظريات الأمننة في الدراسات الدولية. لكن الباحثة ليست بصدد التطرق إلى هذا المحور لاتساعه، وخروجه عن فحوى الدراسة.

[238] Rayyan, " The racial impact", 54-55

ل 2017 سجلت أقل معدلات لها في تاريخ الهجرة، و أن أعداد الأفراد الذين يقيمون في الولايات المتحدة بشكل غير شرعي نتيجة تجاوزهم المعدل الزمني الممنوح لهم في تأشيرات الدخول (من كافة الجنسيات) يفوق أعداد المتسللين عبر الحدود الجانبية بأضعاف[239] .

تعكس هذه الأرقام الدور المحوري لما أشار له Rose في واقعيته حول دور المتغيرات الداخلية المتعلقة بالمكون الاجتماعي في التحكم في السياسة الخارجية للدول. هذه المتغيرات التي نعتبرها وفقاً للبنائية تتمثل في مجموعة الأفكار و القيم المجتمعية المرتبطة بالتنشئة، و التي تنعكس على " الأنا" الأمريكية في التعبير عن هويتها. لذلك لم يكن ترامب محقاً في أي من الأدلة الإشارات الاقتصادية أو الأمنية التي يتحدث عن حملاته لوقفها. إنما يمكن قراءة جذور سياسته العنصرية في التنشئة الاجتماعية الأمريكية القائمة على أسس عنصرية أزلياً.

فمنذ العام 1924م مع قانون الحصص الطارئة، و عملية التطهير العرقي التي قام بها الرئيس أيزنهور ضد المكسيكيين عام 1933م، تلتها إجراءات العام 1956م، من ثم الضجة العنصرية التي أحدثها قانون العام 1965م. و لازال ترامب يتعامل مع منظومة الهجرة المكسيكية بنفس السياق و الإجراءات. رغم الأدلة الدامغة على أن معدلات الهجرة المكسيكية أخذت بالتراجع منذ العام 2010، و أن الحدود الجنوبية لم تعد مصدر تهديدٍ قومي أو اقتصادي.

“I am pleased to inform you that I will Address the Nation on the Humanitarian and National Security crisis on our Southern Border"[240]

يظهر التتبع التاريخي لقوانين وسياسات الهجرة الأمريكية أن التعامل مع هذه الظاهرة لم يكن يوماً بعيداً عن الاعتبارات العنصرية أو المصالح الاقتصادية للدولة؛ التي

[239] Carmen chapel," Most illegal immigration doesn’t come through the Mexican border where Trump wants to build his wall", *CNBC Newsletter,* (8 January 2019). https://www.cnbc.com/2019/01/08/despite-trumps-claims-most-illegal-immigration-is-not-at-the-southern-border.html

[240] Ibid.

رأى فيها البنائيون عنصراً متجدد التكوين وفقاً لتوقيته و العلاقات الاجتماعية الداخلية للفاعل. و سواء كان الوجه الظاهر لتلك القوانين عرقياً أو ثقافياً أو كان متعلقاً بالمؤهلات العملية و العلمية، فهو بالمحصلة يرتبط بأهداف و توجهات صانعي القرار على المستوى السياسي الفوقي. فمنذ صدور أولى قوانينها للهجرة حصر الكونغرس الأمريكي حق التجنيس في المهاجرين من البيض الأحرار، و ذلك في العام 1790م.[241] أي في بداية تأسيس الدولة الأمريكية بهدف تحديد وجه الولايات المتحدة الأمريكية وحصره في الجنس الأبيض دون غيره، للاعتقاد بعلوية العرق الأبيض–عالمياً– على غيره من الأجناس الأخرى.

ليتحقق بذلك نقاء و رفعة الأمة الأمريكية فاتحاً أمامها الأبواب للسيادة العالمية. و تتوالى بعدها القوانين التي تحدد أنماط الأشخاص المسموح لهم بالحصول على المواطنة الأمريكية سواء بالمؤهلات اللغوية أو العلمية. مع صدور أول قانون شامل للهجرة من قبل الكونغرس الأمريكي عام 1891م[242]، بدأت تتضح معالم الاستثناء في السياسة الأمريكية تجاه المهاجرين بشكل غير مباشر؛ فتضمن القانون في نصه –مشيراً للأشخاص الممنوعين بصفاتهم من دخول أراضي الولايات المتحدة– أن أي شخص قد يمثل عبئاً على المجتمع يمنع من دخول أراضيها، بهذا النص الفضفاض يمنح المشرع صلاحية واسعة للضابط الحدودي بإدراج كثير من المهاجرين تحت هذا البند، خصوصاً مع الإشارة اللاحقة في ذات النص باعتبار أي فكر أو سلوك قد يخل بمعتقدات أو أسس المجتمع الأمريكي متضمناً في الاعتبارات لاستثناء المهاجرين.

أما في بدايات القرن العشرين، أصبحت الدلالات الاجتماعية العرقية الكامنة وراء استصدار القوانين الخاصة بالهجرة أكثر صراحة، فاتخذت الولايات المتحدة موقفها من المهاجرين الآسيويين ومنعتهم من دخول أراضيها، نتيجة لبعض المعلومات التي وردت من السفير الأمريكي في اليابان بوجود حراك شعبي مضاد الولايات المتحدة. و بهذا لم يكن الموقف الرسمي وحده كاف بالنسبة لها، إنما اتخذت أمريكا موقفاً مضاداً للأفراد القادمين من الدول الآسيوية وهو ما يرتبط بالمستويات الدنيا للسياسة. في المقابل في سبعينيات القرن ذاته، أصدرت الولايات المتحدة قانوناً يعطي الحق بالمواطنة للمهاجرين القادمين من دول

---

[241] نجيب سويعدي، رسالة ماجستر بعنوان"*إدارة سياسات الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة و كندا و فرنسا*،" (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011)، 64.

[242] م 1891 في المرفقات نص قانون الهجرة الشامل
http://library.uwb.edu/Static/USimmigration/1891_immigration_act.html

جنوب شرق آسيا، و ذلك في خضم حربها مع فيتنام، محاولةً احتواء الأزمة التي اختلقتها هناك للمحافظة على صورتها الإنسانية أمام الشعب الأمريكي و في مواجهة العالم.

و في ضوء الواقعية النيوكلاسيكية فإن سياسة الولايات المتحدة الخارجي مع المكسيك يهدف بالأساس إلى التأثير في سلوكها كأحد فواعل المنظومة الدولية، بشكل يحقق لها استمرار مصالحها و أمنها. و لا أدل على ذلك من توجهات الولايات المتحدة فترة الألفية الثالثة التي كانت تحاول بشكل مستمر مساعدة المكسيك في السيطرة على أزماته الداخلية، و دعمها بشكل يساعدها على الحد من تجارة المخدرات و تمدد العنف الاجتماعي. كل ذلك من أجل ضمان أمنها و مصالحها الاقتصادية على الجانب الأخر من القارة.

وفقاً لنظرية التكامل الدولي يعرف آرنست هاس التكامل على أنه نزوع الدول بإرادتها لتكوين وحدات سياسية أكبر دون استعمال القوة. كما رأى أن أي شكل من أشكال التكامل بغض النظر في أي قطاع بدأ لابد و أن بتكلل في النهاية بتكامل شامل لكافة القطاعات. و هذا ما فشلت النافتا في تحقيقه حتى الآن. أو أنه تم تقييدها من جانب الولايات المتحدة باتجاه المكسيك فقط، حتى لا يكتمل هذا التكتل الإقليمي. على خلاف ما حققته الاتفاقية من نتائج واسعة بين الولايات المتحدة و كندا.

لم يكن البحث مخطئاً عندما انطلق من افتراض عدم معارضة المكسيك بمؤسستها الرسمية لتدفق المهاجرين عبر الحدود الشمالية مع أميركا. فلقد كانت إحدى وسائل الضغط التي استخدمها الرئيس المكسيكي –وقت توقيع الاتفاقية– هي التوغل في الأرض الأمريكية من قبل المهاجرين. معلناً أنه الطريق الوحيد لمنع تدفق الملايين من المكسيكيين نحو الولايات المتحدة هو بتوقيع بيل كلينتون على الاتفاقية.

"In fact, Carlos Salinas de Gortari (President of Mexico at that time), during the final phase of the NAFTA negotiations and experiencing problems in securing the signature of newly elected U.S. President Bill Clinton in the United States, began a campaign in favor of the treaty with the argument that the only way to head off an invasion of

the United States by millions of Mexicans was with Clinton's signature on the Agreement.[243]"

و في معرض التمهيد لدراسات مستقبلية ضمن موضوعات العلاقات الدولية، لابد للبحث أن يمتد لدراسة أعمق للمتغيرات الداخلية والإدراكية للفواعل الدولية من أجل تفسير أكثر دقة للمنظومة الدولية. أما فيما يخص المتغيرات الداخلية لا بد من إسقاط التحليل البنائي على موضوعات و سياسات الدولة المختلفة تجاه عدة قضايا من أجل الرجوع إلى جذور و دوافع التوجه السياسي للدولة، الذي أثبتت الدراسة –بمحدوديتها– دوره في التأثير على توجهات الدول داخل المنظومة الدولية، و بالتالي التأثير على شكل الفوضى الدولية و التي أقرتها معظم التوجهات النظرية؛ لكنها اختلفت في أسبابها و انعكاساتها. أما فيما يتعلق بالمتغيرات الإدراكية و التي لم يتسنى للبحث النظر فيها، فإن النظرية البنائية قادرة على أن تقدم الكثير لتفسير أثر تلك المتغيرات على السياسة الدولية و تباعاً على العلاقات الدولية.

[243]Rodolfo García Zamora, "Crisis, NAFTA, and International Migration," 29

قـائـمة المراجـع و المصـــادر

✓ المراجع باللغة الإنجليزية

- American Fact Finder". United States Census Bureau. 2015. https://factfinder.census.gov/faces/tableservices/jsf/pages/productview.xhtml?pid=ACS_15_5YR_DP05&src=pt (accessed November 17, 2016)
- Central Intelligence Agency, https://www.cia.gov/library/readingroom/docs/CIA-RDP77M00144R001100130006-3.pdf (accessed 16 July, 2016)
- Congressional Debate on Immigration Restriction of 1929. Hanover College history Department. (10 December, 1929) https://history.hanover.edu/courses/excerpts/227immigration.html (accessed 22 February, 2018)
- "Data Hub." Migration Policy Institute. 2014. http://www.migrationpolicy.org/data/unauthorized-immigrant-population/state/US (accessed 20 November, 2016)
- "H.R. 6061 (109th): Secure Fence Act of 2006." Govtrack. 3 January, 2006. https://www.govinfo.gov/content/pkg/BILLS-109hr6061enr/pdf/BILLS-109hr6061enr.pdf (accessed 3June, 2017)
- "KU KLUX KLAN." THE SOUTHERN POVERTY LAW CENTE https://www.splcenter.org/fighting-hate/extremist-files/ideology/ku-klux-kla
- "Mexican Immigration". Library of Congress http://www.loc.gov/teachers/classroommaterials/presentationsandactivities/presentations/immigration/mexican.html (accessed November 2, 2016)
- "President Harry S. Truman at the "Angel of Independence" Monument in Mexico City." Harry S. Truman Library & Museum https://www.trumanlibrary.org/photographs/view.php?id=31359 (accessed 20 March, 2019)
- "Social Security Legislative Bulletin". Social Security Administration. 7 January, 2005. https://www.ssa.gov (accessed 11 February, 2017)
- "U.S.-Mexico Relations 1810-2010", Council on Foreign Relations. https://www.cfr.org/timeline/us-mexico-relations (accessed 13 December, 2018)
- “Shut the Door”: A Senator Speaks for Immigration Restriction, http://historymatters.gmu.edu/d/5080 (accessed 20 August, 2016)
- Activists turn to international law to try to stop Trump's 'zero tolerance' border policy. 13 May, 2018. https://www.washingtontimes.com/news/2018/may/31/organization-american-states-ask-force-end-trumps (accessed 16 December, 2018)
- Alba, Francisco . "Mexico: The New Migration Narrative." Migration Policy Institute (Migration Policy Institute), April 2013 : http://www.migrationpolicy.org/article/mexico-new-migration-narrative
- Boos, Gregory and Chang, Henry. CANADA - US IMMIGRATION LAW CENTER, http://www.americanlaw.com (accessed 16 August, 2016)

- Associated Press. Trump, New Mexican president discuss migration but not wall. 13 December, 2018. https://www.nytimes.com/aponline/2018/12/13/us/politics/ap-us-trump-mexico-.html (accessed 18 December, 2018)
- Bill Clinton talking like Trump on immigration. 16 May, 2016. https://www.youtube.com/watch?v=FZXbG5gvoC0 (accessed 18 December, 2018)
- Pederzini, Carla and Fernando Riosmena ،Claudia Masferrer. "Immigration from the Northern Triangle of Central America: Destinations Mexico and the United compared." Population Assosiation of America ،2016: 20.
- Carmen Chapell. Most illegal immigration doesn't come through the Mexican border where Trump wants to build his wall. Newsletter (Online) ، London: CNBC Newsletter ،2019.
- Closed Border and Mass Deportations: The Lesson of the Barred Zone Act. 1 January, 2005. http://216.92.33.26/special-reports/closed-borders-and-mass-deportations-lessons-barred-zone-act (accessed 16 August, 2016)
- Cornelius, Wayne A. "Death at the border: Unintended consequences of U.S. immigration control policy." Population and Development Review, 7, December 2001: 661-685.
- Bacon, David. The Children of NAFTA Labor Wars on the U.S./Mexico Border. California: Regents of the University of California ،2004.
- Carter, Dian L., Ross, Ryan J. and Susan Dente Thomas, "You are not a Friend: Media Conflict in Times of Peace." Journalism Studies ،16 December, 2010: 456-473.
- Bernard, Diane. The time a president deported 1 million Mexican Americans for supposedly stealing U.S. jobs. Media Report ،Washington: The Washington Post ،2018.
- Mackinder, Halford John, " Democratic ideals and reality", *National Defense University Press,* London, 1942
- Peck, Don. "America's Emigration Problem ". Atlantic Monthly ،July/August, 2013: 30-45.
- Massey, Douglas S.," Only by addressing the realities of north American economic integration can we solve the problem." Boston Review: 16
- Blakemore, Erin. The Largest Mass Deportation in American History. 23 March, 2018. https://www.history.com/news/operation-wetback-eisenhower-1954-deportation (accessed 22 February, 2019)
- Lopez, Ernesto Hernandez. "Sovereignty Migrates in U.S. and Mexican Law: Transnational Influences in Plenary Power and Non-intervention." Vanderbilt Journal of Transnational Law ،2007: 81.
- European Immigration and Defining Whiteness, http://www.understandingrace.net/history/gov/eastern_southern_immigration.html (accessed 16 August, 2016)
- Nugroho, Ganjar. "Constructivism and International Relations Theories". Global & Strategies, (June, 2008): 85-98.
- George W.Bush Presidential Center https://www.bushcenter.org/publications/resources-reports/reports/immigration.html?gclid=CjwKCAiA9efgBRAYEiwAUT-jtGIaZeBVzZa8oo880GQb83eQqXJGpULgoHaekljWdRL3baOvg07ItxoCQcIQAvD_BwE (accessed 17 December, 2018)

- Rose, Gideon. "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy." World Politics (Cambridge University Press) ، October, 1998: 144-172.
- Suarez P. Quora, Gonzalo J. https://www.quora.com/Did-Porfirio-Diaz-actually-said-Poor-Mexico-so-far-from-God-and-so-close-to-the-United-States, 11 March, 2016
- (Accessed 6 February, 2019)
- Johnson. Hans, Laura Hill. Illegal Immigration. Facts paper ،Washington: ISSUE / Public Policy Institute of California ،2011.
- Historical Office of the Secretary of Defense, https://history.defense.gov/Historical-Sources/National-Security-Strategy/.
- Carafano. James, Mathew Spalding. A New Strategy For Real Immigration Reform https://www.heritage.org/immigration/report/new-strategy-real-immigration-reform Washington DC: The Heritage Foundation ،2007.
- Batalova, Jeanne. "Migration Policy Institute." Migration Policy. 2014 http://www.migrationpolicy.org/data/state-profiles/state/demographics/US (accessed 12 November, 2016)
- Faux, Jeff. How NAFTA Failed Mexico (immigration is not a development policy). July/August, 2003. http://WWW.prospect.org (Accessed June, 2016)
- Passel, Jeffrey S. , D'vera Cohn and Ana Gonzales-Barrera. Net Migration from Mexico Falls to Zero—and Perhaps Less. Report ،Washington, DC: Pew Research Center ، 2012.
- Kirby, Jen. USMCA Trump's new NAFTA deal, explained in 500 words. News ،Washington D.C: Vox Media ،2018.
- Osuna, Juan P.. "Amnesty in the Immigration Reform and Control Act of 1986: Policy Rationale and Lessons from Canada." American University International Law ،1988: 145-196.
- • Krogstad, Jens Manuel. Pew Search Center. February 11, 2016. http://www.pewresearch.org/fact-tank/2016/02/11/mexico-and-immigration-to-us/ (accessed January 8, 2017)
- Martin. Philip, and Elizabeth Midgley. "Immigration: Shaping and Reshaping America." Population Bulletin Publication of Population Reference Bureau 58, June 2003, 2 ed.: 48.
- Mexico-U.S. Migration: A Shared Responsibility. Summary of Recommendations, Carnegie Endowment for International Peace and Instituto Tecnológico Autónomo de México ،2001.
- Migration News. https://migration.ucdavis.edu (Accessed 7 February, 2017)
- Verea, Monica. " Immigration Trends after 20 Years of NAFTA." NORTEAMÉRICA. December, 2014: 109- 143.
- MyAttorneyUSA . 6 March, 2018. http://myattorneyusa.com/dhs-rescinds-daca-memo-the-reasoning-and-implementation-of-the-decision (Accessed 12 June, 2018)
- National Security Strategy Archive . http://nssarchive.us (Accessed 5 February, 2019)
- Jenkins, Philip. The Cold War at Home: The Red Scare in Pennsylvania, 1945-1960. North Carolina: The University of North Carolina Press ،1999.
- Lemieux, Pierre. "The Public Choice Revolution." Regulation ،2004: 22-29.
- Schweller, Randall L.. "Unanswered Threats: Political Constrains on the Balance of Power." International Security ،Fall, 2004: 159-201.

- Oliver, Ranko Shiraki. "In the Twelve Years of NAFTA, the Treaty Gave to Me … What, Exactly? An Assessment of Economic, Social, and Political Developments in Mexico Since 1994 and Their Impact on Mexican Immigration into the United States." Harvard Latino Law Review. , Vol. 10 ،Spring 2007: p53-133. 81p.
- Zamora, Rodolfo Garcia. "Crisis, NAFTA, and International Migration From Massive Migration to Growing Repatriation." International Journal of Political Economy ،1 June, 2014: 27-46.
- Proost, Ryanne. The Racial Impact of the War on Drugs: Mexico's Drug War and the Perception of Mexican Americans in the United States. MA Thesis ،Utrechet, netherland: Utrecht University ،2012.
- Sen.Kennedy, Edward. Interviewed by Jennifer Ludden. Sen. Kennedy on Immigration, Then & Now (29 May, 2006), (Accessed 13 March, 2019)
- Skop, Emily, Brain Gratton, and Myron P. Guttman. "La Frontera and Beyond: Geography and Demography in Mexican American History." The Professional Geographer, 2006: 78-98.
- The Bracero Program 1942-1964. n.d. http://www.unco.edu/cohmlp/pdfs/bracero_program_powerpoint.pdf
- The Editors of Encyclopaedia Britannica. Encyclopaedia Britannic. https://www.britannica.com/place/Indochina (Accessed 16 July, 2016)
- The Immigration Debate: Its Impact on Workers, Wages and employers. 17 May, 2006. http://knowledge.wharton.upenn.edu/article/the-immigration-debate-its-impact-on-workers-wages-and-employers (Accessed by December, 2017)
- Wise, Timothy A., and Kevin P. Gallagher Eduardo Zepeda. "Rethinking Trade Policy for Development: Lessons From Mexico Under NAFTA." Carnegie Endowment for International Peace ،2009: 22.
- Dyson, Tom. Neoclassical Realism and Defence Reform in Post-Cold War Europe. London: Palgrave Macmillan ،2010.
- Trump hails "really good" trade deal with Mexico. News ،Washington D.C: BBC News ، 2018.
- U.S. Citizenship and Immigration Services. https://www.uscis.gov/tools/glossary/amerasian-act (Accessed on 3 August, 2016)
- US immigration legislation online. 2007. http://library.uwb.edu/Static/USimmigration/USimmigrationlegislation.html (Accessed on 22 June, 2016)
- Lehtinen, Vilja. America would Lose Its Soul: The Immigration Restriction Debate, 1920-1924. Masrer's thesis ،Helsinki: University of Helsinki ،2002.
- Cornelius, Wayne A.. "Death at the Border: The Efficacy and "Unintended" Consequences of." UC San Diego/ eScholarship.org (1 December, 2001): 661-685.
- White House digs in on border wall demand, risking shutdown . 16 December, 2018. https://economictimes.indiatimes.com/news/international/world-news/white-house-digs-in-on-border-wall-demand-risking-shutdown/articleshow/67119734.cms (Accessed on 16 December, 2018)
- Young, Julia, interview by Jason Steinhauer.The History of Mexican Immigration to the U.S in the Early 20th Century Library of Congres. (March 11, 2015)
- Zuniga, Victor, and Ruben Hernandez-Leon. New Destinations: Mexican Immigration in the United States. New York: Russell Sage Foundation, 2005.
- National ID and Real Id Act. May: Epic/ Electronic Privacy Information Center ،2008.

✓ المراجع باللغة العربيـة

- إبـراهيم، بولمكاحـل. "تطـور اتجاهـات المدرسـة الواقعيـة فـي تحليـل العلاقـات الدوليـة." الموسـوعة الجزائريـة للدراسـات السياسـية و الاسـتراتيجية. 26 فبرايـر, 2015. http://www.politics-dz.com/community/threads/ttur-atgaxat-almdrs-aluaqy-i-fi-txhli-l-alylaqat-alduli.31/ (تاريخ الوصول 18 نوفمبر،2018)
- التل، عمر عبد القادر ،ترجمة. "التصور الثاني: الصراع الدولي و البنية الداخلية للدول." تأليف الإنسان و الدولة و الحرب تحليل نظري، بقلم والتز، كينيث، 167-247. أبوظبي: "كلمة" هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة، 2013.
- السيد سليم، محمد. تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.
- الصديقي، سعيد. "تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية." رؤى استراتيجية، يونيو, 2013: 26.
- النعيمي، أحمد. السياسة الخارجية. عمان: دار الزهران للنشر و التوزيع، 2008.
- النعيمي، أحمد نوري. "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية." مجلة العلوم السياسية، (2013): 34 https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=76507
- انتخابات التجديد النصفي: الولايات المتحدة تشهد الحملات الانتخابية الأسوأ في عشر سنوات. 6 نوفمبر،2018)، http://www.bbc.com/arabic/world-46105927، (تاريخ الوصول 10ديسمبر،2018).
- غيندر، أنتوني. علم الاجتماع . تحرير فايز الصباغ. المجلد الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- إيك، ديانا ل.، ترجمة نجاة يونس. أميركا المتدينة الجديدة. عمان: الأهلية للنشر و التوزيع، 2008.
- عبد النور، بلميمون. أطروحة " تحديات الهجرة جنوب- شمال(أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري). تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، 2015.
- جمال، عمار، ترجمة، هارتمان، أندرو. حرب من أجل روح أميركا تاريخ الحروب الثقافية. القاهرة: الكتب خان للنشر و التوزيع، 2017.
- دشر، ميثاق مناحي. "النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة ((قراءة في الفكر السياسي الامريكي المعاصر))." مجلة جامعة آل البيت، 2016: 48.
- زينودة، منى. أثر عامل شخصية الرئيس في السياسة الخارجية الأمريكية- مقارنة بين عهدي بيل كلينتون و جورج وولكر بوش. أطروحة ماجستير، الجزائر: جامعة محمد خضر بسكرة، 2008.
- سويعدي، نجيب. رسالة ماجستير بعنوان " إدارة سياسات الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المحلي دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة، كندا وفرنسا". الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012.
- شاعة، محمد. "المقاربة الواقعية و تحليل السياسية الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة و مقتضيات الحالات الخاصة." الدراسات الاستراتيجية (مركز البصيرة للدراسات و الاستشارات التعليمية) 134، رقم 15 (2011): 1-41.
- شحاب، نوال. أثر التكتلات الإقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية. رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام/ جامعة الجزائر 3، 2010/2009، 267.
- الفوزان، عبدالله عبد المحسن. "النماذج النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غي النظامية: دراسة نظرية." جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2015: 9.
- رملاوي، غسان. "المكسيك: انتفاضة." شؤون الأوسط، كانون الثاني/يناير, 1994.
- هانسن، فيكتور ديفس. "أميركا و الهجرة المكسيكية." صحيفة البيان الإماراتية. 20 أغسطس, 2013. https://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-08-20-1.1944301 (تاريخ الوصول 14 يوليو, 2015).

- حسين، محمد شاكر. "Erepository CU Theses." جامعة القاهرة. January, 2012. (تاريخ الوصول May, 2018). http://erepository.cu.edu.eg/index.php/cutheses/article/view/1491